قاسيون

العدد 438
السبت 30 كانون الثاني 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

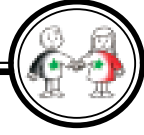
بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (12.467.426) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلفاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الإغاثة الأمريكية في هاييتي تحت تهديد سبطانات جنود إعادة الاحتلال لا فرق الطبابة والمعونات...

الافتتاحية



احتياجات البلاد.. لها طعم ولون

مع اقتراب آجال انتهاء الخطة الخمسية العاشرة وإعداد الخطة الحادية عشرة، يزداد النقاش حول نتائج ودروس الخطة السابقة وآفاق الخطة القادمة ومنهجها من حيث الصياغة والتنفيذ.. والأكيد أنه إذا لم تؤخذ الدروس المستفادة من الخطة السابقة بعين الاعتبار فإن الخطة اللاحقة محكومة بالنتائج التي أفضت إليها الخطة السابقة نفسها، من حيث الفشل الذي حققته في تنفيذ أهدافها الكلية على مستوى الاقتصاد الوطني، وبالدرجة الأولى أرقام النمو، وعلى مستوى المجتمع من حيث ازدياد دائرة الفقر والبطالة اللذين كانت الخطة تنوي تضييق نطاقيهما، مما أدى إلى ازدياد حدة الاحتقان والاستياء الاجتماعيين.

ويكمن الخلل الأساسي في أرقام الخطة السابقة في أنها حين وُضعت، لم تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع الحقيقية، وبالتالي لم يكن لديها الدافع الجدي للبحث عن الموارد التي تحقق هذه الحاجات، ناهيك عن السياسات الخاطئة في التنفيذ التي أوصلت الأمور إلى ما وصلت إليه..

إن المبدأ الأساسي في التخطيط هو الانطلاق من الحاجات الحقيقية للبلاد والمجتمع التي تفرضها الضرورة الملموسة، وهذه الضرورة تتغير بطبيعة الحال من عصر لعصر، ومن مكان إلى مكان.

وحين التكلم عن الحاجات وضرورتها، فإن المقصود طبعاً الضرورات الكلية والشاملة التي تتفرع عنها عشرات بل مئات الضرورات والحاجات الجزئية.. فمثلاً هل يمكن ألاّ يكون تقليص دائرة الفقر ضرورةً قصوى ضمن آجال زمنية معقولة؟ وهل يمكن ألاّ يكون القضاء على البطالة ضرورةً وحاجةً قصوى ضمن آجال زمنية معقولة أيضاً؟

وحين التوقف عند الآجال الزمنية فإن لكل ضرورة آجالها، فمهمات كبرى كالقضاء على الفقر والبطالة لا يمكن حلها طبعاً بآجال زمنية قصيرة، ولكن بآن واحد لا يعقل حلها بآجال زمنية بعيدة المدى، فهذه المهام بالذات حلها ممكن بآجال زمنية متوسطة (٥ إلى ١٠ سنوات)، إذ أنه من المستحيل موضوعياً حلها بآجال قصيرة، ولكن من غير المعقول وضع مهمة حلها على المدى الطويل خلال ١٥ أو ٢٠ أو ٢٥ عاماً..

والمعروف أن حل هذه المهمات الضرورية يتطلب إلى جانب سياسات اجتماعية قوية منحازة لمصلحة الجماهير الشعبية في قضية توزيع الدخل بين الأجور والأرباح، نمواً عالياً تثبت جميع الدراسات الاقتصادية أنه يدور حول رقم ١٢ ٪ سنوياً كحد أدنى، لأن أي رقم آخر يعني تأجيل حل هذه المهام إلى أجل غير مسمى مع كل المخاطر التي يحملها استمرار هذه التشوهات على استقرار المجتمع والبلاد المحاطة بشكل دائم بخضم من المؤامرات والمخططات الأمريكية - الصهيونية لإضعافها وإضعاف صلابتها ومواقفها الوطنية..

من هنا يجب القول إن تحديد الحاجات والضرورات العليا هو قرار سياسي بالدرجة الأولى، وعلى الاقتصاد ومسؤوليه أن يجدوا الطرق والوسائل الملائمة لترجمته على أرض الواقع من حيث تكييف الموارد مع الحاجات، ومن حيث إيجاد الخطط التنفيذية التفصيلية للأهداف الاقتصادية الكبرى..

لقد بينت الحياة أن الاقتصاد قضية كبرى وخطيرة لا يجوز أن تترك للاقتصاديين وحدهم مواضيع تحديد رقم النمو ونسب اختصار دائرة البطالة والفقر..

إن التحديات الإقليمية التي تواجه سورية في المرحلة الحالية واللاحقة تتطلب أن تتحدد سياسياً قبل كل شي الأرقام المستهدفة في:

- النمو.
- محاربة الفقر.
- محاربة البطالة.

وكذلك الآجال الزمنية لتحقيق هذه الأرقام، بعد ذلك تصبح مهمة مسؤولي الاقتصاد:

- إيجاد الموارد **الحقيقية** لتمويل هذه العمليات الاستراتيجية.
- تحديد الآليات الضرورية للوصول إلى هذه الأهداف من حيث تكييف جميع السياسات الجزئية الاقتصادية معها (من حيث الضريبة- الاستثمار- الأجور- الأرباح..الخ).
- تحديد المراحل الزمنية التفصيلية التدريجية للوصول إلى الأرقام النهائية المطلوبة من حيث الضرورات السياسية والاجتماعية..

لقد أثبتت الحياة أن للضرورة ولاحتياجات الاقتصاد الوطني والمجتمع **طعماً ولوناً ورائحة**، تختلف من عصر إلى عصر ومن مكان إلى مكان.. وكذلك، وهو الأهم، تختلف من حيث منظار الرؤية الاجتماعية، أي لمصلحة من يجب أن يتم ذلك؟ لمصلحة قلة قليلة تريد أن تزداد غنىً، أم لمصلحة الأكثرية الساحقة من الشعب الذي تندمج مصلحته وتتماهى بشكل لا انفصام فيه مع مصلحة الوطن ومصلحة البلاد العليا؟

إن الاستفادة من دروس الخطة السابقة يمكن أن تفتح المجال للانطلاق بشكل عاصف لتحقيق الأهداف الكبرى في النمو، الذي يجب أن ينعكس إيجابياً على مصالح أكثرية الناس باتجاه تضييق دائرة الفقر وصولاً إلى إزالته، وباتجاه امتصاص البطالة وصولاً إلى القضاء عليها.. إن تحقيق ذلك سيزيد منعة ومناعة البلاد وفيه ضمانة لكرامة الوطن والمواطن..

■■

قليلاً من الصدق..

تتوالى التصريحات الحكومية المتناقضة، نصبح على تصريح يطلقه وزير ما، ونمسي على نقيضه من وزير آخر أو من الوزير نفسه، وكلٌّ في متاهة يتخبّطون.. ويراوغون!!

وآخر مثال على ذلك، وهو قطعاً ليس الأخير، ما ظهر من تباين صارخ بين تصريحات النائب الاقتصادي، ووزير الزراعة، فالأول، أي نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبدالله الدردري، أكّد في المؤتمر الدولي الأول للتنمية في سورية أن «معدلات البطالة والفقر لم تنخفض بما يتلاءم مع معدلات النمو الاقتصادي، ما ولّد شعوراً لدى المواطنين بعدم تلمس نتائج النمو، والتغيّرات الاقتصادية الهيكلية حتى الآن».. واستدرك: «لولا الجفاف الذي عانيناه لاستطعنا تحقيق أهداف البطالة والفقر والنمو المستهدف في الخطة...».

أما وزير الزراعة السورية د. عادل سفر، فقال في تصريح صحفي: «.. للأسف هناك من يتناول في موضوع الجفاف نقطةً واحدةً ويتكلم من خلالها، فالجفاف الذي أصاب سورية لم يؤثر في كل المحاصيل الزراعية السورية... فالقمح والقطن تأثرا بالجفاف إلى حد ما، أما بقية المحاصيل كالخضار والفواكه فلم تتأثر بشكل كبير بالجفاف، وإنتاج الأشجار المثمرة في سورية لايزال مرتفعاً جداً وكذلك في الخضار التي نصدر قسماً كبيراً منها، والتأثير في هذين القطاعين كان طفيفاً جداً...، وعلى العكس يمكن القول بكل وضوح: سورية استطاعت تجاوز أزمة الجفاف بأقل الخسائر»..

وهكذا، لا يعرف المواطن السوري من يصدّق، تصريحات الصباح أم تأكيدات المساء، أم يغض الطرف والقلب والعقل عن كليهما، كون جميع المصرّح لهم بالتصريح والتأكيد لم يستطيعوا إثبات سوى أمر واحد، وهو قدرتهم على تجاهل مصالح أغلب السوريين، ودفعهم إلى مزيد من الفقر والتخلف والقلق تجاه المستقبل، وهو ما لا يسر إلا من يهمهم أن يبقى شعبنا غارقاً في هموم متزايدة ومتفاقمة، لكي لا يتسنى له الوقت للنهوض والتقدم واستعادة دوره الريادي التاريخي المنوط به..

■■

تصاعد الحمم «الأمريكية» في بركان أزمة الكوريتين



بعد سلسلة من التصعيد والتهديدات المتبادلة، أمريكية الدفع والمصلحة، أعلن متحدث باسم قيادة الجيش الكوري الجنوبي أن تبادلاً لإطلاق النار وقع يوم إغلاق تحرير هذا العدد في البحر بين شطري شبه الجزيرة الكورية في منطقة حظرت فيها بيونغ يانغ في يوم سابق الصيد البحري.

وأوضح المتحدث الكوري الجنوبي أن المدفعية الكورية الشمالية أطلقت من الشاطئ قذائف عدة في البحر الأصفر بالقرب من الحدود الكورية المشتركة التي ترفضها بيونغ يانغ.

ونقل عن مسؤول في الرئاسة الكورية الجنوبية، طلب عدم الكشف، قوله إن المدفعية الكورية الشمالية أطلقت قذائف من الشاطئ على شمال الحدود وقد رد الجيش الكوري الجنوبي مستهدفاً القذائف الكورية الشمالية وهي في الهواء، ولكنه لم يوضح نوع الذخيرة التي أطلقت ولا عددها، مشيراً إلى أن إطلاق النار لم يؤد إلى وقوع إصابات بشرية.

وحسب وكالة أنباء كوريا الديمقراطية «يونهاب»، فان الجيش الكوري الديمقراطي أطلق قذائف في البحر بالقرب من جزيرة باينغنيونغ الخاضعة لإدارة الشطر الجنوبي. وأضافت أن العسكريين الكوريين الجنوبيين المتمركزين في الجزيرة ردوا بإطلاق قذائف يصل مداها إلى ما بين ثلاثة وأربعة كيلومترات.

وتشكل الحدود الكورية المشتركة في البحر الأصفر التي ترفض بيونغ يانغ الاعتراف بها، منطقة حساسة حيث وقعت عدة حوادث بحرية وكان أخطرها عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢ بين سفن من كوريا الديمقراطية وأخرى كوريا جنوبية.

وتأتي هذه التطورات في وقت تواصل فيه المحادثات السداسية الخاصة بالملف النووي الكوري الديمقراطي استعصاءها تحت ضغوط واشنطن وتنصلها من وعود قطعتها سابقاً لبيونغ يانغ ولم تحترمها ما دفع بكورية الديمقراطية إلى الاستئناف العلني لبرنامجها النووي، الذي تتخذه واشنطن مرة أخرى ذريعة لترويع حلفائها التقليديين في المنطقة، مثل سيؤول وطوكيو، وابتزاز خصومها التقليديين أيضاً، مثل بكين وموسكو، في وقت تؤكد فيه بيونغ يانغ طابعه الدفاعي عن سيادتها ووحدة أراضيها.

■■

بصراحة

العمال المكتومون!!

■ عادل ياسين

كثيراً ما يدور حوارات حول عمال البناء غير المنظمين، وغير المتواجدين في أماكن محددة، بل دائمي الهجرة من موقع عمل إلى آخر، حسب ما يتيسر لهم من أعمال، وهي قليلة جداً هذه الأيام، ولفترات عمل متقطعة، والحوارات هذه تتمحور حول تنسيبهم إلى نقابة عمال البناء، وإيجاد صيغة معينة يتاح لهم من خلالها الانتساب إلى التأمينات الاجتماعية بشكل إفرادي، وكانت تنتهي عند نقطة أخيرة هي أن هؤلاء العمال ليسوا واعين لمصالحهم كفاية، لذلك لا ينتسبون للنقابة، ولا يمكن تنسيبهم للتأمينات بشكل فردي، لأن ذلك مخالف لقانون التأمينات /٩٢/ لعام ١٩٥٩، مع أن تعديلات كثيرة طرأت عليه، ولكنها لم تلحظ هذه الشريحة الكبيرة من عمال البناء «الرحل».

إن الحقيقة المستنتجة من ذلك هي رمي الكرة في ملعب العمال، وتحميلهم مسؤولية التقصير في السعي إلى حقوقهم والدفاع عنها. ولكن السؤال المطروح دائماً: ما دور الأطراف الأخرى، مثل النقابات، التأمينات الاجتماعية في ذلك؟؟

إن هذا السؤال غالباً ما يتردد على ألسنة العمال الذين نلتقيهم ونحرضهم على الانتساب إلى النقابة، باعتبارها الجهة المخولة للدفاع عنهم وحمايتهم من جشع المقاولين وأصحاب المشاريع، وخاصة بعد أن تعددت شركات المقاولات الكبيرة مثل: راماك، والخياط، وأعمار،... الخ، التي تضم في صفوفها مئات العمال الفاقدين لأية حماية أثناء قيامهم بالأعمال الخطرة، مثل الوقوف على السقالات العالية، دون استخدام أية أدوات لحمايتهم من السقوط. والمعرضين لإصابات العمل أثناء استخدام أدوات العمل في القص والحفر وغيره.

البعض يقول إن هذه الشركات تدفع عن إصابات العمل إثناء حصولها على تراخيص البناء، ونحن نقول أن هذه الشركات تدفع عن عدد محدد من العمال العاملين في هذه المشاريع، والبقية غير مشمولين بإصابات العمل، وخاصة العمال الذين يعملون مع مقاولين فرعيين في هذه المشاريع (عمال الطين، الكهرباء، البلاط)، وكثيراً ما يتعرضون لإصابات العمل، ويكون مصيرهم العجز والبطالة لعدم قدرتهم على مزاولة العمل.

إن مشكلة هؤلاء العمال «المكتومين» أنهم بعيدون عن أية جهة تعتني بشؤونهم وحياتهم ومستقبلهم، فهم متروكون للقدر الذي يتحكم بحياتهم ومستقبلهم. وهذا الموضوع يتعلق بمئات الألوف من عمال البناء غير المنظمين في سجلات النقابة، ولا في سجلات التأمينات الاجتماعية القاصرة عن استيعابهم بفعل قانون التأمينات والمادة /٢/ منه التي نصت على عدم سريان «القانون على العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضيه ومؤقتة إلا فيما يرد في نصه الخاص، مثل العمال الذين يعملون مع عائلاتهم في المنازل».

إن مؤتمر نقابة عمال البناء والأخشاب سيعقد قريباً، ولابد له أن يتبنى مطالب عمال القطاع الخاص ويناضل من أجلها، وهي المطالب التي لخصتها اللجنة النقابية في منطقة الزبداني وطرحتها في مؤتمرات سابقة، وهذا بعضٌ منها:

١) الطلب من النقابة تشكيل صندوق طوارئ يعين عمال القطاع الخاص.
٢) حق النقابة بتوقيع عقود عمل جماعي أو فردي باسم العمال مع أصحاب العمل.
٣) السعي لدى وزارة الإدارة المحلية باقتطاع نسبة للنقابة من رسوم تراخيص البناء أسوة بنقابة المهندسين، ويكون العمال هم الذين يقومون بتنفيذ الأعمال.
٤) إقامة صفوف محو الأمية.
٥) السعي لدى مديرية الصحة والسلامة المهنية للقيام بأعمال التفتيش لضمان سلامة العمال.
٦) ضرورة التأمين الكامل على حياة العمال، وعلى الأضرار الجسدية التي يمكن أن تصيبهم أثناء العمل، وإلزام أرباب العمل بذلك بقوة القانون.

Adel@kassoun.org

النقابي جان رسول في المؤتمر السنوي لنقابة عمال المواد الغذائية والسياحة في الحسكة:

على تنظيمنا النقابي أن يرفع الصوت ضد كل ما يهدد المكتسبات العمالية

أيها الرفاق والرفيقات النقابيون:

أحييكم في بداية مؤتمرنا السنوي آملا أن يكون محطة نضالية جديدة لتنظيمنا النقابي، ولكي يكون التنظيم النقابي قوياً وفعالاً يجب أن يكون معبراً عن مصالح الطبقة العاملة المباشرة، وخصوصا تلك التي تتعلق بمستوى معيشتها وقوتها اليومي، ولأجل تحقيق هذه المهمة الأخيرة نعتقد أنه على تنظيمنا النقابي أن يرفع الصوت ضد كل ما يهدد المكتسبات العمالية، فليس خافياً على أحد أنه في ظل السياسات الاقتصادية الليبرالية تتآكل المكاسب يوماً بعد يوم، وعلى دفعات وبهدوء، وكأنه لا يوجد من يدافع عن حقوق العمال.

ومن أبرز الأمثلة على هذه السياسات عدم تمثيل التنظيم النقابي في لجان المكافآت التشجيعية والإنتاجية، مثلاً في ٢٠٠٦ صدر قرار من وزير الاقتصاد بتمثيل التنظيم النقابي في لجان المكافآت، وفي ٢٠٠٩ صدر قرار جديد من الوزير نفسه همَّش التنظيم النقابي.

أما عن مسألة القرارات الجديدة في ضم الخدمات، فهي عمليا بمثابة منع لضم الخدمة، فهي تعجيزية، وتشكل عبئاً ماليا على العامل، لا قدرة له على دفعها.

أيها الرفاق والرفيقات:

اسمحوا لي، وقبل مناقشة تقرير النقابة، بالتعليق على الصفات المطلوب توفرها في النقابي والواردة في مقدمة التقرير، إن هذه الصفات على أهميتها ينطبق بعضها على الأدلاء السياحيين أكثر مما ينطبق على النقابي، وأخص بالذكر «البشاشة والرقة والليونة»، وهنا أسأل: الليونة مع من؟ والبشاشة مع من؟ والرقة مع من؟ أعتقد كان من الأجدى وضع صفة «الاندفاع الذاتي وتحمل المسؤولية والجرأة».

إن التقرير الذي كان من المفروض أن يصبح بين أيدينا بشكل طبيعي، وأن يوزع على كل النقابيين، والذي لم يصبح كذلك إلا بشق الأنفس، إن هذا التقرير ومع كل الاحترام لمن أعده، ومع اتفاقنا مع العديد من الفقرات الواردة فيه، وخصوصاً ما يتعلق بمناهضة المشروع الأمريكي الإمبريالي الصهيوني.



مع كل ذلك، يكتنف التقرير العديد من الثغرات والنواقص، فعلى سبيل المثال لم يتطرق التقرير إلى قضية الفساد وسوء الإدارة بالشكل المطلوب، والموقف من الخصخصة، وهنا نسأل عن مصير اللاءات الثلاث: لا للخصخصة، لا لتعديل قانون العمل، لا لعدم تثبيت العمال المؤقتين. تلك اللاءات التي تتبناها الحركة النقابية في البلاد. ومع الأسف ما زالت عمليات الخصخصة جارية تارة تحت اسم «الاستثمار»، ومرة تحت اسم «التأجير» أو سواه، كل ذلك في إطار التراجع عن دور الدولة الاجتماعي، ذلك الدور الضروري في ظرف مثل ظروف بلادنا، حيث الأغنياء يزدادون غنى والفقراء فقراً.

إننا إذ نؤكد على المطالب العمالية وضرورة تنفيذها لا تدويرها من عام إلى عام، لدرجة إمكانية الدخول إلى سجل غنيتس للأرقام القياسية لجهة عدد تكرار المطالب... إننا إذ نكرر هذه المطالب فإننا ننطلق من غيرتنا على قطاع الدولة ومصالح الطبقة العاملة التي تشكل جزءاً من مصالح الوطن، فهذا القطاع كان العمود الفقري للاقتصاد الوطني على مدى عقود، رغم ابتلائه بسوء الإدارة والعديد من الأمراض المزمنة، وضرورة دعم قطاع الدولة وإصلاحه عبر تخليصه من ناهبيه، وخلق جبهات عمل جديدة تمتص جيش العاطلين عن العمل. إن العمال يطالبون بـ:

- تسهيل الاجراءت المتعلقة بصندوق التكافل الاجتماعي (إعانة الوفاة ونهاية الخدمة)، حيث أن موظف الصندوق يشترط وجود حصر ارث لصرف إعانة الوفاة، وعند تأخر ذوي المرحوم لسبب ما، يفقدون حقهم في الحصول على هذه الإعانة، كما حدث مع العامل كمال مراد إسماعيل. أطلب تحقيقا في هذا الأمر، ولا يوجد ما يبرر الاعتداء على حقوق الموتى بسبب تعقيدات بيروقراطية.
- يلاحظ تكرار حسم المبلغ الشهري من العمال لصالح صندوق المساعدة أثناء الوفاة، إذ ينبغي أن تكون الإعانة من مبلغ رسم الاشتراك الـ١٧٥ ليرة نفسه، لا أن تحسم خمسون ليرة أخرى عن كل وفاة، إذ يتناقض بند اقتطاع ٥٠ ليرة مع بند رسم الاشتراك، مما سيؤدي من انسحاب العمال من صندوق المساعدة.
- أين تذهب إيرادات الشاليهات العائدة لمكتب النقابة عند تأجيرها؟ فهي لم تذكر في التقرير.
- إن العديد من الطرقات المؤدية إلى المراكز غير معبدة، ومجرد السير عليها بمثابة عقوبة للآليات ومن يستقلها، رغم مطالبتنا المتكررة ومطالبة الإدارة إلى الجهات الرسمية التي لم تأخذها بعين الاعتبار
- عدم توفر الهاتف الأرضي في العديد من المراكز
- ينص القانون على وجود موظف للسلامة المهنية لكل مئة عامل، وفي المؤسسة ما يقارب ١٧٠٠ عامل ولا يوجد موظف واحد!!
- تنفيذ ما ورد في تقرير مفتش الصحة والسلامة المهنية من مؤسسة التأمينات المتعلق بوجوب منح الوجبة الغذائية لعمال الغربلة والتعقيم، وجميع الفئات الواردة في النظام الداخلي للمؤسسة، وتنفيذ المادة ١٥٠ من النظام الداخلي للمؤسسة المتعلق بهذا الأمر.
- تجديد آليات نقل العمال من وإلى العمل، وخاصةً باص نقل عمال الفرع، ومركز سباط، حيث الباص قديم ومعطل ويحتاج إلى من يقرأ على روحه الفاتحة.
- منح تعويض طبيعة العمل (مخاطر العمل) لخريجي المعاهد الهندسية الذين يعملون بشكل فعلي كفنيين في الصومعات لتعرضهم لمخاطر العمل.
- منح تعويض مسؤولية لموظفي القسم المالي (دائرة التدقيق) للجميع دون استثناء كما يحصل الآن.
- من المفارقات الكبرى التي شهدها عمالنا في العام الماضي، عدم صرف العمل الإضافي للشهر الثالث، مع العلم أن جميع فروع المؤسسة صرف لهم العمل الإضافي، ومع العلم أيضا إن إنتاج الفرع يقارب نصف إنتاج القطر.
- إن عمال الفرع الذين يشترون نصف إنتاج القطر من المفروض أن يحصلوا على نسبة من المكافآت متناسبة مع عملهم، وأن يحصلوا على ٣ بالمئة من كتلة الأجور والرواتب أسوة بالإدارة العامة للمؤسسة.
- تسوية أوضاع الإخوة العمال ممن كانوا على رأس العمل من المؤقتين، من ناحية ضم خدماتهم التأمينية، حيث أن العديد ممن وصلوا إلى سن التقاعد بعد تثبيتهم تفاجؤوا بأن خدماتهم غير مضمومة بسبب خطأ إداري ارتكبته إدارة الفرع وليس العامل.
- ضرورة أن تكون قرارات المدير العام واضحة وصريحة، مثلاً عبارة الموافقة أصولاً تؤول حسب رغبة المرؤوس. مثال إضافي: أيام السبت للشهر العاشر لفرع القامشلي لم تصرف لهذه الحجة.

....وشكراً لإصغائكم

■■

النقابات: لماذا التأخير يا مجلس الوزراء؟!!



اعتمد الاتحاد العام لنقابات العمال أسلوباً مهماً في مراقبته وتواصله مع الإدارات المختلفة، وذلك بإصراره على المشاركة في مجالس الإدارات في دوائر المديريات والوزارات والشركات، للوقوف على كل العمليات التي تجري فيها، والمشاركة في اتخاذ القرارات الصائبة، أو الوقوف ضد أي قرار ينال من حقوق الطبقة العاملة والمكتسبات التي حققتها في مسيرتها النضالية.

إلا أن ما حصل في الفترة الأخيرة، هو التأخير المتعمد من رئاسة مجلس الوزراء في المصادقة على تلك الأسماء التي يتم تعيينها من الاتحاد العام لنقابات العمال، حيث أن أي عضو نقابي لا يمكنه حضور اجتماعات هذه المجالس إلا بموافقة الحكومة التي بيدها سلطة القرار.

ونظراً لصعوبة المرحلة التي تمر بها معظم قطاعاتنا الاقتصادية، فإن العديد من القيادات النقابية استغربت من تأخر الحكومة في المصادقة على أسماء الأعضاء المختارين لبعض هذه المجالس، إضافة إلى أن الكثير من الأمور أصبحت بحاجة ضرورية وماسة للحضور النقابي فيها، فهل تخرج الحكومة من سباتها وتفرج عن البعض ممن مازالوا دون موافقة؟ أم أنها مشغولة بأمور أهم بكثير من هذه الموافقات التي تعتبرها ثانوية وتحصيل حاصل لقرارات حكومية تأخذ سواء بموافقة التنظيم النقابي أو دونها.

■■

آخر الأساليب الحكومية في «تطوير» القطاع العام:

تعميم (؟!) بحق العمال

أصدر رئيس مجلس الوزراء التعميم رقم /١٥/٧٨٣٠٢ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٠ المتضمن تحديد أوقات الدوام، وإلغاء العمل بالتعميم القديم ابتداءً من ٢٠١٠/١/١، وفقاً للتالي:

١) تحتسب مدة التأخير الصباحي على ساعة واحدة إجازة إدارية لمدة يوم من إجازات العامل الإدارية، وفي حال انتهاء الإجازات الإدارية تحتسب إجازة بلا راتب.
٢) تحتسب كل ثلاثة تأخيرات مدتها أقل من ساعة إجازة إدارية لمدة يوم حسب البند السابق.
٣) يلغى العمل بالتعاميم السابقة الخاصة بالتأخير عن الدوام الرسمي.

يبدو أن هذا التعميم كما أريد له هو جزء من برنامج إصلاحي للقطاع العام، فالبدء يكون بإصلاح العمال أولاً، ومن ثم يجري إصلاح القطاع العام، باعتبار العمال بتأخرهم عن أوقاتهم الصباحية قد أهدروا ملايين الليرات السورية، مما أدى إلى ضعف إنتاجية المعامل وكساد الإنتاج وتعطيل الخطط الاستثمارية التي تتغنى بها الإدارات «الناجحة»!! نحن هنا «نرى جعجعه ولا نرى طحناً»، والسؤال الذي يطرحه العمال (ونحن كذلك) هل سيطبق هذا التعميم على المدراء والمسؤولين كما سيطبق على العمال؟؟ لقد كان التعميم السابق المعمول به أكثر عدلاً ومنطقيةً، حيث كان يحتسب التأخير على العامل بجمع ساعات التأخير حتى يبلغ مجموعها يوم عمل فيخصم عليه هذا اليوم، أما الآن فالوضع أصبح أكثر جوراً على العمال، فاحتساب كل ساعة تأخير بيوم أجازة إدارية أو بلا راتب سيحمل العمال عبئاً إضافياً، لأن العامل قد يضطر للتأخر فيفضل بهذه الحالة أن يغيب يوماً كاملاً عن عمله بدلاً من ذهابه لأن الأمر سيان في هذه الحالة.

إن العمال يعتبرون هذا التعميم ظالماً بحقهم، ويطالبون النقابات بالعمل على إلغائه، والعودة إلى التعاميم السابقة في احتساب ساعات التأخير.

■■

في مؤتمر نقابة السكك الحديدية بطرطوس:

نقص عمال الصيانة، ضعف الطبابة والمركزية الخانقة

◄ متابعة محمد سلوم

بدأ المؤتمر بتقرير رئيس النقابة الذي ذكر أن مجموع النفقات التي قدمت للمرضى ولأهل المتوفين بلغت \٣٠٤\ ألف ل. س، وقيمة الفواتير الطبية مليون و \٢٠٠\ ألف ل.س .واستفاد من القروض \٤٧٧\ عاملاً وعاملة بقيمة مليونين وثمانمائة ألف ل.س. وأكد أن للنقابة دوراً في مشاركة العمال أفراحهم وأتراحهم.

وطرحت العديد من المشاكل الهامة، مثل المطالبة بمتابعة أوراق المتقاعدين كي لا يتعرضوا لتكاليف السفر إلى حلب وللابتزاز من السماسرة. وتحدث رئيس اللجنة القابية عن النقص في تعيين عمال صيانة جدد بدل المرضى والمتقاعدين. وتساءل: مادامت القوانين ووزارة الصحة تسمح للطبيب بأعطاء المريض \٩\ أيام استراحة، لماذا لا يعطى المريض إلا ثلاثة أيام؟

موضوع المركزية والتبعية للمديرية في حلب لكل صغيرة وكبيرة، أخذ حيزاً وتجاذبات داخل المؤتمر، حيث تحدث أحد النقابيين انه منذ \١٥\ سنة ونحن نطالب في المؤتمرات الحزبية والنقابية بحل مشكلة المركزية، وما زالت مستمرة حتى الآن. مادام لدينا موارد أعطونا بعض الاستقلالية لحل مشكلاتنا الآنية، فمن غير المعقول أن نخاطب حلب وننتظر الموافقة سواء كنا نريد أن نصلح عطلاً في بانياس، أو نشتري كؤوس الشاي!! يجب أن يكون لدينا بعض الاستقلالية في الأمور المستعجلة والتي لا تحتاج لمركز.

طالب بعض المتكلمين بالإسراع بالمشروع السكني، والإسراع أيضا بصرف التعويضات كي لا تبقى عدة شهور حتى تصرف، وإصلاح الروافع المعطلة خلال فترة قصيرة. وشراء مواد وآلات مستخدمة للصيانة.

وفي الختام تحدث رئيس الإتحاد عن إحداث الضابطة العدلية للمؤسسة لمعالجة التعدي على الخطوط الحديدية، والموافقة على إحداث محكمة مسلكية في المنطقة الشرقية، والموافقة على تشكيل لجنة برئاسة وزير المالية لدراسة التعويضات للعاملين في الدولة، والموافقة على إنشاء الإتحاد أبنية مسبقة الصنع في عمريت لتجنب الحفر وأذية الآثار. وزيادة الدعم للمعهد النقابي.

■■

المؤتمرات النقابية بدأت؟!

سيكون يوم الأربعاء القادم ٢٠١٠/٢/٣ بداية انعقاد المؤتمرات النقابية في دمشق، فقد بدأت نقابات دمشق بإصدار تقاريرها النقابية التي ستقدمها إلى المؤتمرات، ملقيةً الضوء على القضايا التي لها أهمية، وخصوصاً قضية تنسيب عمال القطاع الخاص، وإن كانت إلى الآن تلامس تلك القضايا ملامسةً، دون الغوص الحقيقي فيما يتعرض له عمال القطاع الخاص من انتهاك فاضح للحقوق، فالهم الأساسي الآن للنقابات هو تنسيب العمال، وتحصيل الاشتراكات على طريقة تحصيلها بالقطاع العام، من خلال اقتطاع رب العمل لهذا الاشتراك من أجر العامل، وليس عن طريق جمعها مباشرة من العمال.

إن عملية تنسيب العمال للنقابات مهمة، ولكنها غير كافية، لأن الأهم في ذلك العلاقة الكفاحية للنقابات بالعمال، وقدرتها على الدفاع عن مكاسبهم وحمايتهم من الاستغلال الواقع عليهم بصوره المختلفة، وذلك بخلق ركائز قوية داخل التجمعات العمالية، غير خاضعة لمزاجية أرباب العمل، وسماحهم أو عدم سماحهم للنقابات بإقامة صلة مع العمال داخل المعامل.

وانطلاقاً من حرص «قاسيون» على الدفاع عن كرامة الوطن والمواطن، وفي القلب من ذلك الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة السورية، وإبراز المواقف الوطنية التي تصب بهذا الإطار، فإنها ستقوم بنشر كل ما يتعلق بالمؤتمرات النقابية وتقاريرها تباعاً:

سينعقد أول مؤتمر نقابي في دمشق بتاريخ ٢٠١٠/٢/٣ لنقابة عمال الصناعات الكيميائية، وهو قطاع كبير يضم شركات ومعامل في القطاع العام والخاص.

وقد أشار تقرير النقابة في المجال التنظيمي إلى دور مكتب النقابة في تنسيب عمال القطاع الخاص: «تمكنا في العام ٢٠٠٩ من إحداث ثلاث لجان نقابية في القطاع الخاص لمعمل دواء دياموند، والحلاق لصناعة الصابون، ورياض داوود للكيماويات الشرق الأوسط، بعدد إجمالي يبلغ /٣٠٠/ عامل، وأننا نتطلع في العام ٢٠١٠ لإحداث ثلاث لجان نقابية جديدة في شركة مدار للمنظفات، والمؤيد للزجاج المقسى، والفارس لصناعة الدواء بعدد إجمالي بحدود /٥٠٠/ عامل» وأشار التقرير التنظيمي إلى المجموع العام للعمال المنتسبين للنقابة في القطاع العام والخاص، الذي يبلغ كما هو مذكور: عدد العمال المنتسبين في القطاع العام /٣١٢٨/ عاملاً وعاملة، عدد العمال المنتسبين في القطاع الخاص /٤٠٦٧/ عاملاً وعاملة.



في المجال الاقتصادي أشار التقرير إلى واقع القطاع العام وما يتعرض له: «كنا نصطدم بواقع أليم، وذلك لعدم جدية الحكومة في إصلاح هذا القطاع لقصر النظر في عملية الإصلاح، أو عدم الرغبة في الإصلاح، لأننا نسمع ونرى ما يشن على هذا القطاع من حملات عشوائية، وتهم غير صحيحة من بعض المعنيين في الجهات الوصائية، هادفة إلى تصفيته أو استئصاله من جذوره، ضاربين بعرض الحائط ما كان لهذا القطاع من دور أساسي في قيادة قاطرة الاقتصاد السوري، ودوره البارز في تنمية سورية وبنائها»

وكانت المطالب التي تقدمت بها النقابة عبر تقريريها هي:

١) رفع الأجور وتحسين الوضع المعاشي للعاملين وعائلاتهم.
٢) تشميل كل العاملين بالطبابة الكاملة دون النظر إلى عدد عمال المنشأة.
٣) المطالبة بتفصيل القانون /٢/ بما يخص حصة العاملين من الأرباح.
٤) استمرار دفع الرواتب لعمال الشركات المتعثرة.
٥) الإسراع بإصدار قانون لإصلاح وتأهيل القطاع العام.
٦) المطالبة بتعديل قانون العمل /٩١/ حسب رؤية الاتحاد العام لنقابات العمال.
٧) إصدار مرسوم شبيه بالمرسوم /٨/ لتثبيت العمال المؤقتين.

■■

في مؤتمر جمعية العزيزية الفلاحية في الغاب:

معاناة ومشاكل الفلاحين «تفاجئ» مسؤولي اتحاد الفلاحين!!

◄ يامن طوبر

تحت شعار: «الفلاح بخير، يكون الوطن بألف خير». عقدت جمعية العزيزية الفلاحية في منطقة الغاب مؤتمرها الاستثنائي يوم الاثنين ٢٠١٠/١/٢٥، بحضور عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين محمد سليم تكلة، وعدد من أعضاء المكتب التنفيذي لاتحاد فلاحي حماة، ورئيس الرابطة الفلاحية في الغاب، ومديري المصارف الزراعية في المنطقة، وبمشاركة عدد من الفلاحين، وتناولت المداخلات هموم الفلاحين ومعوقات تطور الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

تفاوتت حدة المداخلات ونبرة الأصوات ارتفاعاً وهبوطاً، على خلفية يائسة، مع فقدان الأمل في تحقيق أي من المطالب الكثيرة التي تمحورت حول سوء توزيع المياه في منطقة الغاب، وقلة الطرق الزراعية وانعدامها في الكثير من نواحي المنطقة، وخاصة في وسط الغاب، تلك الممتدة من شمال قرية «الكريم» إلى قرية «الجيد»، وهي المنطقة المهملة والمحرومة من الطرق الزراعية ومياه الري التي لم تصل إليها منذ عشر سنوات.

قدم تقرير عمل الجمعية الفلاحية عدنان نيحاوي رئيس الجمعية، وذيل تقريره بعدة مطالب تضمنت:

١. زيادة المساحة المخصصة لزراعة الشوندر السكري للعروة الخريفية إلى خمسة دونمات، كونه لا يحتاج إلى سقاية في أواخر الموسم.
٢. شق الطرق الزراعية كي يتمكن الفلاحون من الوصول إلى أراضيهم في موسم الأمطار.
٣. العمل على تلافي الأخطاء التي وقعت في هذا الموسم، فقد تأخر تسليم بذار القمح شهراً كاملاً، فأُجبر الفلاحون على شراء البذار من السوق السوداء، لأنهم لو انتظروا بذار المصارف الزراعية لما تمكنوا من الوصول إلى أراضيهم وزراعتها بسبب الوحول.
٤. تخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج المازوت والأسمدة، لأن زيادة أسعارها كان لها أثر كارثي على الاقتصاد الوطني.

كما تطرق إلى مشكلة الدراجات النارية وملاحقتها والآثار السيئة لها على الفلاحين، حيث أن الدراجة النارية وسيلتهم الرئيسية في إدارة أرضهم والعناية بها، ما سبب أزمة إضافية ومعوقاً يكاد يماثل في ضرره على الفلاحين غلاء مستلزمات الإنتاج الزراعي.

يوسف عرب فلاح يعمل في تربية الأبقار، بعد أن حصل على قرض أراد أن يؤسس لمزرعة أبقار، ولكنه وقع في مصيدة غلاء أسعار الأعلاف وسوء تركيبها، مما انعكس سلباً على ربحية مشروعه وإنتاج الحليب، فصار هدفه تسديد أقساط القرض والخروج من المشروع بسلام.

الفلاح باع قمحه للتاجر مكرهاً لعدم تمكنه من تسويق محصوله إلا في مراكز الدولة، الفلاح الفقير لا يستطيع الحصول على دور في مراكز التسويق أثناء الحصاد، بينما التاجر الذي يدفع الرشاوى له الأولوية.

نوعية العلف التي يستلمها الفلاحون من مراكز أعلاف الدولة سيئة التركيب، ومردود إنتاجها من الحليب لا يعادل نصف إنتاج مثيلها من الأعلاف الموجودة في السوق.

وختم مداخلته بالأسف الشديد على ما وصل إليه حال الفلاحين من البؤس والتردي، وأشار إلى وجود بعض الأشخاص من المسؤولين في مفاصل الدولة يعملون على التآمر على الدولة.

جولاق عبد القادر رحال: خط الوسط الذي يضم اكبر تجمع سكاني وأراضي زراعية منسي ومحروم من حقه بمياه الري، ومع ذلك ندفع ضريبة ري. نريد مياهاً لري أراضينا المتصحرة، علماً أنها من أخصب الأراضي الزراعية في القطر، ولجنة السقاية تحرمنا من مياه الري على القناة (ج٢) منذ سنوات، في حين توفر المياه للخط الشرقي (ج٣) في كل صيف، وتوصل المياه إلى مسافة ٣٠ كم، في حين لا تبعد أراضينا عن مصدر المياه أكثر من ١٠ كم.

جمال رنجوس: الغاب يقع في منطقة الاستقرار الأولى، والهطول المطري الغزير في الشتاء يغرق أراضينا، وفي الصيف تتصحر، فإلى متى ستظل هذه المنطقة محرومة من تخزين أمطار الشتاء للاستفادة منها صيفاً؟ متى تنفذ السدود المقترحة في الجهة الغربية من سهل الغاب؟!

أمين فرقة «الجيد» لحزب البعث استغرب إغلاق أول قسم حقلي في المنطقة الذي أنشئ سنة ١٩٦٠ وسأل لماذا لم يعاد العمل به رغم الموافقة على ذلك؟ والتي مضى عليها أكثر من سنتين؟ ففي إعادة العمل به مساهمة لتخفيف العبء عن المزارعين الذين تتعطل مصالحهم وتزداد نفقاتهم.

أمين فرقة العزيزية لحزب البعث ركز في مداخلته على سوء إدارة و توزيع مياه الري، وتساءل أين تذهب كمية المياه في سدي محردة وافاميا (أ) المقدّرة بـ٩٢ مليون متر مكعب، إضافة إلى سد قسطون الذي يخزن ١٧ مليون متر مكعب، فإذا أردنا ري سهل الغاب على ست طلقات من هذه السدود فأنها تكفي نصف مساحة الغاب، ولكن سوء إدارة وتوزيع المياه تقف عائقاً في استثمار مخزون السدود المحلية. إن واقع الفلاحين في الغاب يزداد سوءاً، وقد تغيرت طبيعة أراضي هذا السهل بسبب الملوحة الزائدة لأن المصارف التي شقت بغرض تصريف الملوحة غدت المصدر الرئيس لري الأراضي الزراعية. ولن يقف الأمر عند هذا الحد، فإذا ما قام الفلاحون بضخ بقايا مياه الشتاء من هذه المصارف يعاقبون بدفع ضريبة ري لقاء ذلك، ولذا نأمل أن يجري العمل على إعفاء الفلاحين من ضريبة الري هذه، لأن الدولة لم تقدمها، وإنما هي كما ذكرت هبة السماء.

ورأى أن الغموض يلف الاغروبولس ونقل تخوف الفلاحين من هذا المشروع الذي يطفو مرة على السطح وأخرى يخفت، دون اتخاذ خطوات عملية وتوضيح طبيعة هذا المشروع، ومكان الفلاحين وتنظيمهم فيه، وأبدى استياءه من الصدود المتكررة لمطالب الفلاحين. وذكر انه بعد ألف واسطة تم الحصول على وعد بتزفيت كيلومتر واحد من الطرقات الزراعية.

أحد الفلاحين: كيف تعمل غرابل الدولة على التعاقد مع السعودية ومنظمة الفاو لغربلة كميات هائلة من القمح قبل تامين البذار المغربل والمعقم لاحتياجات الزراعة في القطر؟! فهل يعقل ذلك؟! إذ كانت النتيجة تأخر تسليم البذار إلى الفلاحين مدة شهر، الأمر الذي سبب الكثير من الإرباك، وجعل الفلاحين يتجهون إلى التجار وأسعارهم الكاوية. فهل هذه السياسة تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والنهوض بالمستوى المعيشي للفلاحين الذي مافتئت الحكومة تقرع أذاننا بها على مدار اليوم؟!! كما طلب أن يلغى صندوق الدعم الزراعي لما يسببه من إرباك، والذي يعمل بطريقة «أذنك من وين» والاقتراح أن تضاف الزيادة إلى سعر المحصول.

رئيس جمعية «شطحة» الفلاحية عرض واقع منطقة الغاب، وما لحق أبناءها من تردٍ في مستوى معيشتهم، حيث اشتكى من انعدام المنشات في المنطقة، وانخفاض نسبة العاملين في الدولة لعدم توفير فرص العمل بشكل عام، وخاصة لمن تخرج من الشباب من المدارس والمعاهد الزراعية والبيطرية، مما اضطرهم للهجرة إلى لبنان وغيره من الدول، حيث يعملون كعمال مياومين، وذكر أن الفلاحين في جمعية شطحة يخسرون ١٠٠ مليون ل. س سنوياً لعدم تمكنهم من زراعة أراضيهم بسبب قلة المياه صيفاً وكثرتها شتاءً. وذكر أن مساحة الأراضي المخصصة لشركة غدق والمباقر والمجمسة هي ٢٠ ألف دنم، لا تستفيد منها الدولة، وطالب بتوزيعها على المواطنين لاستثمارها، ما يساهم في تخفيف حدة الفقر في ناحية شطحة.

رئيس الرابطة الفلاحية في منطقة الغاب في معرض حديثه ذكر أنه تم اقتراح تسليم قيم الدعم إلى الجمعيات الفلاحية، وأكد أن التجار يحصلون على أكثر من ١٧ ورقة منشأ لتسويق القمح بأسمائهم الشخصية، في حين أنه يتم تأجيل دور الفلاحين وعرقلة أمورهم، محملاً المسؤولية للوحدات الإرشادية. وتحدث عن مشكلة تسعير السماد، وأشار إلى أن بعض الجمعيات استجرت السماد على أساس السعر القديم، بينما جمعيات أخرى استجرت السماد بسعر جديد للموسم نفسه، والمصرف الزراعي قطع إيصالات بهذه الكميات وأدخلها ضمن الحساب، ما سيسبب الكثير من المشاكل مع الجمعيات الفلاحية. ودعا الجهات العليا إلى المساهمة في حل هذه المشكلة.

عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام للفلاحين محمد تكلة، بعد أن اعتذر عن تأخره عن الموعد المحدد للمؤتمر لمدة ساعتين، علق على انسحاب بعض الفلاحين من الجلسة، وأعرب عن قلقه مما ورد في بعض المداخلات التي اتهمت بعض المسؤولين الكبار في الدولة بالتآمر على الدولة، مضيفاً أن الصورة لديه تغيرت بمقدار ١٨٠ درجة، إذ كان يعتقد أن وضع فلاحي الغاب المعيشي جيد، و أحسن حالاً من سواهم، حيث كان الغاب يعتبر سلة غذاء سورية، أما بعد أن تعرف على وضع الفلاحين عن قرب وسمع مشاكلهم وهمومهم فقد اكتشف أن تصوره كان خاطئاً.

وأشار إلى أن موضوع السماد خطير مع تفاوت سعره بين السوق الحرة والمصارف الزراعية، وأن يكون في المصرف الزراعي أغلى من السوق فهذا أمر غير مقبول، وتعهد بأن يوصل مشاكلهم إلى كل المعنيين بالأمر، سواء في محافظة حماة أو على مستوى الاتحاد العام.

■■

من أهم إنجازات الحكومة لعام ٢٠٠٩

٧٥١ قرار صرف من الخدمة

من يقرأ هذا الرقم الكبير والمخيف لعدد القرارات التي وقعتها الحكومة لصرف عاملين من الخدمة، والتي تأتي دائماً لسبب واحد هو «النزاهة»، يصل لقناعة كاملة أن قضية الإصلاح الإداري، هذا الشعار الذي رفع بالتناوب مع شعار مكافحة الفساد، مازال دون المأمول.

هذه القرارات جاءت بموجب المادة /١٣٧/ من قانون العاملين الأساسي التي تسمح لرئيس الحكومة باتخاذ قرارات الصرف من الخدمة، والتي لم تلق أية موافقة من الأحزاب المنضوية في الجبهة الوطنية التقدمية، أو من الاتحاد العام لنقابات العمال.

وهنا يطرح السؤال نفسه بقوة: هل كل من تم اتخاذ قرار الصرف بحقه هو مذنب؟ وهل طالت هذه القرارات رموز الفساد الكبير؟ أم أنها طالت ذاك الموظف البسيط الذي لا ناقة له ولا جمل في عمليات الفساد الكبيرة التي نخرت جسم قطاعاتنا الإنتاجية، حتى أوصلتها إلى مرحلة اللاعودة والخسارة.

إن الكثير من القرارات، وبشهادة العديد من القيادات النقابية أخطأت الهدف، ومع ذلك فما زالت سارية وتفعل فعلها، لتأخذ بطريقها المئات من العائلات الفقيرة نحو الهاوية، وهنا نقترح على الحكومة إجراء دراسة شاملة عن كل مصروف من الخدمة، وأين وصلت أوضاعه حتى اللحظة، فهل تفعل ذلك؟

بدون تعليق

الاتفاقية العربية رقم /٥/ لعام ١٩٦٧ بشأن المرأة العاملة

المادة السادسة:
ظروف العمل وحماية المرآة: يحظر تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة بالصحة أو الأخلاق التي يحددها التشريع في كل دولة.

المادة السابعة:
لا يجوز تشغيل النساء ليلاً، وتحدد الجهات المختصة في كل دولة المقصود بالليل طبقاً لما يتمشى مع جو وموقع وتقاليد كل بلد، ويستثنى من ذلك الأعمال التي يحددها التشريع في كل دولة.

المادة الثامنة:
يجب على صاحب العمال في المنشآت التي تعمل فيها النساء تهيئة دار للحضانة بمفرده، أو بالاشتراك مع منشأة أو منشآت أخرى، ويحدد تشريع كل دولة شروط إنشاء و مواصفات ونظام دور الحضانة.

المادة التاسعة:
يجب العمل على تخفيف الأعمال التي تكلف بها المرأة أثناء الفترة الأخيرة للحمل، وفي الفترة الأولى عقب الولادة، ويحظر تشغيلها ساعات إضافية في الفترات المذكورة.

القانون السوري.. ومحاباة الأعراف الاجتماعية البالية المادة ٥٠٨ من قانون العقوبات السوري نموذجاً

يعد العرف مصدراً من مصادر القانون، إذ لابد للقانون أن يحترم أعراف وقيم الجماعة الإنسانية التي ينظم حياتها ويضبط سلوك أفرادها، لكي يضمن التزام الناس ببنوده.. هذا المفهوم واحد من المفاهيم التقليدية التي يتداولها طلاب وعلماء القانون، رغم أنه مفهومٌ شديد العمومية، وينقصه الكثير من الضبط والتحديد، فأية قيم وأعراف تلك التي يجب أن يحترمها ويكرسها القانون؟ ثم ألا يتفق الجميع على أن هناك أعرافاً تتعارض مع المدنية الحديثة، ومع مفهوم دولة المواطنة وسيادتها، لكونها أعرافاً متخلفة، وبالتالي يجب أن يتجاهلها القانون، بل وأن يعمل على قمعها وتأمين الظروف اللازمة لإزالتها من ضمير الجماعة الإنسانية؟.

إننا نجد في المادة ٥٠٨ من قانون العقوبات السوري مثالاً صارخاً على قيام القانون بدور معاكس تماماً، من خلال تكريسه لقيم متخلفة، بدل القيام بالدور المناط به في هذا الاتجاه.

فعندما تتعرض فتاة للاغتصاب في مجتمع كمجتمعنا، تكون أولاً ضحيةً للمغتصب المثقل بأمراض يتحمل السيئ من الأعراف الاجتماعية المتردية المسؤولية الأولى عنها. وثانياً ضحية للمجتمع الذي سيحتقرها لأنها فقدت «شرفها» في عرفه المتوارث المتخلف. وهنا يكون الدور المباشر للقانون، العمل على وضع عقوبات قاسية رادعة لمرتكبي جرائم الاغتصاب، ويكون الدور الخفي الآخر للقانون، حماية هذه الضحية من أعراف المجتمع الذي يضطهدها. إلا أن المادة ٥٠٨ من قانون العقوبات السوري تسير في اتجاه مغاير تماماً، إذ تنص على أنه «إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجرائم الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها أوقفت الملاحقة، وإذا كان صدر حكم في القضية علق تنفيذ العقاب الذي فرض عليه». والجرائم المقصودة في هذه المادة هي جرائم الاغتصاب وإغواء القاصر المنصوص على عليها في المواد من ٤٨٩ إلى ٥٠٧.

وهكذا يكفي أن يتزوج المغتصب ضحيته، حتى يعفى من كل عقوبة، ويصبح ما بدأ بفعل اغتصاب حيواني، زواجاً مشروعاً يحميه القانون. وتتم هذه المهزلة الأخلاقية بمباركة أهل الفتاة المغتصبة ستراً للفضيحة، وبمباركة القانون صوناً لسمعة العائلات السورية، والتزاماً بأعرافها، وضماناً «للاستقرار الاجتماعي» وفق المبررات التي يسوقها فقهاء القانون لهذا النص المتخلف الذي ينضح بمفاهيم «الشرف» الذكوري الفارغ من أي مضمون، هذه المفاهيم التي كان يجب أن تدفن مع ركام القرون الوسطى.

وأول ما يقال في هذا النص من الزاوية الحقوقية، أن «كل ما بني على باطل يعد باطلاً»، فلا يجوز إذاً أن يتم إبرام عقد زواج يمهد بدوره لبناء أسرة على أساس فعل الاغتصاب الإجرامي. ولكن الأهم أن هذا النص يعني تكريس اختزال مفهوم الشرف في جسد المرأة، ويعني تجريم الضحية ومعاقبتها بدل جلادها، بل وتركها فريسة لهذا الجلاد. أما المبررات التي يستند إليها هذا النص فهي أسوأ من النص نفسه، لأن حماية القيم الاجتماعية والأعراف، مهمة منوطة بالقانون عندما تكون هذه القيم رافعة للأخلاق الاجتماعية. ومن ناحية أخرى فإن مهمة القانون في ضمان استقرار المجتمع، يجب أن تعني ضمان استقراره في معرض عملية نموه وتقدمه، لا أن تعني خنق تقدمه وارتقاء قيمه الأخلاقية، بنصوص تشرعن التخلف، وتحمي فعل الاغتصاب بكل أبعاده ومعانيه.

إن هذه المادة كارثة على الصعيد الحقوقي والأخلاقي، وجريمة مستمرة ترتكب من خلال نصوص قانون العقوبات السوري منذ أن تم إقراره عام ١٩٤٩م، ويجب العمل اليوم بشكل جدي على إلغائها، من خلال المطالبة بذلك على جميع المنابر، وعبر جميع القنوات الشرعية. وإن هذا الإلغاء سيكون خطوة صغيرة في الاتجاه الصحيح، نأمل في حال حدوثها أن تؤسس مع الخطوة الصغيرة التي سبقتها في إلغاء المادة التي كانت تعطي عذراً محلاً لمرتكبي «جرائم الشرف»، لإعادة النظر في بنية القانون السوري، وفي أسلوب فهمه للظواهر الاجتماعية ومعالجته لها.

صحيح أن العرف يعتبر مصدراً من مصادر القانون، وصحيح أن القانون يجب أن يكون متناسباً مع القيم الثقافية والحضارية للجماعة الإنسانية التي ينظم حياتها. ولكن الصحيح أيضاً أن القانون يجب أن يكون ممراً للنهوض بهذه القيم، وضامناً للتقدم الآمن والمستقر للمجتمع. وعندما يتخلى القانون عن دوره هذا، فإنه لن يكون أكثر من أداة من أدوات القمع، في حين يفترض فيه أن يكون أداة لصون المجتمع، وضبط تقدمه بما يحقق أكبر قدر ممكن من العدالة والإنصاف.

■ نجوان عيسى

الدعم في حلب.. دون شيكات!!

من المعروف أن عملية توزيع الدعم النقدي لمادة المازوت قد بدأت في ٢٠٠٩/١٢/١٥ بواقع عشرة آلاف ليرة سورية لكل عائلة، ضمن شيكين يصرف الأول بدءاً من ٢٠٠٩/١٢/١٥، والثاني بدءاً من ٢٠١٠/٠٢/١٥، وفق شروط لاقت وماتزال استياءً كبيراً من المواطنين.



وقد دفعت بداية عملية توزيع الدعم النقدي لمادة المازوت بالمواطنين إلى النوم أمام كوات المراكز للفوز بسباق الدور المبكر، وهذا إن خفت حدته قليلاً في الأيام الأخيرة، إلا أنه ما يزال منظراً يومياً ناشزاً، ففي أحد المراكز التي قمنا بتغطيتها مؤخراً في محافظة حلب، تجمع ما يقارب من (٤٠٠) شخص أمام النافذة الوحيدة اليتيمة (فهل نافذة واحدة تسمى مركزاً؟).. وبعيداً عن التنظيم المطلوب، عم الصراخ وحدثت المشادات الكلامية والمدافعة (المطاحشة) بين المواطنين المزرقّين من البرد، ناهيك عن التحرش بالنساء، وعدم احترام كبار السن والعاجزين، وطغى على المشهد والمسمع الكلام النابي الذي رافق عصي الشرطة التي لا ترحم أحداً..

والجدير بالذكر بأن أحد أعضاء اللجان المختارة بـ(عناية قصوى)، ظل يعامل المواطنين بطريقة مهينة جداً، حيث حصلت مشادة كلامية بين شخصين على الدور، فتدخل عضو اللجنة بكلماته المحترمة: «ما بيكفي إنكم عم تشحدوا وعم تتخانقوا كمان»؟! . فهل وصل إذلال المواطن لهذه الدرجة؟!، وأي حق يعطيه الموظف لنفسه ليتفوه بكلام يسيئ لكرامات الناس؟ أهذا الدعم مقدم من الدولة أم من جيب والد الموظف؟! وهل أصبح الجزء المقدم من الحقوق المشروعة (شحادة)؟

أما عن اللجان فأصبح لكل منها قانون جديد، نذكر منها المطالبة من أحد المواطنين بإحضار سند إقامة وذلك تعجيزاً (لدفع رشوة ربما)، ولو فرضنا مكان إقامته بمحافظة حمص وسجلاته بمحافظة أخرى، ألا يحق له استلام الدعم من مكان إقامته أم عليه استلامه من بلد مولده؟؟

وقد تجولنا بين الحشود المزدحمة، وحاولنا وضع نقطة الضوء على جميع المشاكل ولكنها طالت الأقلام والعبارات والذهول سيطر على الموقف، حتى التعهد الخطي الذي يوزع مجاناً يتم دفع مبلغ (٥٠) ليرة للحصول عليه..

وذكر أحد المواطنين والحرقة تخترق صدره، أنه ظل ينتظر دوره طوال أربع ساعات وعندما وصل دوره أعيدت عملية تسجيل الأسماء من جديد من أحد أعضاء اللجنة الموقرة، فخسر دوره وانتهى الدوام، وترتب عليه العودة في اليوم التالي للانتظار من جديد، علماً أنه يعمل في القطاع الخاص وكل يوم عطلة فيه خصم الإجرة ليومين، وعلى هذه الحالة قد يخسر مرتب أسبوع بسبب مزاجية موظف يعامل المواطن وكأنه نزيل أحد السجون.

دون أن ننسى أمر فتح النافذة في ساعة متأخرة وأحياناً إغلاقها مبكراً، والنفسيات المريضة للموظفين وأعضاء اللجان، والمعاملة الفوقية التي لا تبالي بشعور المواطن. أما عمليات الرشاوى فهي متعددة، وتتم بطرق مختلفة وجديدة تحت شعار(كل عقدة إلها ألف حلال)، نذكر منها الأوراق الثبوتية التي يتوجب تقديمها للحصول على الدعم، فهنا يبدأ دور السماسرة بتسهيل عمليات النصب والاحتيال بتقديم الشيكات دون الحصول على دفاتر العائلة مقابل مبلغ يتراوح بين (١٠٠٠-١٥٠٠) ليرة لكل شخص، وبالتنسيق مع أحد أعضاء اللجان المختصة. وهناك أيضاً شراء السمسار للشيكات بمبلغ ثمانية آلاف ليرة وتوقيع المستفيد على الشيك متنازلاً للشاري، على أن يرافقه في الشهر الرابع لقبض المبلغ لمصلحة السمسار..

فهل بهذه الطريقة يصل الدعم لمستحقيه؟؟

واليوم، وبعد مرور عدة أسابيع على بدء التوزيع، فوجئ المواطنون بنفاد الشيكات من اللجان.. فما معنى ذلك؟ هل كانت الشيكات غير كافية، أم ذهب بعضها لغير المستحقين، أم أن اللجان لم تتوقع كل هذا الإقبال رغم دراسة استمرت عاماً كاملاً؟

فإن كانت عملية توزيع دعم للمواطنين تدرس لمدة عام وتفشل، فكيف لنا أن نثق بالقائمين على الوضع الاقتصادي بمسائل أكبر وأخطر؟!!

حقاً إنها حالة مخجلة لفريق اقتصادي أنهك البلد وأذل المواطن بتجاربه الفاشلة، وقد اتضح أن الخلل والتخبط سمة الحكومة.. إذ كانت التقديرات الأولية حسب تصريحات الحكومة أن ١,٥ مليون أسرة ستحصل على الدعم، لكنها ارتفعت بعد ذلك لتصبح ٣ ملايين أسرة حسب تصريحات وزارة الإدارة المحلية !!الآن حصلت المفاجأة بـ ٤,٥ مليون أسرة .. حسب تصريحات رئيس مجلس الوزراء ..!!فما هي المكاسب التي حققها الفريق الاقتصادي من هذه الطريقة التي أنهكت الحكومة والشعب وبددت الكثير من الأموال، وحرمت شريحة كبيرة جداً من المجتمع من هذا الدعم!؟

فإلى متى سنبقى نتأرجح في مكاننا، دون تقدم، ألا يستحق بلدنا النهوض اقتصادياً وفكرياً وثقافياً .. أما آن الأوان؟

■ أحمد فاروق مرضعة - حلب

المعصرانية مجدداً..الحصار بالكهرباء!

المعصرانية أحد أحياء الفقر المنذرة بالهدم في مدينة حلب، وقد نشرت قاسيون العديد من التحقيقات عن وضعه ووضع سكانه. هذا الحي يضم نحو ٥٠٠ مسكن لا يعلم إلا اللّٰه ما تخفيه بداخلها من هموم، لكن بالإضافة إلى معاناة سكان الحي الدائمة من ظروف الحياة القاسية الناتجة عن الفقر والبطالة، تُضيف مشكلة الكهرباء هماً إلى همومهم، وكأنما هناك من يريد أن يطبق على السكان الفقراء المثل الشعبي القائل (فوق الموت عصة قبر)، حيث تنقطع الكهرباء أحياناً لعدة أيام متواصلة شتاءً، ناهيك عن الانقطاعات الدائمة لساعات طويلة صيفاً، والسبب كما روى لنا أهالي الحي - ومن خلال مشاهدتنا أيضاً- يكمن في أنه توجد في الحي محولتان إحداهما ثابتة، والأخرى هوائية، وكلتاهما مشرعة أبوابها للريح والعبث. فعند انقطاع الكهرباء نتيجة شدة الاستجرار يهرع من بالحي ليقوم بأعمال فنية ليست من اختصاصه حيث يقوم أهالي الحي بإبدال الفاصمات المنصهرة النظامية - التي لا تحتمل شدة الاستجرار- بأسياخ البيتون ٨ مم كفاصل واصل، والدافع لذلك هو الحاجة للكهرباء.

ولدى سؤال سكان الحي عن سبب هذا الواقع المتردي للشبكة، أفادوا أن شركة الكهرباء لا تمنحهم عدادات لأن مساكن هذا الحي مخالفة، وبالتالي فيلزمهم موافقة من البلدية لكي تقوم شركة الكهرباء بتركيب عدادات نظامية لهم، لكن من يطلب موافقة من البلدية للحصول على عداد نظامي يُطلب منه مبلغ بين ٣٠-٤٠ ألف ليرة سورية، علماً أن تكلفة العداد مع الرسوم لا تزيد عن ٦ آلاف ليرة سورية، فإذا كان مبلغ الـ٦ آلاف غير متوفر لديهم فكيف يمكن لهم أن يدفعوا عشرات آلاف الليرات لموظفي البلدية كرشوة للموافقة على تركيب عداد؟ ولذلك فإن ٧٥٪ من دور السكن ليس فيها عدادات، ويقوم ساكنوها بالاستجرار غير المشروع للكهرباء.

والسؤال الذي نوجهه لشركة الكهرباء وبلدية حلب: هل المبادرة بتركيب عدادات نظامية لهذا الحي أكثراً وفراً لخزينة الدولة أم الاستمرار في وضع العراقيل أمام السكان بما يضطرهم للاستجرار بشكل غير مشروع؟ أم أن المستفيد الوحيد من هذا الواقع هم موظفو بلدية حلب/ قطاع قاضي عسكر الذين يتقاضون عشرات ألوف الليرات السورية من هؤلاء الفقراء والبسطاء كرشوة من أجل الموافقة على تركيب عدادات نظامية لبيوتهم المتداعية؟ ناهيك عن الأخطار الكبيرة التي يمكن أن تتعرض لها أرواح السكان.

يبدأ حل المشكلة من خلال تأمين عدادات نظامية للمنازل بالسعر الرسمي، وتركيب المحولات اللازمة التي يجب أن تكون قدرتها كافية ووضعها نظامياً.. علماً أن جميع من قابلناهم ممن يستجرون الكهرباء بشكل غير مشروع طالبوا بتركيب عدادات نظامية لأنهم غير سعداء بالحصول على الكهرباء بهذه الطريقة..

إذاً فلتركب العدادات بسرعة صوناً للمال العام، وبعدها فليحاسب أصحاب العلاقة السكان قمعاً وقطعاً إذا ما استمروا في الاستجرار غير النظامي. ■

غياب المنهجية في الامتحانات الجامعية.. قسم الآثار نموذجاً

يبدو أن النجاح في أية مادة من المقررات الجامعية أصبح حلماً للعديد من الطلاب في الجامعات السورية على تعددها وتنوعها، بعد أن أبدع دكاترة وأساتذة المقررات وتفننوا في وضع الأسئلة الامتحانية، ولعل رصد هذه الحالة من خلال مقررينٍ في قسم الآثار بجامعة دمشق لن يختلف كثيراً عنه في باقي الكليات في الجامعات الخمس.



ففي مادة «آثار بلاد الشام» لأحد أساتذة قسم الآثار، لم تتضمن ورقة الأسئلة سوى سؤال واحد مطلوب فيه شرح مفهوم التنظيم العمراني الذي عرفته بلاد الشام خلال الألف الثالث قبل الميلاد بشكل مفصل، مما أدى لانسحاب الكثير من الطلاب لعدم تمكنهم من الإجابة على هذا السؤال الوحيد.

أحد الطلاب (المخضرمين) قال لقاسيون وهو يبتسم: «لقد قدمت المادة اثنتي عشرة دورة حتى نجحت فيها، نظراً لهذا الأسلوب الذي يعتمده أستاذ المادة». طالب آخر قال: «المشكلة ليست بالسؤال الوحيد فقط، وإنما بمضمون السؤال الذي قد يكون محذوفاً لدى العديد من الطلبة، أو مؤشراً تحته على أنه أقل أهمية للبعض الآخر».. وهكذا يدخل الطلاب في متاهة لن يخرجوا منها حسب قولهم، إذا ظلت الطريقة الحالية سائدة دون تعديل.

أما المادة الثانية التي سنتناولها على سبيل المثال لا الحصر، فهي مادة اللغة الفرنسية لطلاب السنتين الأولى والثانية/ فصل ثاني، والتي تم اعتمادها مؤخراً ضمن مقررات قسم الآثار، حيث أوقع أستاذ المادة الطلاب في حيرة من أمرهم بعد أن جاء بأسئلة من خارج المقرر، مما حدا بالأغلبية الساحقة من الطلاب للانسحاب من الامتحان وتقديم عريضة باسمهم لعمادة الكلية ولرئيس القسم، معترضين فيها على الأسلوب الذي اعتمده أستاذ المادة في كتابة الأسئلة، حيث جاء في العريضة: «نحن الموقعين أدناه، طلاب قسم الآثار/ السنة الأولى حملة مادة اللغة الفرنسية (الثانية)، نعرض عليكم ما يلي: بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٧ قدمنا المادة التي يدرسها أ.أسامة وقد تفاجأنا بأن الأسئلة الامتحانية قد جاءت من خارج المحاضرات المقررة رغم أن قدوم الأستاذ تأخر في العام الدراسي إلى ما قبل امتحانات الفصل الثاني في العام الماضي، علماً أننا ندرس اللغة الفرنسية للمرة الأولى ونلاقي صعوبة في ذلك. نرجو منكم متابعة الموضوع وإعادة النظر في هذه الأسئلة والامتحان»..

وقد وقع على العريضة /٢٣/ طالباً من أصل /٣٠/ طالباً قدموا المادة، وعلى الرغم من إصرار بعض الإداريين على عدم استلام العريضة وتخويف الطلاب عند تقديمها للقسم، لكنهم أصروا على تقديمها، واتفقوا مع رئاسة القسم على ذلك في مكان وزمان محددين.

أحد المتقدمين قال: «عدا عن أنهم حولوا المادة من المؤتمت إلى الأسلوب التقليدي، جاؤوا بأسئلة من خارج المقرر أيضاً».

موقّع آخر على العريضة قال: نتمنى أن يُنظر بشكوانا ويأخذها أصحاب العلاقة بعين الاعتبار، خاصة وأن لدينا شكوكاً أكيدة أن من وضع تلك الأسئلة طالبة معيدة في الكلية، ولا علم للدكتور المقرر بالأسئلة. ويؤكد ذلك عدم تلبية المراقبين لطلب الطلاب بحضور الأستاذ المقرر للاستفسار عن الأسئلة التي جاءت من خارج المحاضرات.

إننا في قاسيون نؤكد على عمادة الكلية ورئاسة قسم الآثار بضرورة إيلاء كل الاهتمام للعريضة التي تعد من أفضل أساليب العلاقة بين الطالب والدكتور والمراقب، ونؤكد في الوقت ذاته أن الامتحانات ليست حقل تجارب مزاجية للطلاب، وإنما هي مرحلة مهمة لاختبار معلومات الطالب ومدى عمق الدراسة التي قام بها..

وبالنهاية فإن الأسئلة إن جاءت من داخل المقرر لن ينجح سوى مستحق النجاح، فلماذا كل هذه «اللخبطة» أصلاً؟ أما آن الأوان لوضع منهجية واضحة ومحددة ومعروفة لنماذج الامتحانات الجامعية؟ ■

ضرب مستمر للحزام الأخضر في صفقات فساد!!

تزوير في العقود والاستيلاء على أرض زراعية في «جدوعة» السلمية

◄ نزار عادلة

منذ أشهر وأهالي قرية «جدوعة» الواقعة شرق السلمية يشكلون الوفود لشرح ما أصابهم جراء صفقات فساد معلنة وواضحة، استمع لهم المحافظ وأمين فرع الحزب ورئيس اتحاد الفلاحين ووزير الزراعة ووزير الإدارة المحلية والجهات الأمنية، ولكن أحداً لم يتخذ أي قرار لوقف ما حدث، أو ما سيحدث.

قبل «جدوعة» حدثت المشكلة في «منطقة البركان»، وقبلها في قرية «عقارب» وكانت نتائجها غلياناً شعبياً واقتتالاً بين الأهالي، وقبل ذلك حدث توتر في قرية «معرشحور» أدى إلى قتلى وجرحى.

فهل هنالك قوى تعمل على توتير الوضع الاجتماعي في سورية لأهداف وغايات مرسومة؟! ولماذا تقف الجهات الوصائية عاجزة عن اتخاذ قرار؟!

تفاصيل المشكلة

بدأت أعمال التجميل وإزالة الشيوع في قرية «جدوعة» منذ عام ١٩٩٣ ولم تنته حتى الآن.

عُقدت جلسة أولى بين القاضي العقاري وأهالي القرية وتم الاتفاق على المحافظة على وضع اليد بالمكان حسب ملكية كل شخص، تحت الزيادة أو النقصان، وهذا الاتفاق موثق في محضر الجلسة الأولى، وبناء على ذلك تم تشكيل لجنة لتمثيل الأهالي، ولكن فوجئ الفلاحون بتحويل عملية التجميل إلى ما سمي «التصنيف» الذي ألغى قرار التحسين العقاري، وأدى ذلك إلى خلاف بين اللجنة الأهلية والقاضي والخبير على أعمال التصنيف، التي من شأنها الإضرار بمصالح الفلاحين وإرغامهم على بيع أراضيهم بعد أن جُزّئت إلى مساحات يصعب عليهم استثمارها، علماً أنها مصدر رزقهم الوحيد. ونتيجة للاعتراضات المقدمة من الفلاحين ليس في قرية «جدوعة» فقط وإنما في قرى «بركان» و«عقارب» وقرى أخرى. وبعد توتر واحتجاجات واشتباكات اتُّخذ قرارٌ بعزل القاضي العقاري وعُين قاضٍ آخر، ولكن هذا الآخر استمر بالعمل على نفسّ عمل القاضي السابق بل وارتكب أخطاء أكبر بحق الفلاحين، منها:

- إقصاء اللجنة الأهلية للتفرد بعملية التصنيف والتوزيع مع الخبير دون مراعاة وجود طرف من المصالح العقارية. حيث خص الخبير نفسه وأقرباءه وبعض المتنفذين بأفضل الأراضي من حيث الموقع والصنف، مثل:

التلاعب وتغيير تصنيف مساحات كبيرة من الأراضي بما يخالف واقعها الأساسي في الصنف، كما حدث مع كل من «محمد ق ح ح، وإسماعيل ح، وإسماعيل هـ».

عدم مراعاة القوانين وخرق اتفاق وضع اليد وعقود البيع والشراء من حيث مكانها وإبدالها من دونمات إلى أسهم، كما هو محدد بالعقود، ورفض تنفيذ بعض العقود الأخرى، وعدم التقيد بالقوانين الناظمة لمشروع الحزام الأخضر الذي عمره ٢٥ عاماً، والآبار المرخصة والأراضي المروية والأعمال الصناعية ذات التكلفة المرتفعة «شلالات، وسائل ري حديثة» وبموجب القانون أشير لها أن تبقى ملكاً لأصحابها.

عملية التجميل ذات صفة زراعية وفق قانون التجميل وليست تجارية كما حدث في القرية.

تمت زيادة عدد الطرق الزراعية المحاذية لأراضي بعض المتنفذين وتوسيعها ليصل عرض بعضها إلى ١٦ متراً علماً أن الطريق الرئيسية المعبدة في القرية لا يتجاوز عرضها ١٠ أمتار، وذلك ليتم ضم التوسع إلى أراضيهم بعد انتهاء التجميل.

قام الخبير بجمع أموال من أهالي القرية لمصلحة التجميل مع العلم أن التجميل مجاني وعلى نفقة الدولة.

القاضي فاضي

القاضي الحالي يلقي مسؤولية الأخطاء على القاضي السابق أو على البلدية، ويصر على فرض التجميل بما فيه من أخطاء كأمر واقع، بل ويمارس الإرهاب تجاه الفلاحين من خلال حديثه الدائم عن نفسه بأنه السلطة المطلقة غير القابلة للنقاش. ويهدد البعض بالسجن ويتوعد آخرين بالعقاب.

مدير عام المصالح العقارية بدمشق يقول: «إن اللجنة الأهلية هي المسؤولة، والمفوضة بكل الأعمال نيابة عن الأهالي».

ولكن اللجنة استقالت، ونص الاستقالة يقول: «نحن أعضاء لجنة تجميل وإزالة الشيوع في قرية «جدوعة» لم يكن لنا أي دور أو رأي أو مشاركة في عملية توزيع الأرض، لا على الواقع ولا على المصورات، بحجة أن القاضي قال للخبير: (التوزيع حصراً بيدك فقط) مع العلم أن القاضي أنكر ما قاله الخبير، ما أدى إلى أخطاء كبيرة جداً أثناء تقسيم الملكيات، وكانت هناك نسبة ضرر تقدر بحوالي ٧٥٪. ووُقِّع الكتاب من اللجنة».

اجتماعات بلا جدوى

في ٢٠٠٩/٦/٢٤ عقد اجتماع في القرية برئاسة القاضي العقاري الجديد بهدف إعلام الأهالي المالكين بإنهاء أعمال التحديد والتجميل في القرية، ومع بداية الاجتماع جرت مشادات ومشاجرات وجرحى وتم توقيف بعض الفلاحين وملاحقة آخرين من قبل رجال الشرطة، وتم تأجيل الاجتماع ساعتين، بقي متواجداً ١٠ مواطنين فقط فطلب القاضي منهم التوقيع على محضر الاجتماع المذكور إشعاراً بإنهاء أعمال التجميل.

بعض الأهالي لهم ملكيات ولم يتملكوا وهناك تزوير في عقود لأشخاص من خارج القرية.

يقول القاضي إن كافة الأعمال تمت وفق الاتفاق مع الأهالي من خلال اللجنة، ولكن اللجنة استقالت وما جرى يخالف المرسوم /١٦٦/ لعام ١٩٦٧ وتعديلاته الذي يقول: لا يحق توزيع الآبار أو إعطائها لآخرين وقد وزعت.

ادعى الأهالي على الخبير الذي جمع الأموال لصالح التجميل دون مسوغ قانوني، والدعوى بجرم احتيال، والمبلغ الذي جمع مليون و٦٠٠ ألف ل.س من أهالي القرية وهم دون خط الفقر أمام التصحر العام.

تم اقتلاع العشرات من أراضيهم والقضاء على مشاريع قائمة مثل الحزام الأخضر الذي كلف الدولة مئات الملايين.

تقول المصالح العقارية في حماة إن الأخطاء موجودة، وهي أخطاء مساحية، ونفى القاضي عملية جمع الأموال من أهالي القرية، فأقاموا دعوى قضائية.

أمام اليأس

أغلقت جميع الأبواب في وجوه أهالي القرية وسط احتقان ويأس عام، فوجهوا مذكرة إلى رئيس الجمهورية جاء فيها: «نحن أهالي قرية «جدوعة» نعرض لكم ما يلي: تجري حالياً في القرية عملية تجميل وتحسين لأراضي القرية استناداً للمرسوم التشريعي /١٦٦/ لعام ١٩٦٧ وتعديلاته، والى مجموعة من الاتفاقيات الأهلية، لكن الذي حصل من خلال الأعمال المنفذة لتاريخه، أننا فوجئنا بمخالفات عديدة، وحاولنا بكل الوسائل المتاحة تداركها وبالتنسيق الكامل مع شعبة الحزب في السلمية، ومع أمين فرع الحزب بحماة والمحافظ ومختلف الفعاليات الحزبية والرسمية والشعبية في المحافظة وخارجها، لكن دون نتيجة، حيث كان رد القاضي العقاري بأن التجميل يسير وفق المرسوم التشريعي وتعديلاته، ووفق الاتفاقيات الأهلية.

الناس يعبرون عن سعادتهم وسرورهم نظراً لقرب الانتهاء من عمليات التجميل في القرية، ولكن بما أن معظم الفلاحين المالكين لم يحصلوا على حقوقهم كما وعد القاضي العقاري، وخشية تكرار ما حصل في الاجتماع المنعقد في ٢٠٠٩/٦/٢٥ في مقر الفرقة الحزبية بالقرية، نرجو من مقامكم الكريم التدخل الشخصي لحل تلك المخالفات والإشكالات والوقوف عليها بكل صدق وشفافية، ومن أهم المخالفات التي نود إيضاحها هي:

١. مخالفة محضر ضبط القاضي العقاري رقم /١٣٣/ ص.ق تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٧ والذي ينص على مراعاة وضع اليد وإعطاء كل مالك نصيبه في كل قسم، وفي حال الزيادة عن ملكية واضع اليد يتم تسويتها بالمبادلة مع الغير، لكن الذي نُفّذ فعلياً كان انتقائياً ولم يتح للمالكين المبادلة مع الغير.

٢. تغيير التصنيف في بعض المواقع من قبل الخبير ولجنة الفرز والتجميل، خلافاً لرأي لجنة التصنيف ونطلب دعوة لجنة التصنيف للإدلاء بشهادتها حول هذا الموضوع.

٣. قيام بعض المالكين المتنفذين بانتقاء أفضل المواقع على الخريطة وانتزاعها من واضع اليد الذي له فيها أتعاب لا تقدر بثمن (أشجار، آبار، دور سكن.. إلخ) رغم وجود صك ملكية يتيح له إبقاءها في ملكيته.

٤. الإفراط في التجزئة وتشتيت الأراضي وعدم الالتزام بتوصيات المالكين بضرورة إبقاء الآباء والأخوة جنباً إلى جنب، ما خلق حالة من تشتيت الملكية جعل العديد من الأراضي خارج الاستثمار الزراعي، خلافاً للمرسوم التشريعي /١٦٦/ وتعديلاته، ولاتفاقيات القسمة بالتراضي، حيث جرى تنفيذ تجزئة لبعض المالكين بطريقة كيدية وانتقامية.

٥. عدم الالتزام بتنفيذ المرسوم التشريعي رقم /٥/ لعام ١٩٨٢ المتضمن حماية الأشجار والمناطق المروية ومناطق أشجار الحزام الأخضر، حيث وزعت بطريقة جرى فيها تغيير صفة الأراضي الزراعية المروية والمشجرة.

٦. قام بعض المالكين بإجراء عقود بيع وشراء لأراضيهم (أراض زراعية، بيوت سكنية) وكل صكوك البيع والشراء محددة المساحة والمكان، ومسلمة لأصحابها منذ القديم، وأكد البائعون والمشترون حين افتتاح أعمال التجميل على أن يتم تنفيذ هذه العقود وفقاً لمكانها ومساحتها، لكن القاضي العقاري تجاهل رغبة البائعين والمشترين خدمة لبعض أصحاب نفوذ.

٧. الكيفية التي تصرفت على أساسها لجنة الفرز والتجميل بتوزيع الأقنية القديمة وخطوط الري ومجاري السيول، واعتبارها أملاكاً خاصة خلافاً للقانون، وكذلك المزاجية في ترسيم الطرق الزراعية والتي تتجاوز الطرق المعبدة في بعض الأحيان رغم أن القانون حددها تماماً.

إن جميع المالكين حريصون على أن تتم أعمال التجميل بكل أمانة وصدق وشفافية، والجميع متفقون على أنه لا يجوز لأحد أن يكون فوق القانون، مستغلاً وصايته ونفوذه، لذلك جئنا بطلبنا هذا راجين من سيادتكم الوقوف على الحقيقة بتشكيل لجنة محايدة للإطلاع على الواقع ومحاسبة المسيئين، بتطبيق القانون وإحالتهم إلى القضاء، مشيرين إلى أن معالجة هذه التجاوزات تجنبنا الاحتقان الأهالي الذي لا يمكن التكهن بنتائجه».

إنجاز أُجهض

التجميل والتحديد وإزالة الشيوع، عملية حضارية تجري في أكثر دول العالم، وتتم هذه العملية بالاتفاق مع المالكين من خلال لجنة أهلية منتخبة، وقد استقالت اللجنة كما رأينا، ورغم ذلك أصر القاضي العقاري والخبير وبعض المتنفذين على المضي في صفقات الفساد، ألا يحق لهذه المشكلة أن تنتهي بعد الذي جرى في مناطق عديدة، وأسفر عنه اقتتال واعتقال وتوتر؟! الحل يكون بالقضاء على الفساد أولاً وأخيراً...

في قرية القشقا برأس العين

المختار يستولي على أراضي الفلاحين بالتزوير

◄ علي نمر

أصاب بعض فلاحي قرية القشقا التابعة لمدينة رأس العين بمحافظة الحسكة، غبن كبير جراء تواطؤ العديد من الجهات الرسمية مع مختار القرية الذي استولى على أراضيهم دون أي وجه حق بالتزوير، وتقديم الرشوة لبعض ضعاف النفوس في المحافظة وفي الدوائر الزراعية ذات الصلة.

وعلى الرغم من أحقية هؤلاء الفلاحين بأراضيهم التي تقدر مساحاتها بـ/١٧٥٢/ دونم بعل، والتي حصلوا عليها تحت بند «الانتفاع» بموجب صكوك رسمية، فإن مختار القرية استغل نفوذه وعلاقاته مع المسؤولين، فتلاعب بالأوراق الرسمية التي تؤكد انتفاع هؤلاء الفلاحين بهذه الأراضي واستولى عليها.

إلغاء العقد بقدرة فاسد

المستغرب في قضية فلاحي قرية قشقا أن الصك الجماعي الذي أجاز لهم استخدام الأرض (أملاك دولة) بصفة منتفع قد تم إلغاؤه دون علمهم، أي بقدرة قادر من ممثلي الفساد في الدوائر وما أكثرهم، دون علم أصحاب العلاقة أو توقيعهم، وقد تفاجأ المنتفعون حين خبروا بذلك، ودهشوا من إمكانية أن يقوم شخص بتزوير هذه الأوراق والبصمات والتواقيع في وقت تمنع فيه الشروط الخاصة كلياً تأجير العقارات الزراعية، والتي لا تتم إلا بموافقة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.. وبعد أن يتقدم الفلاح أو المستأجر إلى المديرية بكتاب رسمي يبين فيه عدم رغبته في تمديد العقد قبل نهاية مدته بثلاثة أشهر على الأقل.

فلو أن هذه الأرض للمختار المذكور، أكان بإمكان الفلاح عابد مزعل الخليف الذي زار مكتب الجريدة في دمشق بصفته ناطقاً بأسماء المتضررين، أن يأخذ رخصة بئر ارتوازي من مديرية الزراعة بالحسكة بوصفه مالكاً أو مستأجراً مفوضاً (أو وكيلاً عن أغلبية المالكين)، وهم تسع عائلات فلاحية للعقارات الموصوفة بالمحاضر رقم /١/ من المنطقة العقارية رقم /٩٠٨/ لإرواء المساحة /١٠/ هكتارات، منذ /١٥/ سنة وفقاً للأحكام القانونية المنصوص عليها في قانون أملاك الدولة وتعديلاته ولائحته التنفيذية وقانون الإصلاح الزراعي وتعديلاته ولائحته التنفيذية وغيرها من القوانين والأنظمة المتعلقة بتأجير واستثمار أراضي الدولة (أملاك الدولة. استيلاء)؟!.

كتب ومراسلات ولا حياة لمن تنادي

كل البراهين والحقائق تؤكد أن العائلات الفلاحية التسع تنتفع من هذه الأرض منذ عام ١٩٦٥، ورغم ذلك لم تنقذهم الكتب والمراسلات التي بعثوها إلى الجهات المعنية والحزبية وعلى رأسها مكتب القيادة القطرية.. ومن هذه الكتب نورد كتاباً إلى محافظ الحسكة جاء فيه:

«نحن الفلاحين من قرية القشقا المنتفعين بالأرض التي منحتنا إياها الدولة، وقد قمنا بحفر بئر في هذه الأرض، نتقدم بطلبنا هذا راجين من سيادتكم البحث في موضوع محاولة المالك سليمان المحمد الحسين الافتراء علينا لسلبنا حقنا بالانتفاع من هذه الأرض من خلال أمر من القاضي لاستملاك الأرض وأخذها منا، علماً أن الدولة منحتها لنا منذ عام ١٩٦٥ وحتى الوقت الحالي».

وقد درست قيادة شعبة رأس العين بجلستها رقم /٤٦/ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٣ الطلب المقدم من الفلاحين المنتفعين، والطلب المقدم من سليمان محمد الحنظل (وريث الخصم)، «وبعد الدراسة والمناقشة اقترحت معالجة موضوع الأرض الزراعية محل الخلاف بين الطرفين حيث وزعت هذه الأرض على الفلاحين عبيد الهلمو ورفقائه من قبل لجنة التوزيع منذ عام ١٩٦٦ ويبلغ عدد الأسر المستفيدة من هذه الأرض /٩/ أسر، وتم حفر آبار زراعية في هذه الأرض من الفلاحين وعددها /٢/ ثم أقام المدعو سليمان الحنظل دعوى قضائية لدى المحكمة البداية لمدينة رأس العين وحصل على قرار قضائي قطعي يثبت من خلاله بأنه يملك تمام أسهم العقارين /١ و ١٥/ من المنطقة العقارية قشقة /٩٠/ وقد حصل خلاف بين الطرفين بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٣ كاد أن يذهب نتيجته إزهاق أرواح عدد من هؤلاء. يرجى الإطلاع وتثبيت الفلاحين بأرضهم أو بحثهم مجدداً في موقع آخر من أجل حل هذا الخلاف الذي قد يتطور في المستقبل».

وهناك كتب أخرى موجهة إلى القيادة القطرية للحزب (برقم /٢٥٧/ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٤) وإلى السيد رئيس مكتب العمال والفلاحين القطري، ووزير الزراعة والإصلاح الزراعي.. وقد وصل المعنيون فيها إلى النتيجة نفسها، وهي أحقية الفلاحين بالأرض، ولكن شيئاً لم يتغير حتى هذه اللحظة!.

وحالياً تقدم ورثة محمد حسين الحنظل وورثة حسين نايف حنظل بدعوى لدى محكمة البداية المدنية برأس العين بأن الأرض المذكورة من أملاكهم وتعود إليهم وحصلوا على حكم مكتسب الدرجة القطعية بذلك وموجب التنفيذ!!.

أخيراً لابد من القول إن الفلاحين لا يستحقون كل هذه المماطلة والوعود التي لم تنجز بعد، وبالتالي فإنهم لا يستحقون كل هذا الغبن فوق أوضاعهم الاقتصادية السيئة وحالة الجفاف والسياسات الحكومية التي ضربت المحافظة.. ثم من يعوض عليهم موسم هذه السنة الذي يبدو أنه سيكون عميماً على المحافظات جميعها بعد الأمطار الغزيرة التي هطلت عليها؟ ومن يحاسب الملاك على فعلته وتزويره وتهديده لأي شخص يزرع تلك الأراضي التي أصبحت بعلاً وبوراً؟!

إنها قضية تستدعي الحل السريع، خاصة وأن جميع الجهات المنوط بها الحل أصبحت على علم بكل تفاصيلها، والكل أقر بشكل أو بآخر أحقية الفلاحين بالأرض.

مؤسسة استصلاح الأراضي والوعود الخلبية

كان قد وصل إلى جريدتنا رد من المدير العام للمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي، حول المقالة التي حملت عنوان «قرية الرمادي ومبدأ الخيار والفقوس» والتي نشرت في العدد ٤١٠، وكان رد المدير العام الذي قمنا بنشره في العدد ٤١٤، يحمل في طياته وعداً بمعالجة موضوع ري ٤٠٠ دونم زراعي واقعة في قرية الرمادي التابعة لمدينة البوكمال، ويبدو أن هذا الوعد ذهب أدراج الرياح، وكان مجرد تهدئة وتسكين خواطر، فما يزال فلاحو قرية الرمادي يعانون من هذه المشكلة التي استعصى حلها على مؤسسة استصلاح الأراضي، ولا نعرف ما هو سبب هذا الاستعصاء!! ففي هذه الأوقات يكون الفلاح بأمس الحاجة للمياه لري محصول القمح، فعلى أي معيار يتم التعامل مع هذا الفلاح أو ذاك، وهذا ما نسميه مبدأ «الخيار والفقوس» وهو السائد والمعمول به في هذه المؤسسة، وإلا فكيف تتم التضحية بمساحة ٤٠٠ دونم بحرمانها من مياه الري الضرورية؟

هل فلاحو قرية الرمادي يتعرضون لعقوبة ما من المؤسسة المذكورة؟! وهل هم غير محسوبين على فلاحي المنطقة؟! هذا ما يدور على شفاه فلاحي قرية الرمادي العطشى.

إننا في قاسيون نطالب بتحويل الوعود والردود والأقوال إلى أفعال، ونطالب بحل هذه المشكلة القديمة الجديدة، وإلا يعتبر هذا إضراراً بأهم محصول زراعي على امتداد مساحة الوطن، نأمل بخطوة عملية سريعة أنجع من كل البرامج والخطط الورقية.

■ البوكمال. تحسين الجهجاه

مطبات

مسلسل تركي..انهدامي

يغامر أبو غدير بالآلاف القليلة التي يملكها، الآلاف التي جمعها من شقائه في الوظيفة ودوام المساء في الشارع، وذلك حسب المواسم، ففي الشتاء يبيع الفول و(العرانيس)، وفي الصيف غزل البنات وأوراق اليانصيب، وهكذا حتى تنتهي دورة الفصول ومعها العمر المرير، واليد المقبوضة.

بعد عشرين عاماً من الوظيفة، ومثلها من الدوران خلف عربة البيع، وبعد أن دخل في العقد الخامس من عمره قرر (أبو غدير) أن يبني غرفتين مع المنافع، الآلاف التي جمعها لا تشتري منزلاً في وسط مدينته الصغيرة، استشار الجيران والأقارب والأصدقاء، ماذا تفعل له هذه الآلاف؟ الجواب الذي اتفق عليه الجميع بحكم الخبرة.. هناك على أطراف المدينة يمكن أن تصنع لك آلافك سقفاً محمولاً على أربعة أعمدة، ومطبخاً صغيراً وحمّاماً يتسع لجسدك الهزيل.

في انتظار (أبو غدير) المتباهي بشقاء عمره يجلس بانتفاخ متعهد المخالفات، المتعهد الذي تربطه علاقة وطيدة مع من بيدهم غض الطرف عن مشروع بناء لا يحتاج أكثر من نهاري عطلة وليلة جمعة، وبصراحة تفوق الوقاحة يعدد المتعهد كيف ستوزع أموال المتباهي على الساكتين عن مخالفته، وعلى العميان الذين سيمرون بجانبها ولا يرونها، وعلى النائمين على قرارات متشددة ومراسيم تقودهم إلى السجن بسبب عمامهم وسكوتهم.. لكنهم يقبضون في الزوايا ثمن التضحية بالقانون، وحجتهم أن الناس تحتاج إلى أن تؤوي رؤوس أبنائها.

لا يخلف المتعهد في موعده، ثلاثة أيام ينتصب البيت في عطلة نهاية الأسبوع التي صارت من مساء الخميس وحتى صباح الأحد، البيت المنشود يشبه البيوت التي تجاوره في الحي الذي لا يبعد أكثر من كيلومترات قليلة عن المدينة، هنا يتشابه الناس والبيوت، لا كهرباء نظامية، شبكة ممدودة على وجه الأرض، حفر فنية للصرف الصحي، خطوط الهاتف تتشابك على عصيّ طويلة ومترنحة، ونساء جالسات على مصاطب من أسمنت باهت أمام أبواب أضيق من أن يلجها طفل سمين، هنا.. الحلم الذي انتظره (أبو غدير)، ومن أجله لم يعرف كيف كبر أبناؤه.

على المصطبة الأسمنتية التي صارت باهتة بعد شهر، يروي الساكن الجديد في جلسة تعارف مع جيرانه: فجأة كبر الأولاد، ترك الكبير المدرسة، الثاني في سلك الشرطة، والثالثة تدرس في الجامعة، والصغير يعمل في مطعم.

هنا.. في هذا الحي والأحياء التي تشبهه على أطراف المدينة تتكاثر البيوت دون إذن من القانون والزمن، يعيش من يشكلون ما يعرف بسوار الفقر على أمل أن تصبح أحياؤهم ذات يوم وسط المدينة، فالسوار يصنع هالة بؤس تتوسع كهالة القمر، تبهت كلما اتسعت، يحسد الجديد القديم على (تظبيط) أموره، فالغرفتان تنهضان بعد وقت وربما تلدان غرفة ثالثة، وربما يتزوج الأبناء ويسهمون في اتساع السوار الفقير ليصبح أكبر من المدينة، المدينة التي تعيش على امتصاص روح السوار بحجة القلب، هنا تنام من التعب.. الأحلام الكبيرة.

انهار منزل في مزة ٨٦، وكانت الهوة بعمق ٢٠ متراً، وسحب الجيران أصحاب البيت بالحبال، وفي كل عام ينهار بيت في قاسيون، ومنذ أعوام تداعى بناء من أربع طبقات في دف الشوك، وبناء في قدسيا، وآخر في ركن الدين.. والمسلسل الانهدامي يواصل ابتلاع البيوت التي حطت في المكان خبط عشواء.

بدورها القوانين الناظمة، القوانين التي تردع تسجل أرقاماً جديدة، والذين تكف أيديهم عن العمل يتزايدون، والمستفيدون من الخراب يتزايدون، والذين يثرون على حساب السوار ويعيشون في الوسط يتزايدون.. ومع ذلك فأحياء المخالفة تتزايد لتشكل مدناً حول المدن.. و(أبو غدير) على مصطبته الباهتة يتحدث عن تاريخه في الوظيفة والدوران، عربة الفول، وأوراق اليانصيب، والأبناء الذين كبروا فجأة، أما الأحلام الكبيرة.. فتموت.

■ عبد الرزاق دياب

تراجع كبير في الاهتمام بتطوير البنى التحتية

أزمات ومشكلات بيئية واجتماعية وخدمية يدفع ضريبتها المواطن

◄ يوسف البني

عاماً بعد عام، تتراجع مؤشرات الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمواطن كحق شرعي مكتسب على مر العقود، لقاء التزام المواطنين بتسديد ما يترتب عليهم من ضرائب تتجدد وتزداد يوماً بعد يوم، وعلى الرغم من المبالغ الكبيرة (نسبياً) المخصصة للمشاريع الخدمية، إلا أن هذه المشاريع مازالت قاصرة عن مواكبة التطورات الحضارية والتزايد الطبيعي في عدد السكان والاحتياجات المتنوعة على مستوى البلاد، وخصوصاً في العاصمة ومحيطها، والمدن الكبرى، وفي المحافظات والمناطق البعيدة.

كل هذا التراجع الظاهر، يواكبه ادعاء دائم للحكومات المتتالية بتنفيذ مشاريع كان أغلبها وهمياً وعلى الورق فقط، ونلاحظ هنا أن الخدمات المقدّمة إضافة إلى قلتها، فهي سيئة على كافة الأصعدة، وغالباً ما يعاني المواطنون الأكثر فقراً من الافتقار للخدمات الأساسية الضرورية.

السبب في هذا التردي يعود بالدرجة الأولى إلى الفساد الإداري، فهذا هو الركن الأساسي في نهج تراجع الدولة عن دورها الرعائي، وإحالة المشاريع الخدمية والتنموية إلى مقاولين أو شركات من القطاع الخاص، وانعدام الرقابة والمحاسبة من الهيئات التفتيشية، المشاركة في الفساد في أغلب الأحيان. والحكومات المتتالية ساهمت في هذا التراجع تحت حجج ومبررات جاهزة وذرائع شتى، في حين تم تجاهل الفساد الإداري والإهمال والتلكؤ المستشري في معظم مفاصل المؤسسات التي تقدم الخدمات العامة للمواطنين، كون هذه المؤسسات غدت نهباً لكل المفسدين وضعاف النفوس الذين لا يهتمون لسلامة الوطن ومقدراته، بل يحكمهم الجشع والطمع والفساد والنية المبيتة لتخريب اقتصاد الوطن.

الصحة... هذا التاج المفقود

تراجعت حسب الإحصاءات العالمية مؤشرات الخدمات الصحية في سورية، وعلى أرض الواقع نشهد كل يوم تراجعاً ملحوظاً في هذا المجال، فمنذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي لم نسمع ببناء مشفى جديد رئيسي في أية محافظة من المحافظات السورية، وعلى الرغم من إقامة بعض المنشآت والمراكز الصحية التي تقدم خدماتها بشكل محدود للمواطنين، إلا أن الخدمات الصحية الأساسية مازالت منذ ذلك الوقت وقفاً على المدن الرئيسية الكبرى، وتوقفت عند ذلك الحد. بينما تم إفساح المجال لإنشاء الكثير من المشافي الخاصة، وإطلاق الحريات لها وحمايتها ودعمها بجملة من القوانين والسياسات التي تتبعها الحكومة الحالية، في خطوة واضحة وخطيرة لخصخصة القطاع الصحي، على حساب المكتسبات التي حققتها الجماهير على مدى عقود طويلة.

> • الفساد الإداري وإحالة المشاريع الخدمية والتنموية إلى مقاولين وشركات القطاع الخاص على حساب القطاع العام ركن خطير في نهج تراجع الدولة عن دورها الرعائي
>
> • قصور التخطيط وانعدام برامج التنمية المستدامة للقطاعات الخدمية سبب التراجع فيها وجعلها مقصرةً عن مجاراة التطور الحضاري والتزايد السكاني.

التعليم أيضاً.. خطوات إلى الوراء

كذلك تراجعت مؤشرات تطور التعليم في العقدين الأخيرين، فبعد أن كانت سورية تفاخر بين الكثير من دول العالم المتطورة بمجانية التعليم وإلزاميته، وتقديم الخدمات المدرسية الكثيرة، أخذت هذه الخدمات بالتراجع، مقصرةً عن مجاراة التطور الحضاري والتزايد السكاني بسبب قصور التخطيط وانعدام برامج التنمية المستدامة للقطاع التعليمي، وأصبح هناك أزمة استيعاب، ما أجبر وزارة التربية لاتّباع نظام الدوامين في كثير من المدارس وفي جميع المحافظات، بسبب قلة المدارس المستحدثة وعدم تناسبها مع الزيادة السكانية. وعلى صعيد التعليم العالي، وبحجة قانون الاستيعاب يتم رفع معدلات القبول بشكل خيالي حتى يكاد الذين لا يحصلون على مجموع كامل يفقدون الأمل بالانتساب إلى الجامعات العامة، في حين يتم دعم الجامعات الخاصة والتعليم المفتوح بتخفيض معدلات القبول مقابل الرسوم المالية الكبيرة، ففي اجتماع بين وزير التعليم العالي ورؤساء الجامعات الخاصة، تمت الموافقة على قبول الطلاب الحاصلين على مجموع ١٧٠ علامة في كليات الطب في الجامعات الخاصة، بينما معدلات القبول في الجامعات العامة لا يقل عن المجموع الكامل سوى بعلامة أو اثنتين، وفي التعليم الموازي معدلات القبول أقل من معدل القبول العام بعلامة أو اثنتين أيضاً، علماً أن عائدات التعليم الموازي تدخل ضمن ميزانية وزارة التعليم العالي.

فلماذا لا تكون معدلات القبول في التعليم الموازي مساوية لمعدلات القبول في الجامعات الخاصة؟! أليس هذا تشجيعاً ودعماً للقطاع الخاص على حساب القطاع العام وخزينة الدولة؟! وعلى حساب المكتسبات الجماهيرية والحق الذي كفله الدستور؟!

الكهرباء... تخلف من نوع آخر

من المؤشرات الهامة والخطيرة على ضعف البنية التحتية والتخلف عن مواكبة التطور، وقصور الخطط التنموية التي لا تراعي الزيادة الطبيعية في عدد السكان، الأزمة الكبيرة في قطاع الكهرباء والطاقة، والانقطاعات المستمرة بسبب الأعطال الناتجة عن الحمولات الزائدة، أو برامج التقنين المترتبة على عدم كفاية الطاقة المولّدة للاستعمالات اليومية العادية، وذلك بسبب توقف إنشاء محطات التوليد منذ أواسط الثمانينيات، بالرغم من إعلان الحكومة مرات عديدة عن اتخاذ قرارات لاستثمار مليارات الليرات السورية لتلبية احتياجاتها من الكهرباء حتى عام ٢٠١٠ (إنتاجاً ونقلاً وتوزيعاً). وقدرت إحدى اللجان الوزارية حاجة سورية إلى نحو ملياري دولار تُستثمر في هذا القطاع لغاية ٢٠١٠ في توليد الطاقة، وإلى ٣ مليارات في الفترة اللاحقة، من ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠، وإلى مبالغ مماثلة لتأمين نقل وتوزيع الطاقة المنتجة. إلا أن هذه الخطط تبقى حبراً على ورق ولمجرد الإعلام، بينما في الحقيقة فإن الحكومة تطرح سراً الاستثمار في قطاع الكهرباء والطاقة للقطاع الخاص، وهذه أيضاً خطوة خطيرة في دعم القطاع الخاص على حساب القطاع العام.

ومن جهة أخرى تقوم الحكومة والإدارات الفاسدة في وزارة الكهرباء بتغطية السرقات والنهب والنقص الكبير في ميزانية وزارة الكهرباء، بفرض رسوم وضرائب عالية في فواتير الكهرباء على المواطنين الذين غالباً ما يصيبهم الذهول والإحباط من قيمة ما يُفرض عليهم، وقد وصلت بعض الفواتير إلى ٧٠٠٠٠ أو ٨٠٠٠٠ ل.س، وعند مراجعة المواطنين للشكوى، يواجههم الجباة بأن هناك خطأً في الحساب، أو يتم الإيهام بتشريح الفاتورة، فتنزل القيمة إلى الربع غالباً، ما يؤكد للمواطن أن المبلغ المزعوم ليس حقاً صحيحاً لخزينة الدولة، وليس ثمناً حقيقياً للاستجرار، بل يتم فرضه بشكل عشوائي.

الصرف الصحي... صحي جداً

ذهبت أدراج الرياح المبالغ الخيالية التي صرفتها الحكومة على مشروع الصرف الصحي الذي تم تنفيذه في جميع المحافظات السورية، وذلك بسبب تعهيد المشروع للمتعهدين وشركات القطاع الخاص التي نفذت المشاريع دون دراسات صحيحة، وبتنفيذ غير مُجد، بعيداً عن الرقابة والمحاسبة، علماً أن هناك شركات إنشائية في القطاع العام تملك الإمكانات والمعدات اللازمة لتنفيذ المشروع، وكان من الممكن أن تسهم العائدات المصروفة بتقوية هذه الشركات وتنميتها والحفاظ عليها من الانهيار، بدلاً من تكديسها في جيوب المتعهدين وحيتان المال من القطاع الخاص، وقد ظهر سوء التنفيذ عندما لم تعمل مصارف المياه على استيعاب مياه الأمطار، وفاضت الأقبية والمستودعات والشوارع، وتكبد المواطنون خسائر كبيرة في ممتلكاتهم، وغرقت الكثير من الشوارع والأحياء بالوحول والمخاضات النتنة.

الهاتف وخدمات الاتصالات فشل عام ونجاح خاص

ارتكبت في المؤسسة العامة للاتصالات الكثير من الممارسات الفاسدة أدت إلى تراجع الخدمات الهاتفية، فقد تم الإعلان عن الكثير من المناقصات، وتبين فيما بعد أن هذه المناقصات غير جادة بتطوير وتأهيل هذه المؤسسة، فهل كان هناك مخطط لإفشال مشروع الاتصالات العام في سورية مقابل تشجيع شركات الاتصالات الخاصة؟!

فقد نشرت بعض المواقع الالكترونية وثائق تشير إلى أخطاء مقصودة في المناقصات تم تكرارها بعد عامين بالشكل نفسه ومن المسؤول نفسه، الأمر الذي جعل من إصلاح قطاع الاتصالات العام أمراً مستحيلاً أو ممنوعاً!!

تقول الوثيقة إن مسؤولاً رفيع المستوى في المؤسسة العامة للاتصالات أكد أن الحلول الفنية الكفيلة بإصلاح واقع خدمات الاتصالات، وخاصة الانترنت الرديء، معروفة تماماً وبكل تفاصيلها منذ سنوات، وأن المؤسسة حصلت على كل ما تحتاجه من صلاحيات قانونية تجيز لها التعاقد لتنفيذ هذه الحلول طيلة هذه السنوات، ولكنها وقفت متفرجة وكأن الأمر لا يعنيها تارة، أو متقاعسة تارة أخرى، تحت مجموعة من الذرائع والحجج منها قضايا الخطر وضعف الخبرة التي غالباً ما تبتكرها المؤسسات العامة في سياق تبريرها لتراجع الخدمات بشكل عام.

الصناعة ليست أفضل حالاً

تم في العقدين الأخيرين توقيف ونهب وتخسير الكثير من شركات القطاع العام بقرارات إدارية ورسمية، ضمن مخطط مدروس لتشجيع ودعم شركات القطاع الخاص. ومن أهم القطاعات التي تم التخلي عن تطويرها الكثير من شركات الصناعة النسيجية والمعدنية والهندسية، وهي القطاعات التي يُعوَّل عليها برفع مستوى التطور ودعم الاقتصاد الوطني.

الشركات المتوقفة كانت تستوعب أعداداً كبيرة من اليد العاملة وتطعم الكثير من الأسر السورية، إلا أن توقيفها وتخسيرها حرم الكثير من جيوش العاطلين من الحصول على فرصة عمل يواجهون بها الفقر والحرمان وحرارة أسعار المواد التموينية اللاهبة، الأمر الذي ربط تدمير اقتصاد الوطن بتصعيب الحياة المعيشية اليومية على المواطن السوري.

المعمول.. والمأمول

من أجل النهوض بالاقتصاد السوري وتحسين الخدمات وتطوير البنية التحتية ووضع كل ذلك على طريق النمو المستدام، وللقضاء على التخلف والتراجع والركود الذي تعاني منه هذه المجالات، لابد من إعادة وضع المواطن بالمقام الأول لتأمين الحياة الحرة الكريمة له. وتكون الخطوة الأولى في هذا الطريق إعادة توزيع الدخل القومي بشكل عادل ليغطي كافة الخدمات العامة والشرائح الاجتماعية في المجتمع السوري عموماً. وقد أكدت دراسات أكاديمية أعدها خبراء اقتصاديون، كما أثبتت النتائج على ارض الواقع، أن النتيجة الحتمية والمنطقية لسوء الإدارة الاقتصادية، وللفساد الإداري المدعوم بقرارات رسمية لمجمل الحكومات المتتالية، هي ما نراه اليوم على الأرض من تخلف، وتزايد لمعدلات البطالة بين الشباب والخريجين الذين يسعون للهرب من الأوضاع المعيشية السيئة بالاغتراب. وتوقف للتقدم الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني، وكانت النتيجة إعادة توزيع الدخل القومي من جيوب ٨٠٪ من المواطنين على ٥٪ فقط من الذين لا يحكمهم القانون. ولا بد من وضع إستراتيجية اقتصادية شاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع الموارد والإمكانات والطاقات السورية، واحترام حقوق المواطنين والحفاظ على مكتسباتهم، ومن أجل ذلك علينا المتابعة في محاربة الفساد والمفسدين وفضح أساليبهم ومخططاتهم للوصول إلى محاسبتهم بشكل رادع، وهذه من أهم الخطوات التي ستنتشل الاقتصاد السوري من أزمته الحالية، وتحافظ على ثروات الوطن وتعيد له حريته وكرامته.

youssef@kassioun.org

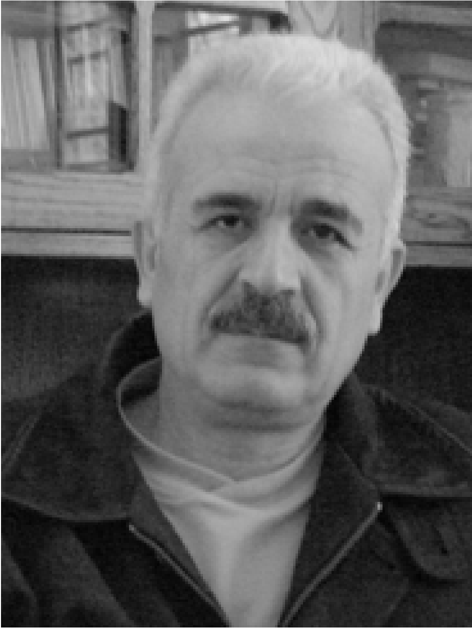
الانخفاض المستمر لنسبة الموازنة الاستثمارية دليل على تراجع دور الدولة

◄ **إعداد وحوار: حسان منجه**

استثمار الحكومة في الإنسان يعبر عنه بالموازنة الاستثمارية، حيث يتوقف تأثيرها الإيجابي المتوقع على حجمها المعتمد، ونسبة التنفيذ الحاصلة فيما بعد، لأنه الوحيد القادر على خلق فرص العمل وتوسيع الرعاية الاجتماعية (التعليم، الصحة، إلخ)، لذلك فإن تراجع هذا الاستثمار يعبر بشكل مباشر عن تراجع الدولة في أداء مهامها الاجتماعية والتنموية وتنفيذ دورها المناط بها، ولا يقل تحديد المجالات التي سيوجه إليها هذا الإنفاق أهمية من حجم الإنفاق المعتمد في الموازنة العامة.



د. نزار عبد الله: الحكومة تسهّل الاستثمار في القطاعين العقاري والسياحي، فتتجمّد التنمية الاقتصادية..



د. حيان سلمان: زيادة فعالية الإنفاق الاستثماري يعتمد بالدرجة الأولى على إدارته بالشكل الصحيح..

التحديات تتطلب زيادة الاستثماري

المتابعة التحليلية لأرقام الموازنة العامة منذ العام ٢٠٠٧، تشير إلى تراجع الموازنة الاستثمارية، والتي تقدر في العام ٢٠١٠ بحوالي ٣٢٧ مليار ليرة سورية أي ٤٣٪ من إجمالي الموازنة، مقارنة بالإنفاق الجاري المقدر بـ٣٢٧ مليار ليرة، أي ٥٧٪ من إجمالي الموازنة العامة، وهنا أكد د. حيان سلمان أن الإنفاق الاستثماري يعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة، لذلك يجب أن يحظى بالحصة الأكبر، بدلاً من التراجع الحالي في نسبته منذ أربع سنوات، ولاسيما بعد فشل الليبرالية الاقتصادية، واقتصاد السوق، ونتائجه الكارثية التي تتجلى بالأزمة المالية والغذائية العالمية، لكنه أشار إلى أن الإنفاق الجاري بالقيمة المطلقة يزداد على الرغم من كونه يتراجع بالقيمة النسبية، موضحاً أن حل هذا الإشكال وخصوصاً أمام التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها سورية، يتطلب زيادة حجم الموازنة العامة إلى ١٠٠٠ مليار ليرة سورية بدلاً من ٧٥٤ مليار ليرة سورية، وأن يكون أكثر من ٥٠٪ موجهاً نحو الإنفاق الاستثماري، فالموازنة العامة لا تزال أقل من ٣٠٪ من الناتج نسبة المحلي الإجمالي، بينما تبلغ في دول متعددة أكثر من ٤٠٪ وتصل في هولندا إلى /٦٠٪/، وأوضح د. حيان أن زيادة فعالية الإنفاق الاستثماري يعتمد بالدرجة الأولى على إدارته بالشكل الصحيح، فبدلاً من التوجه نحو الاستثمار العقاري والخدمي يمكن عند إذن توجيهها نحو قطاعات الإنتاج، وبشكل أساسي في الزراعة والصناعة، وإعطاء التعليم والبحث العلمي الأهمية المناسبة، وهذا يعني أن الإنفاق الاستثماري موجه لتأمين متطلبات الإنتاج (السلع الترسملية)، أي القدرة على إنتاج وسائل الإنتاج، أي أن يتم توجيه القسم الأكبر من الاستثمارات نحو زيادة الطاقة الإنتاجية لاستغلال الطاقات المتاحة عبر شراء وسائل الإنتاج بدلاً من توجيه هذا الإنفاق الاستثماري لشراء الأراضي والآلات والسيارات.

لكن د. نزار العبد الله اعتبر أن الانخفاض المستمر في الإنفاق الاستثماري مقارنة بالجاري يعبر عن سياسة الفريق الاقتصادي الذي يريد تراجع الاستثمارات الحكومية والقطاع العام تحت ذريعة أن القطاع الخاص سيستفيد، لكن القطاع الخاص في الواقع لا يستثمر بشكل فعلي، ولذلك يجب على الدولة أن تؤمن احتياطياً، أي إذا لم يقم القطاع الخاص بهذه الاستثمارات ينبغي على الدولة أن تقوم بها، فمنذ ٤٠ عاماً تتوقع الدولة في خططها أن يتولى القطاع الخاص قطاع البناء والإسكان، وبالتالي سيتراجع استثمارها في هذا المجال، لكن القطاع الخاص تخلله قصور، ولم يستثمر بالشكل الكافي، لذلك هناك أزمة خانقة بقطاع البناء. أيضاً وفي مجال الصناعة، في الخطة الخمسية العاشرة، توقعوا دخول استثمارات أجنبية كبيرة، لكنها لم تأت، والتي كانت ذريعة للحد من حجم الاستثمارات العامة للدولة لعدم استثمار الدولة أملاً بقدوم الاستثمار الخاص الذي لا يزال صغيراً وغير كاف، وهذا أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة وانخفاض معدل النمو.

تراجع الإنفاق الاستثماري مقصود

من الملاحظ، أنه وعلى الرغم من انخفاض الجانب الاستثماري مقارنة بالجاري إلا أن الشق الاستثماري لا ينفذ بأكمله، بل إن نسبة التنفيذ في كثير من الأحيان لا تتجاوز ٧٥٪ وهنا أشار د. نزار أن هذا التراجع مقصود، وموجود على امتداد السنوات الماضية، وذلك من خلال وضع عقبات أمام التنفيذ، فمثلاً، تضع الموازنة العامة في خطتها تأمين ٦٠ ألف فرصة عمل، ولكنها تتناسى أن ٢٥٠ ألف طالب عمل يدخلون السوق سنوياً، بحجة أن القطاع الخاص بقواه الخلاقة الذاتية سيستوعبهم، ولكن هذا لا يتم، فما هو مصير هؤلاء؟! ولماذا لا تتصرف الدولة في هذه الحالة؟! فالبطالة اليوم، وبسبب هذا التقاعس تقدر بحوالي /٥٠٪/ من القادرين على العمل، ومستوى الأجور متدن جداً مما يخفض إنتاجية العمل، وكذلك معدل التنمية الاقتصادية، وهذه سياسة خاطئة، لأن نصائح المؤسسات الدولية لنا بالإبقاء على الرواتب منخفضة كميزة نسبية اقتصادية غير صحيح، فالاستثمارات الأجنبية تتجه إلى البلدان الصناعية بحثاً عن الأرباح، وليس بحثاً عن تكلفة الإنتاج المنخفضة، فقدرة العامل لدينا على العمل متدنية وحافزه أيضاً كذلك لأن راتبه متدن.

وذكر د. نزار العبد الله أن الحكومة تتوجه إلى الاستثمار في القطاعين العقاري والسياحي، وهذا ينجم عنه تجميد التنمية الاقتصادية، فالسياحة لكي تكون رابحة يجب أن يكون هناك إنتاج محلي زراعي وصناعي وخدمات متطورة، لكن خدمات البنية التحتية والفوقية لدينا سيئة، لذلك يجب ألا تسمح الدولة للقطاع الخاص بدخول القطاع العقاري، بل يجب توجيهه للزراعة والصناعة، فالدولة بهذه السياسة تقف ضد القطاع العام والقطاع الخاص، فنحن لا نمتلك قطاعاً خاصاً مبدعاً ومغامراً، والتي تتجسد في دخول القطاع الخاص مجال الصناعة والزراعة واقتصاد المعرفة. فعندما تكون العقارات المتاحة /٢٠٪/ مقارنة بالطلب ترتفع أسعار العقارات سواءً المباني أو الأراضي، والمستثمر في هذه الحالة يربح لكن البلد لا يربح شيئاً، وهذا نمو وهمي.

ويضيف عبد الله: يفترض بالدولة أن تطور قطاع النقل، ولكنها عرضت على القطاع الخاص المحلي والأجنبي فتح طرق دولية الذي يتقاضى بدوره رسوم على العبور، وهذه لو تمت لكانت تشكل كارثة بيئية واقتصادية، بينما الحل أن تنشئ الدولة شبكة من الخطوط السريعة، فعندما يطلب صندوق البنك الدولي من الحكومة عدم التدخل سيتراجع دورها وستصبح في هذه الحالة مجرد متفرج، ونكون بذلك عدنا إلى رأسمالية القرن التاسع عشر.

بالتطور الصناعي في الدول الأوربية احتلت ثلاثة أرباع العالم لكي تؤمن الأسواق والمواد الخام، بينما نحن لا نبذل أي جهد لفتح أسواق لشركاتنا، ونحن أسرعنا بإلغاء الجمارك قبل أن نكون جاهزين للمنافسة، والدليل هو أن الكثير من شركاتنا في القطاع الخاص تحولت من منتج إلى تاجر.

من جانبه اظهر د. حيان سلمان أن جانب الإنفاق الاستثماري في الموازنة لا يتم تنفيذه بشكل كامل على الرغم من تواضعه، وهذا يعود إلى عدة عوامل أهمها: آلية الإعلان عن شراء الآلات وخاصة في القطاع العام، والإجراءات الروتينية الموافقة لذلك، موضحاً أن الجزء الاستثماري غير المنفذ يبقى ضمن الاعتمادات ولا يرحل إلى الإنفاق الجاري، ويتم تدويره للعام القادم ضمن إطار الموازنة، لأن الموازنة تقر سابقاً.

الاستثمار العامل الحقيقي للتنمية المستدامة

ويعتبر الاستثمار العامل الحقيقي للتنمية المستدامة والمستمرة، والتي تستثمر الموارد الطبيعية المتاحة في البلد بشكل عقلاني ولا نهائي، وهنا أشار د.نزار العبد الله إلى أن هذه الاستدامة أهم عامل في التنمية، والعامل الرئيسي لهذه الاستمرارية هو الاستثمار في البحث العلمي والتعليمي، فالتعليم سابقاً كان مجاناً، أما اليوم فهناك كثيرون غير قادرين على متابعة تعليمهم لارتفاع التكلفة، ولا يوجد ربط بين التعليم والسياسة الاقتصادية، يجب دراسة حاجة الاقتصاد وتخريج كوادر وفق هذه الحاجة فتكلفة البحث العلمي في الدول الصناعية /٢ - ٢,٥٪/ من الدخل القومي بينما نحن ميزانيتنا لا شيء ولا نمتلك هذه الميزة.

وأوضح د. سلمان أن الاستثمار العامل الحقيقي للتنمية، ونتائج الاستثمار تظهر بشكل واضح من خلال استغلال الموارد المتاحة وزيادة الإنتاج وتشغيل اليد العاملة، ولكن شرط أن يتم توجيه هذه الاستثمارات بالوجهة الصحيحة، أي توجيهه إلى قطاعات الإنتاج وإلى الزراعة والصناعة بشكل أساسي، حتى أن الدراسات الاقتصادية أكدت – من خلال تحليل وقائع وتاريخ تطور الدول السبع الصناعية – أن هذه الدول حققت نموها بعد أن توفر لديها فيض إنتاجي زراعي كبير، وهنا تحكمت بالمعادلة التنموية، أي أن مخرجات الزراعة أضحت مدخلات للصناعة ومخرجات الصناعة مدخلات للزراعة.

الأهم هو توسيع استثمارات الدولة... فلماذا التراجع؟!

إن انخفاض حجم الموازنة الاستثمارية الذي يجري اليوم يفرض بشكل منطقي تراجع النمو اللاحق، الذي يعبر عنه الاستثمار الحالي، وقد أكد د. نزار أن هذا التراجع أمر طبيعي لأن النمو الاقتصادي مرتبط بالاستثمار، فالاستثمارات تعد أهم عامل من عوامل النمو، لذلك يجب توجيه القطاع الخاص للاستثمارات الضرورية، لكن الأهم هو توسيع استثمارات الدولة،

فالزراعة خسرت حوالي ١٠٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية خلال الخطة الخمسية العاشرة، كما أنها ستخسر ١٠٠ ألف هكتار أخرى في الخطة القادمة، وذلك لضعف الاستثمار في المنطقة الشرقية في السنوات الماضية والزراعة تحديداً، لذلك يجب البحث عن موارد للتنمية من فوائض الميزانيات سابقاً، وأموال النقابات المختلفة، والتأمينات الاجتماعية مجمدة، ومن المفترض أيضاً تجيير النظام الضريبي الحالي لأنه غير عقلاني.

أما د. حيان فإنه أشار إلى أن النمو مرتبط ارتباطاً مباشراً بالكفاءة الاقتصادية، وأقصد بها الجمع الأمثل لعناصر العملية الإنتاجية وفي مقدمتها عامل التنظيم والتقنية، وهذان العاملان يتناسبان طرداً مع زيادة الإنفاق الاستثماري فيهما، أي باستخدام تقنية متطورة ومخرجات تعليمية متطورة، وبالتالي لا تنمية دون استثمار، وبالمنطق نفسه لا استثمار دون تنمية، وعبر الاقتصاديون عن هذه المعادلة باسم الحلقة المفرغة، أي أن الاستثماري متدن، وأنا أطلق عليها اسم الحلقة الشيطانية، لأنها تؤكد عوامل قوتها من ذاتها، كذلك لابد من اختراق وكسر هذه الحلقة، وذلك من خلال زيادة (الجرعة الاستثمارية) وتوجيهها في الوجهة الصحيحة، وكل دول العالم حققت معدلات نمو مرتفعة عندما وجهت استماراتها بكمية مناسبة ونوعية ملائمة.

التنمية يجب أن تنعكس على المواطن

و نوه د. حيان سلمان عند سؤاله عن مستقبل فرص العمل، وتوسيع الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية، إذا ما استمر التراجع الدراماتيكي للإنفاق الاستثماري على هذا الشكل، إلى أن الاستثمارات يجب أن توزع لتطوير الموارد المادية والمالية، وأن تنعكس على المواطن بشكل مباشر، وهذا ما عبر عنه السيد الرئيس بشار الأسد عندما أشار إلى أن معدلات النمو الاقتصادي لم تنعكس على المواطن، ولكي يحدث الانعكاس يجب أن يكون معدل النمو يعادل على الأقل ثلاثة أمثال معدل النمو السكاني، وإذا اعتبرنا أن معدل النمو السكاني ٢,٥٪، فهذا يعني أن معدل النمو يجب أن لا يقل عن ٨ - ٩٪، ومع زيادة معدل النمو الاقتصادي يزداد الناتج المحلي، الذي يجب أن يتوزع على جميع شرائح المجتمع، مما يكفل ويتضمن زيادة الموازنة التعليمية والصحة وغيرها من الموازنات الأخرى.

الفقراء يتحملون تراجع الإيرادات

إيرادات الدولة تراجعت بعد الإعفاءات الجمركية للبضائع، وتخفيض التصاعد الضريبي للأغنياء ولإعفاءات أخرى فمن الذي سيقوم بتغطيتها إذاً؟! بالطبع هو الفقير والمواطن السوري من ذوي الدخل المحدود والمتوسط!! و الدولة في هذه الحالة باتت عاجزة عن القيام بمشاريع استثمارية حتى لو رغبت بذلك، لأنها لم تعد تمتلك الموارد، فالإيرادات الضريبية حتى في الدول الصناعية تصل إلى ٨٪، وسابقاً مع وجود الاتحاد السوفياتي كانت الضريبة الأهم في هذه الدول هي الضريبة على الأرباح، ولكن بعد الانهيار تم رفع الأهمية بالنسبة لضريبة القيمة المضافة التي تفرضها أمريكا وأوربا لأنها تحمل الفقراء نفس سوية الضريبة المفروضة على الأغنياء بدلاً من ضريبة الأرباح المتبعة في عقد الثمانينيات.

نحن بحاجة لدولة قوية قادرة على تأمين فرص عمل وبنية تحتية متطورة، فالبضائع الهندية والصينية قادرة على غزو أسواقنا لأن تكلفة الإنتاج لدينا أكبر من الإنتاج في هذه الدول، وذلك لأن رأس المال المستثمر في القطاع الخاص صغير مقارنة بالشركات الأجنبية، وهذا يؤدي إلى تدمير الاقتصاد من زراعة وصناعة، فالهجرة من منطقة الجزيرة خلال السنوات القليلة الماضية كان أحد أهم أسبابها ضعف الاستثمارات في هذه المنطقة، فكيف تخلو كل المناطق الحدودية من مشاريع استثمارية للقطاع العام.

■■

الانطلاق من الضرورات هو أساس النمو

◄ **ستيركوه ميقري**

بين وزير المالية د. محمد الحسين بأنه يدعو للانطلاق من الضرورة وليس من الإيراد في الخطة الخمسية الحادية عشرة القادمة، وأكد أنه من أنصار إعداد الخطة على أساس احتياجات الاقتصاد الوطني والمجتمع السوري، وليس على أساس الإيرادات المقدرة، ومن مدخل احتياجات الاقتصاد والمجتمع السوريين وليس من مدخل حجم الإيرادات المقدرة، وبما ينعكس إيجابياً على اقتصادنا الوطني وحياة أبناء شعبنا.

ومما لاشك فيه أن مثل هذا التوجه إن أعتمد كأساس منهجي للخطة القادمة سيكون الممهد الأول لنجاحها, ومع موافقتنا الكاملة لهذا التوجه الهام, فلابد قبل تنفيذها من أن تجيب على التساؤلات المشروعة التالية:

١- الضرورة تعني محاربة الفقر والبطالة، وكنا قد بيّنا سابقاً خلال تقييمنا لنتائج الخطة العاشرة والفشل الذريع في تنفيذ أهدافها، بأنه كان المطلوب الوصول بالحد الأدنى للفقر من ١١٪ إلى ٨٪، والحد الأعلى من ٣٠٪ إلى ٢٤٪.. لكن الذي تحقق هو العكس.. وإن عدم إدراج هدف محاربة الفقر ضمن تحديات الخطة الخمسية الحادية عشرة يعتبر خطأً منهجياً، ينسف من حيث المبدأ مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي ويحوله في الممارسة إلى اقتصاد سوق بحت، منفلت ومتوحش..

٢- هذه الضرورة هل ستؤدي إلى ارتفاع أرقام النمو الحقيقية في اقتصادنا؟ فمن المعروف أن اقتصادنا يحتاج إلى استثمارات لا تقل عن ٣٠٪ - ٤٠٪ من الناتج المحلي سنوياً حتى يستطيع امتصاص الوافدين الجدد إلى سوق العمل وامتصاص جزء من البطالة التراكمية الحاصلة، وهذا الأمر يستدعي ضرورة إيجاد الإيرادات الضرورية لتوظيفها في استثمارات حقيقية تؤدي بنهاية المطاف إلى توفر مختلف السلع لحد إشباع جماهير المستهلكين، وهذا لن يتم إلا من خلال الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الحقيقية، وإلزام القطاع الخاص بتأدية ما يترتب عليه من ضرائب ورسوم حقيقية على أرباحه وإنهاء التهرب الضريبي الذي يسمه، والاعتماد على الذات في تأمين تلك الإيرادات الضرورية للتوظيف وعدم اللجوء للقروض الخارجية وشروطها المجحفة وعدم انتظار مجيء الاستثمارات الخارجية التي لن تأتي بفضل قوى الهيمنة العالمية.. إنه بدون أدنى شك انتظار للأبد.

٣- هذه الضرورة يجب أن تؤدي إلى حل الخلل بين الأجور والإرباح: إن ميل معدل الاستهلاك للارتفاع في أي بلد يعبر عن تلك العدالة في توزيع الدخل الوطني وبدون رفع معدل الاستهلاك يصبح أي مبلغ يضخ في الاستثمار غير ذي جدوى. ومما لا شك فيه أن نسبة الأجور من الدخل الوطني يجب ألا تقل عن ٤٠ ٪ منه، بينما هي في ظروفنا تدور حول ١٥٪ و٢٠٪، كما لابد من ربط الأجور بالأسعار لأن التضخم الجاري يأكل نسبة كبيرة من الأجور.

٤- هذه الضرورة يجب أن تؤدي لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري بقطاعاته الإنتاجية، وحتى تستطيع الدولة ممارسة دورها في تحفيز ونمو الاقتصاد خصوصاً في الزراعة والصناعة وجعل المنتج السوري فيهما منافسا للمستورد، لابد من استمرار الدولة في دعم هذين القطاعيين وعدم فرض ضرائب جديدة لا ضرورة لها، والسعي لاستيراد التكنولوجيا المتقدمة من الدول التي يمكن أن تقدمها لنا، والتوقف عن تصدير المواد الخام والسعي لتصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة كالقطن والنفط والأعشاب الطبية على سبيل المثال وجعل عائدية الاستثمارات فيها لا يقل عن ٥٠٪.

٥- الضرورة تعني ازدياد دور الدولة في إدارة الاقتصاد، مما يتطلب دوراً فعالاً ذكياً للدولة..

٦- الضرورة تقتضي ازدياد الثروة الوطنية المتراكمة من الناحيتين العينية والنقدية، وحتى تستطيع الخطة أن تؤدي دورها في هذا المجال لابد أولا من ضرورة الحفاظ على ملكية الدولة للقطاع العام والابتعاد كليا عن فكرة خصخصته، وإبقاء يد الدولة على البنية التحتية ورصد الاعتمادات اللازمة من أجل تطويرها وتوسيعها وتمكينها من تقديم أفضل الخدمات لسائر الجماهير الشعبية.

أخيرا نكرر موافقتنا وتقييمنا الايجابي لهذا الطرح ذلك أن ارتقاء الإجراءات الحكومية وخاصة المالية منها بالنسبة للوضع الاقتصادي إلى مستوى الضرورات التي يفرضها منطق الدفاع عن الاقتصاد الوطني أمر مطلوب وهام، وإن دوراً جديداً للدولة تنموياً عقلانياً ومنفتحاً على المجتمع هو الضمانة الوحيدة لكسر حلقة المشكلات الكبيرة التي نواجهها من نهب وبطالة وتدهور لمستوى معيشة الشعب ونمو منخفض يكاد يتحول إلى اللا نمو..

■■

أما بعد...

إذا ما تذكرنا الأجواء في مؤتمر «دوربان» المناهض للعنصرية في ٢٠٠١، والنتائج التي كان من المتوقع له الخروج بها لولا ما جرى في نيويورك وواشنطن قبيل اختتامه، فإن المناخ العام الدولي اليوم، ولاسيما في أوربا، المناهض للولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي يوحي بأن المذكورتين بصدد «اقتراف» أو «تسهيل اقتراف» أحداث مشابهة لتلك التي جرت في أيلول ٢٠٠١، بعدما لم تنجح كثيراً النسخة المصغرة عنها، عشية عيد الميلاد الماضي بخصوص «محاولة تفجير طائرة ديترويت»، إلا بالتأسيس لفكرة وجود «القاعدة» في اليمن، ومحاولة بناء استراتيجيات جديدة للهيمنة، من جهة، وإقرار سلسلة إجراءات أمنية جوية مهينة بحق أبناء الدول المناهضة للولايات المتحدة وإسرائيل، من جهة أخرى.

فإذا ما أخذ في الحسبان خسارة أوباما لأوراقه تباعاً، بمعنى سقوط قناعه وانكشاف زيف وعوده، داخلياً لجهة الأزمة وخارجياً في السياسة العامة، مع ارتفاع الأصوات الشعبية المطالبة باعتقال ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين على خلفية العدوان على قطاع غزة ومواصلة حصاره، ووصول ذلك بعد البريطاني والفرنسي والتركي حتى إلى الشارع البولندي عشية وخلال ذكرى إغلاق المعتقل النازي فيها (تصريحات أسقف بولندي بخصوص ابتزاز إسرائيل للأوربيين بخصوص المحرقة، والملصقات المطالبة باعتقال باراك وليفني)، إلى جانب مجريات التحقيقات القائمة في بريطانيا بخصوص لا مشروعية الحرب على العراق وثبوت انجرار حكومة بلير خلف مآرب بوش، وكذلك انكشاف محاولات واشنطن إعادة احتلال هاييتي بعد زلزالها القاتل، ورفض حلفاء واشنطن إرسال تعزيزات عسكرية مقاتلة إلى أفغانستان، كل ذلك، من ضمن عوامل أخرى، يوحي بأن الأدوات والسياسات الإعلامية الأمريكية –الإسرائيلية تعاني من معالم أزمة واضحة وتخشى الوصول إلى طريق مسدود، بما يعني ضرورة إيجاد مخرج ما، «تفجير» ما، أكثر فاعلية في صرف الأنظار، مثلاً، من حجب أو التضييق على الأقمار الصناعية العربية «الإرهابية» أي المقاومة.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن الأهم هو السؤال ما هي الإستراتيجية وأدوات التنفيذ الإعلامية والسياسية والاقتصادية- الاجتماعية والديمقراطية الداخلية، المضادة، استباقاً على الاستباق الأمريكي – الصهيوني، غير عقد «القمم العربية» (عذراً)، وغير تشكيل «مفوضيات للإعلام»، تأخذ مساراً بيروقراطياً مآله الموت السريري، كغيرها من أجهزة النظام الرسمي العربي..

■ o.bozo@kassioun.org

«ميتشل»... والمراوحة في المكان!

◄ محمد العبد الله

لم تكن النتائج التي تمخضت عنها الجولة المكوكية التاسعة للمبعوث الأمريكي «جورج ميتشل» لفلسطين المحتلة، مفاجئة لأحد. فالمقدمات التي مهدت للزيارة، حددت نتائجها سلفاً. فقد جاءت تصريحات «نتنياهو»- المتعلقة بطبيعة حدود «الدولة» الفلسطينية العتيدة- قبل وصول المبعوث الأمريكي بساعات، لتكشف عن الرؤية التوسعية/ الاستفزازية في آن واحد لحكومة العدو. فالاستقبال الصهيوني الحكومي لـ«ميتشل» جاء بالتأكيد على أهمية الوجود العسكري لجيش الاحتلال في منطقة الأغوار، على الحدود الشرقية لـ«الدولة» المفترضة، كما صرح به رئيس حكومة الكيان (إن التحديات الأمنية تفرض وجود جيش «إسرائيل» حول الدولة الفلسطينية المستقبلية... إن «إسرائيل» لن تتنازل عن نشر جيشها على طول الحدود مع الأردن، إلى جانب وجود الجيش على كامل الحدود للدولة الفلسطينية). جاءت هذه التصريحات لتكشف عن عمق التباينات بين سلطة رام الله المحتلة، وحكومة العدو، حول العودة العلنية لطاولة المفاوضات بين الطرفين. وهذا ماتأكد في حديث صائب عريقات للإذاعة الفلسطينية الرسمية (إن نتنياهو يضع شروطاً مسبقة لاستئناف المفاوضات من خلال الإعلان بأنه يريد الاحتفاظ بمنطقة الأغوار على الحدود الأردنية- البالغة مساحتها ٢٨ بالمئة من مساحة الضفة الغربية- ويريد الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية- التي تحتل ما مساحته أكثر من ٢٠ بالمئة من الضفة- ويريد الاحتفاظ بالقدس ويريد السيطرة على سماء فلسطين ومعابرها).

قبل وصول ميتشل للمنطقة، حرصت الإدارة الأمريكية على تسريب «مجموعة أفكار» تتعلق برؤيتها لاستئناف المفاوضات، من خلال ما اصطلح على تسميته في الدوائر الأمريكية بـ«ورقة تفاهمات». وقد عبّرت تلك الأفكار عن تصورات الإدارة حول ضرورة «العودة لطاولة المفاوضات دون شروط مسبقة، أي في ظل الوقف المؤقت للاستيطان في الضفة» الذي أعلنه نتنياهو قبل أكثر من شهر. كما أشارت في بعض مضامينها إلى أن «الهدف من هذه المفاوضات يتمثل في المواءمة بين الهدف الفلسطيني، وهو إقامة الدولة فوق الأراضي التي احتلتها إسرائيل في الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ مع إمكان تبادل أراض، والهدف الإسرائيلي المتمثل في الاعتراف بيهودية الدولة». ولم يفت على صانعي هذه الأفكار، تثمينهم الايجابي لـ«مبادرة السلام العربية»، وتأكيدهم على أهمية التوصل إلى اتفاق على إقامة «دولة ذات حدود مؤقتة». أما وضع مدينة القدس المحتلة، فسيكون مطروحاً من «خلال مفاوضات ثنائية بين الفلسطينيين و«إسرائيل»، منفصلة عن المفاوضات في شأن الضفة وقطاع غزة مدتها عامان». ولم تنس الإدارة الأمريكية- مشكورة!- أن تشير إلى رفضها لبعض الأعمال والإجراءات «الإسرائيلية» في الجزء الشرقي من المدينة.



إن قراءة تفصيلية للورقة، ستكشف عن تراجع كبير في المواقف الأمريكية المعلنة سابقاً. فقد تلاشت الدولة ذات الحدود المعترف بها، لتحل مكانها دولة بحدود مؤقتة لسنوات، وكذلك التفاوض على تبادل أراض، وفتح باب التفاوض حول مدينة القدس على مدى عامين أو ثلاثة، خارج عملية البحث في وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، مع التركيز على أهمية الاعتراف بيهودية الكيان، والتسريع بتطبيع العلاقات العربية مع حكومة العدو، كبادرة حسن نوايا جماعية! وقد تأكد بأن ميتشل أبلغ عباس بأنه «يتفهم مطلب وقف الاستيطان قبل بدء المفاوضات، لكنه يعتبر أن تحقيق مثل هذا الهدف ليس واقعياً في ظل حكومة نتنياهو». كما أن المبعوث الأمريكي قد تراجع عن وعود سابقة، كان يعتقد العديد من الأطراف أنها ستشكل «حزمة حوافز» تدفع بالفلسطينيين للجلوس لطاولة المفاوضات، كتحويل مناطق (ب) إلى إدارة السلطة الفلسطينية بصورة كاملة، ونقل أجزاء من المنطقة (ج) الخاضعة بالكامل للسيطرة الإدارية والأمنية «الإسرائيلية» إلى إدارة السلطة الفلسطينية، وإطلاق معتقلين فلسطينيين، وإزالة حواجز عسكرية، ورفع الحصار عن قطاع غزة. لكن ميتشل أبلغ محمود عباس أن مثل هذه الخطوات ستكون على طاولة البحث بعد إعادة إطلاق المفاوضات وليس قبلها.

مع مغادرة المبعوث الأمريكي فلسطين المحتلة، تعيد الإدارة الأمريكية إنتاج ذات السياسة السابقة «بوش/ رايس» التي تعاملت مع ملف الصراع العربي/ الفلسطيني- الصهيوني. ولهذا تكون الرهانات التي داعبت خيال البعض، على «حيادية أوباما» وعلى «نزاهة» و«إنسانية» الرئيس الجديد، قد تلاشت. وفي هذا المجال، فإن الرابح الوحيد من كل هذه الجولات المكوكية، هو الكيان الصهيوني، والإدارة الأمريكية، اللتان تكسبان بالوقت والوعود، فرض الوقائع التوسعية، الاستعمارية على أرض الواقع. وهذا ماشاهده العالم أثناء الزيارات التي قام بها نتنياهو للكتل الاستعمارية الكبرى (غوش عتصيون ومعاليه ادوميم) في الضفة الغربية المحتلة، وماسمعه من كلام استعماري/ إحلالي، تضمنته عبارات رئيس حكومة العدو، بعد ساعات قليلة على إقلاع طائرة ميتشل.

إن استمرار بعض الفلسطينيين في التشدق بالفم الملآن عن ضرورة التمسك بـ«المفاوضات»، وبالحرص على «عملية السلام»، سيكون دعماً وإسناداً للخطة الأمريكية/ الصهيونية، الهادفة خلق وقائع جديدة على الأرض، ستكون الأطراف جميعها، ملزمة على التعامل معها. إن ماكشفت عنه الجولات الأخيرة للمبعوث الأمريكي، وزيارات وزراء خارجية حكومات «الاعتدال» العربية لواشنطن، يشير إلى السياسة الأمريكية الحالية، هي الوجه الآخر لسياسة حكومة بوش، بعد أن سقطت عنها مساحيق التجميل التي رسمتها كلمات «أوباما» في حملته الانتخابية، ومن على منصة جامعة القاهرة.

لقد أعادت نتائج الجولة الجديدة لميتشل، التأكيد على أهمية صياغة رؤية وطنية جذرية، تتعامل مع الاحتلال الصهيوني للأرض العربية، والمشروع الامبريالي للهيمنة على الوطن العربي، كوجهين لعملة واحدة، مما يفرض تشكيل إطار وطني يحتضن كل القوى السياسية والمجتمعية، المتمسكة بالمقاومة، من أجل تحصين المجتمع، عبر نشر وتعميق ثقافة الانتماء للوطن والأمة، ومقاومة كل محاولات «تطويع» العقل والواقع، لقبول الكيان الصهيوني ومجرميه على أرضنا. إن التمسك بالمقاومة، والعمل الجماعي والمجتمعي على إدارة الصراع مع العدو، بعقلية وطنية تحررية، سيعيد إلى شعبنا وأمتنا، ثقته بقواه السياسية، وسيعمل على زيادة الخسائر في معسكر العدو.

■■

الضرورة.. الثورة

◄ إبراهيم البدراوي – القاهرة

حينما يتحدث أحد عن التبعية التي تغرق فيها مصر تقوم الدنيا ولا تقعد، وتنبري ميليشيات السلطة بحملات هجومية صاخبة ومبتذلة على من يقترب من هذه الأمور، مستخدمة كل أشكال القمع المادي والروحي.

رغم كل التزييف الذي تمارسه السلطة لتحسين صورتها فإن إخفاقاتها في ستر عوراتها تتوالى.. وفي نهاية الأمر فإن جبهتها واضحة ومكشوفة.

الجبهة الغامضة التي يجب أن تبذل كل العناية والدأب والحسم لفضحها وكشف مراميها هي جبهة الإصلاحيين الذين يطمسون– بوعي أو بدون وعي– جوهر التناقض الذي ينبغي حله، وبذل نفس الجهد لتوضيح طبيعة الصراع الذي ينبغي تصعيده بشكل متسارع وحاسم على الصعد الطبقية والسياسية والفكرية، خصوصا إزاء النشاط العارم للقوى الإصلاحية في البلاد.

خطر الإصلاحيين أنهم يشيعون نهج تفكيك البرنامج الكفاحي بمكوناته (الوطنية والطبقية والقومية والأممية– السياسية والاجتماعية والديمقراطية) وعزل كل منها عن الآخر بهدف تزييف الوعي الجماهيري ومصادرة تطوير الصراع ضد الأعداء.

نماذج ذلك عديدة. يتمثل أخطرها في محاولة عزل الموقف من «مبارك» عن الموقف من الطبقة التي لعب مبارك دوراً هائلاً في تشكيلها وتنميتها وتمكينها من الهيمنة. وعزل قضية التمديد لـ«مبارك» عن التوريث لـ«جمال مبارك»، وتفكيك قضايا الداخل بعزل الوطني عن الاجتماعي عن الديمقراطي، وعزل الداخلي برمته عن القومي والإقليمي (فلا شأن لنا بحصار غزة والعدوان عليها بدعوى خطر إقامة إمارة إسلامية فيها، وجدار العار تفرضه مشروعية السيادة، ولا شأن لنا بأي مقاومة في لبنان أو العراق... إلخ، أولوياتنا محلية وهمنا محلي فقط) وهكذا يتم إفساح الطريق أمام المشروع الامبريالي الصهيوني.

ثمة وقائع ثلاث أطلت علينا متزامنة، متحدية محاولات الإخفاء والتعتيم، تكشف بجلاء تهافت مواقف الإصلاحيين الذين وفدوا إلى خندق «الإصلاحية» من مختلف التيارات السياسية والفكرية التقدمية والوطنية، رغم أنهم لا يزالون يتخفون خلف انتماءاتهم السابقة التي هجروها تماماً من دون إعلان.

الواقعة الأولى أوردتها صحيفة جزائرية حول ثروات أسرة مبارك التي تزيد عن ٤٠ مليار دولار، ومصادر الحصول عليها. حيث تؤكد التفاصيل المنشورة أن علاقة مبارك بالطبقة الرأسمالية في مصر تتجاوز وحدة الانتماء أو الفكر والموقف السياسي إلى مستوى «الوحدة العضوية» بينهما. إذ يوضح ما هو منشور أن الشركات الرأسمالية الكبرى في مصر تقدم ٥٠٪ من صافي أرباحها السنوية لأحد أفراد أسرة مبارك. (لا يعتبر مقدار النسبة هو المهم) لكن المهم هو «التوحد العضوي» الذي ينتج علاقة نوعية لا سابق لها.

الواقعة الثانية هي إخفاق ما نسبته ٨٠٪ من إجمالي الشركات المصرية التي هرعت ولهثت عام ٢٠٠٥ للالتحاق بـ«بروتوكول المناطق المؤهلة» المشهور باسم «الكويز»، حيث لم تتمكن من التصدير إلى السوق الأمريكية. هذا البروتوكول الخطير الذي اشترط أن يدخل ضمن مستلزمات التصنيع في أي منتج مصري يتم تصديره إلى السوق الأمريكية ما نسبته ١٠,٥٪ مكونات إسرائيلية.

فقط ٨٠ شركة من إجمالي ٤٢٠ شركة مصرية مسجلة في هذا البروتوكول تمكنت من التصدير إلى الولايات المتحدة، بينما يعلن مسؤول في وحدة الكويز بوزارة التجارة والصناعة المصرية أنه توجد العديد من الشركات المصرية مدينة للشركات الإسرائيلية المصدرة لنسبة المكون الإسرائيلي. وهو ما يؤكد أن هذه الاتفاقية لم تحقق فحسب دعماً للاقتصاد الإسرائيلي على حساب الاقتصاد المصري، ولكنه فتح باب الاندماج بين الرأسمالية المصرية والإسرائيلية من موقع التبعية، بما تجاوز «التطبيع» المرفوض شعبياً إلى وحدة المصلحة بين التابع والمتبوع.

الواقعة الثالثة هي ما ورد في حديث صحفي أجرته صحيفة المصري اليوم مع د. مصطفي الفقي، والذي أكد فيه عدم إمكانية وصول أحد إلى منصب الرئاسة في مصر يكون عليه فيتو أمريكي أو حتى اعتراض اسرائيلي. إذ تعرض الفقي لحملة شرسة من الإعلام الحكومي. كما مورست ضده ضغوط من مسؤولين كبار، واضطر خلال برنامج تلفزيوني للإقرار بأن ما جاء بالحوار كان دقيقاً لم تجر عليه الصحيفة أي تعديل، وأكد أن كل ما فعلته الجريدة هو أنها صبت البنزين على النار بوضعها هذه العبارة في المانشيت. وأن خطأ الصياغة جاء من جانبه وأن ما حمله الحوار كان رأيه كمحلل سياسي (حسب ما أوردته الجريدة مؤخراً).

هذه الوقائع الثلاث كاشفة عن: الوحدة العضوية بين مبارك وأسرته والطبقة البرجوازية المصرية– وحدة المصلحة لحد الاندماج (من موقع التبعية) بين البرجوازية المصرية والكيان الصهيوني– أن قرار من يحكم مصر هو بيد واشنطن وتل أبيب، وليس بيد الشعب المصري.

هذه الوقائع تدحض أي دعوى للفصل بين «التمديد» لمبارك والتوريث لابنه. فكلاهما مرفوض. أو الفصل بينهما وبين الطبقة المهيمنة، أو دعاوى الانكفاء على الذات والعزلة عن الأمة العربية والإقليم بأسره وعن الصراع العربي- الامبريالي الصهيوني. كما تدحض دعاوى إمكانية أي نهوض وطني على أساس رأسمالي لأنه خيار جوهره التبعية والتفريط والخيانة. وتبرز بوضوح أن تفكيك البرنامج النضالي الضروري لتجاوز هذا الواقع هو جريمة مع سبق الإصرار.

هذه الوقائع الساطعة تؤكد التناقض الرئيسي بين الطبقة العاملة وسائر الكادحين والوطنيين الحقيقيين في مصر، وبين الامبريالية والصهيونية وعملائهما المحليين، وتكشف الدعاوى الواسعة في مصر بأن الديمقراطية بصيغتها البرجوازية كفيلة بتجاوز الكارثة الراهنة. كما تكشف جريمة عزل مصر عن الأشقاء في المحيط العربي– الإسلامي، وكذا قوى التحرر الوطني والتقدم العالمية.

الموقف الوحيد الصحيح هو أن الثورة ضرورة، ويجب عدم الاستمرار في تغييب ذكرها الذي استمر طوال عقدين من الزمن. لقد آن الأوان لطرحها دون خوف أو وجل.

■■

باراك مهدداً: عند التصعيد سنستهدف حكومة لبنان ونقاتل سورية



ألقى وزير الحرب الإسرائيلي ايهود باراك خطاباً الثلاثاء، في جامعة بارايلان، وقال «يوجد في لبنان كميات هائلة من الصواريخ وهذه ظاهرة غير طبيعية بحيث أن لبنان عضو في الأمم المتحدة». وزعم باراك «يوجد داخل لبنان مليشيات حزب الله التي لديها أعضاء في البرلمان اللبناني حيث يمكن لحزب الله استخدام حق النقض الفيتو على أي قرار يصدر من الحكومة اللبنانية».

وأضاف وزير الحرب الصهيوني «على ضوء نجاحنا الاستخباراتي في ضبط سفن الأسلحة والتي لا زالت تهرب أسلحة فنحن لا نريد أن يتدهور الوضع مع لبنان»، لكنه أوضح في حال التصعيد فإننا نحمل الحكومة اللبنانية وحدها المسؤولية عن هذا الوضع الجنوني وهي ستكون بذلك هدفنا». وتابع «إذاً نشبت الحرب سنضطر لمقاتلة سورية فنحن لن نخافها وسنهزمها»! وحسب أقواله فقرار مجلس الأمن ١٧٠١ الذي أنهى حرب لبنان الثانية لم ينجح في «وضع حد لتهديدات حزب الله فلدى الحزب صواريخ تغطي كل نقطة في إسرائيل كما أنه يوجد في قطاع غزة صواريخ يمكنها ضرب تل أبيب (..).

في الشأن الفلسطيني وحول عملية التسوية، قال باراك «لن يحل السلام بينا وبين (جيراننا) العرب حتى تدرك الدول العربية بأنه لا توجد طريق لجرنا لفخ العسل الدبلوماسي». ونقلت إذاعة جيش الاحتلال عنه «لدينا مصلحة لرسم حدود دولة إسرائيل بأغلبية يهودية للأبد ولجانب دولة إسرائيل اليهودية دولة أخرى تعبر عن رغبة الفلسطينيين».

وشدد باراك على «ضرورة التطلع للمستقبل ورسم حدود دولة إسرائيل بأغلبية يهودية داخل إسرائيل، والفلسطينيون فقط يبقون خارج حدود إسرائيل اليهودية»، مشيراً إلي أن «فلسطينيي الداخل هم أكبر تهديد على الصهيونية وعلى الشعب الإسرائيلي وخطرهم أكبر من الخطر الإيراني». وأضاف «نحن أقوى دولة في المنطقة ولكن الوقت لا يلعب لصالحنا فعلينا أن نكون يقظين منتصبي القامة وإصبعنا طوال الوقت على الزناد وتبقى عيننا اليسرى تبحث عن السلام»!!

■ موقع المنار

الحصار الشرق أوسطي للشرق الأوسط

◄ **محمد الجندي**

الحصار المطبق على العالم كله هو حصار أمريكي، فلولا الإدارة الأمريكية كان الشعب الأمريكي ينعم برفاه كامل دون بطالة، ودون مشردين، ودون تمييز عنصري، ودون عصابات (للجريمة وللدعارة والمخدرات)، ودون نقص للخدمات والضرورات الأولية، ودون حروب، ودون «إرهاب»، بل ودون كساد وأزمات إنتاجية ومالية، وكانت الشعوب الأوربية أفضل حالاً بكثير، فالتطور لديها يتيح التمتع بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وكانت الشعوب الروسية والصينية لا تحتاج الميزانيات العسكرية الهائلة للدفاع عن نفسها، وكانت شعوب العالم الثالث في الطريق إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبناء بلدانها بشكل يتيح لشعوبها الخروج من الفقر والجوع، ومن العمل الميليشياوي، الذي يدفع به المرء دمه ودم مواطنيه وغير مواطنيه ثمناً للقمته، وأيضاً من العمل الأسود، الذي يتلف حياة المرء وأسرته، ويتسبب بالكثير من المآسي الاجتماعية، وكذلك من العمالة السياسية والطائفية، التي تنطوي على كل أنواع الجرائم الوطنية والاجتماعية.

الحصار إياه مطبق من الجملة على الشرق الأوسط، ولكن في كل حالة من الحالات المذكورة أعلاه ثمة حصار داخلي موصول بالحصار الأمريكي، ولكنه أيضاً يتفاقم بالعوامل الذاتية.

الشرق الأوسط مؤلف من بلدان ثالثية، الشعوب فيه ترزح تحت الاستغلال الاستعماري بقيادة الإدارة الأمريكية، من جهة، وتحت الطائفية، التي قد تكون نوعاً من القبلية والعنصرية، من جهة أخرى.

والاستغلال الاستعماري خلق إدارات تضمن امتيازات الاستعمار، وفي الوقت ذاته تساعد في الدفاع عن ذلك الاستغلال.

وكلمة السر الاستعمارية بالنسبة للشرق الأوسط، مؤلفة من أقنومين، البترول والإستراتيجية، فالبترول (أو الغاز) يجب أن يبقى متدفقاً في ظل الاحتكارات البترولية الدولية، ويجب، من جهة أخرى، أن تبقى المنطقة محمية صيد أمريكية، وفقد مكن استثمار البترول من صعود الغنى الخليجي إلى درجة كبيرة نسبياً، وهذا جيد، فقد نقلها من البداوة في ثلاثينيات القرن الماضي إلى التطور الحضاري، ولكن الاستغلال يدفع للبلدان الخليجية بيد، وينهبها باليد الأخرى، عبر التعهدات، والمبادلات المجحفة، وفرض التبرعات، وتحكم بنوكه بالأموال المودعة لديها، وأيضاً بالتضخم النقدي، الذي يجعل قيمة البترول الاسمية أضعف بكثير من قيمته الحقيقية.

وتدفع الإدارات الخليجية ثمن رفاهيتها انحيازاً تاماً لسياسة الإدارة الأمريكية، وهذا ما يعلقها في الهواء، ويجعلها في تناقض مع مصالح بلدانها ومصالح المنطقة عموماً ومصالح الأجيال في هدر تلك الطاقة الثمينة، من جهة، ويجعلها سجينة أوضاعها الطائفية، وحرية أمريكية في وجه التقدم من جهة أخرى.





والنظام العراقي بدءاً من أيامه «الهاشمية»، ومروراً بأدواره التالية التي كان من المفروض أن تكون تحررية، فقد ارتكب مختلف المجازر الهمجية عبر تاريخه، وسقط أخيراً في فخ الحرب الخليجية الأولى، ثم في فخ الحرب الخليجية الثانية، مما أدى بالبلد إلى السقوط ضحية الاحتلال الأمريكي، وفي الوقت نفسه إلى هدر ثرواته الوطنية وتجزئته عملياً وتشريد شعبه بشكل لا يضاهيه سوى المثال الفلسطيني، وبسبب ذلك النظام لم يكن لاستغلال البترول ذلك الأثر الجيد الخليجي (أي الأثر الجيد في بلدان الجزيرة العربية). أيضاً لم يكن ثمة أثر جيد بالمعنى المذكور أعلاه للبترول الليبي أو غيره.

إرهاصات التقدم الجدي، التي ظهرت في ستينيات القرن الماضي، تحولت إلى تقدم مزيف كثيراً أو قليلاً، عصف باستقلال بلدان المنطقة الحقيقي ووضعها تحت إعادة الاحتلال القديم، ومنه الاحتلال الذي نكب به العراق.

والإستراتيجية الاستعمارية أدت إلى احتلال فلسطين، وإقامة دولة إسرائيل بإدارتها، الأداة العسكرية ضد أي تحرك معاد للإدارة الأمريكية في المنطقة، تقدمياً كان أو غير تقدمي.

والاحتلال الاستعماري لفلسطين أباد الشعب الفلسطيني بجعله مشرداً بأغلبيته، وبإخضاعه داخل الأرض الفلسطينية للحكم العسكري، أو للتمييز العنصري، وجعل الفلسطينيين داخل «إسرائيل» مواطنين من الدرجة الأخيرة ودون حقوق.

عدا ذلك احتلال فلسطين جعل المنطقة كلها تقع تحت التهديد العسكري، فاشتعلت الحروب الإسرائيلية- العربية المتتالية، وتوسعت «إسرائيل»، والأفق هو أن تتوسع أكثر وأكثر.

ومثلما الفلسطينيون ليس لهم حقوق، لا في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ولا داخل «إسرائيل»، فإن حقوقهم مجتزأة قليلاً أو كثيراً في البلدان العربية المضيفة، فهم بذريعة الحفاظ على هويتهم الفلسطينية ليس لهم حق المواطنة، الحق الأساسي، الذي تنبع منه بقية الحقوق المدنية. إنهم يعيشون وضعاً تاريخياً شاذاً، يندمج فيه التمييز العنصري ضدهم مع الزعم بالتمسك بالمصلحة القومية، وزاد في الطين بلة تطور الوضع الفلسطيني إلى اتفاقيات أوسلو، الأمر الذي جعل الإدارات العربية ترى، أنها لم تعد ملزمة بالشأن الفلسطيني، وهي لم تكن ملزمة أصلاً، إلا من طرف اليد.

الهجمة الاستعمارية بقيادة الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط هي أشرس منها في أي وقت. هي معركة حسم. يجب لدى الإدارة الأمريكية حسم الموضوع الفلسطيني، إما بديماغوجية خريطة الطريق، أو بإعادة الاحتلال للأراضي التي هي محتلة أصلاً، وزرعها بكثافة بالمستوطنات، التي لا تترك للفلسطينيين أي منفذ للحياة، فالمنفذ العربي مغلق، ومنفذ الأراضي المحتلة مغلق. وإذا كان الموضوع الفلسطيني غير مستعجل، ومتروك للعسكرية الإسرائيلية تتحرك به على هواها، عملياً دون رادع، فإن ثمة أموراً مستعجلة هي القضاء على السلاح المعادي للإدارة الأمريكية، أي سلاح حزب الله وإيران وسورية، وهذا يمثل إشكاليتين، الأولى دولية، فالخيار العسكري ضد الأقطاب الثلاثة، يأخذ في الاعتبار قليلاً أو كثيراً المعارضة الدولية، ربما حتى من الحلفاء، والثانية متعلقة بالأزمة الاقتصادية، فإن احتلال العراق، والحرب الحالية في أفغانستان، تكلفان الكثير، وتتسببان بمضاعفات لا حصر لها اجتماعية واقتصادية، والسقوط في مغامرة عسكرية جديدة قد تكلف العالم والشعب الأمريكي الكثير، والحل بالنسبة للإدارة الأمريكية هو خلطة من خيارين، الأول هو تحريك «إسرائيل»، والثاني هو ترك الأقطاب الثلاثة تضعف داخلياً، إلى درجة يصبح فيها افتراسها سهلاً.

والضعف حاصل، أولاً بسبب الحصار السياسي، فالإدارات المتحالفة مع الإدارة الأمريكية حريصة أكثر من الإدارة الأمريكية على إسقاط الأقطاب المذكورة من الداخل، إما بالتصدير وبالحقن الطائفيين، فالزخم الطائفي وصل في المنطقة وفي العالم إلى مستويات رهيبة، أو بدعم أي معارضة يمكن أن تغذى، مدنية، عرقية، إلخ.. والأقطاب إياها تساعد بشكل مقصود أو غير مقصود على إضعاف نفسها، دون الأخذ بالاعتبار انعكاسات ذلك على المجتمع.

إن الدفاع عن النفس يحتاج أفقاً اقتصادياً واجتماعياً معبأً للمعركة، فلا يستطيع المجتمع ذو الاقتصاد الهش، أن يقاوم، ولا المجتمع، الذي يضم نواة من الأغنياء، وحالات ضخمة من الفقراء، فالفقراء هم الذين يقع عليهم العبء الأكبر من الدفاع، ويستحقون أكثر من غيرهم عناية إداراتهم. أيضاً الفقراء هم الذين يقاومون الحصار «الشقيق» والحصار الدولي.

والزخم الطائفي هو الحصار الأكبر لشعوب المنطقة، فهو يؤلف عمى كاملاً، يفصل المرء عن التقدم، وعن مستقبل بلده، بل وعن الحياة العادية السليمة. أيمكن مثلاً، للمعتدين على الكنيسة في مصر، أن يفكروا في مصر، أو في تأثير ذلك على بلدهم؟ أيمكن أيضاً لمن يرتكب ما يسمى بجريمة «الشرف» أن يفكر إنسانياً؟ أو أن يكون مواطناً، يهمه بلده، ومستقبل بلده؟ أو أيمكن لمن يصف المرأة في مشروع قانون بالموطوءة وبالكتابية أن يدرك قيمة المرأة في المجتمع، وتأثيرها السلبي، إذا كان سجينة، والإيجابي إذا كانت حرة متطورة؟

الظلام الطائفي يفصل بين المرء وجاره، فيعتبره عدواً محتملاً، متربصاً بنسائه، وفي الوقت نفسه يعتبر نساءه ملكاً له، قابلات ليصبحن غنيمة لأي مغامر، ولا يثق بهن.

الزخم الطائفي حصار للمرء، لا يحول بينه وبين القيم الإنسانية والحضارية والوطنية فقط، وإنما بينه وبين الحياة الطبيعية العادية أيضاً.

فشعوب الشرق الأوسط محاصرة من الإدارة الأمريكية، ولكن أيضاً من الإدارات المتحالفة مع تلك الإدارة، ومن الزخم الطائفي الذي أنتجته الإدارة نفسها، والشعوب هي بحاجة إلى التحرر من ذلك الحصار المتعدد.

■■

لماذا تصمت الصحافة الأمريكية

عن دور «إسرائيل» في قضية الرحلة رقم ٢٥٣ لشركة نورثويست؟

◄ **باتريك مارتان / ترجمة قاسيون**

في العاشر من كانون الثاني، نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية مقالاً لمراسلها يوسي ميلمان، أشار فيه إلى الدور الذي لعبته شركة الأمن الإسرائيلية إنترناشيونال كونسلتنتس أون تارغيتيد سيكيوريتي (ICTS) أثناء المحاولة الفاشلة لتفجير قنبلة على متن الرحلة رقم ٢٥٣ لشركة نورثويست للطيران.

هنالك شركتان فرعيتان لشركة الأمن تلك مسؤولتان عن غربلة المسافرين في مطار شيبهول في أمستردام حيث صعد المتهم بمحاولة الاعتداء الانتحارية عمر فاروق عبد المطلب على متن طائرة متجهة إلى ديترويت. تستخدم الشركة تقنية غربلة لدراسة الركاب وتحديدً المخاطر الأمنية، تأسست على تجربة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. كان العاملون في شركة العال للطيران وجهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي «شين بيت» قد أسسوا في العام ١٩٨٢ شركة ICTS بهدف بيع خبرتهم، وتستخدم شركات طيران أمريكية عديدة خدماتها أو تقنيتها.

وفق هآرتس، قامت شركة ICTS بالتأكد من عبد المطلب لكنّ عناصر الأمن لم يصفوه بأنه مسافر يمثّل خطراً على الرغم من وجود براهين كافية.

«حتى إذا كانت أجهزة الاستخبارات الأمريكية قد فشلت وإذا لم يكن اسم الراكب النيجيري موجوداً على قائمة المشبوهين بالنسبة لشركة الطيران، كان من المفترض أن يثير شبهات عناصر الأمن»، هكذا كتبت الصحيفة. «عمره، اسمه، مسار سفره غير المنطقي، بطاقة طائرته المكلفة والتي اشتراها في آخر دقيقة، صعوده على متن الطائرة دون أمتعة (لم يكن معه سوى حقيبة يدوية) وإشاراتٌ أخرى عديدة كان يفترض فيها أن تكفي لإنذار عناصر الأمنً وتبرير قيامهم بتفحّص أكثر تعمقاً للمشتبه به. لكنّ مسؤول الأمن الذي يمثّل الشركتين الفرعيتين لشركة الأمن سمح له بالصعود على متن الطائرة».

نقلت الصحافة الإسرائيلية والأوروبية على نطاق واسع الرابط الإسرائيلي. فعلاوة على هآرتس، لاحظت صحيفة جيروزاليم بوست الدور الذي لعبته شركة ICTS في أمستردام في مقالة ظهرت في السابع والعشرين من كانون الأول كما أجرى التلفزيون الإسرائيلي مقابلة مع مدير الشركة، الذي أكد أن عبد المطلب خضع لفحص أمني.

ظهرت مقالات لاحقة في الصحف ووضعت في الشبكة الإلكترونية في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهولندا وإسبانيا وإيطاليا. لكن لم يظهر شيءٌ في الصحف الأمريكية الرئيسية، لم يظهر شيءٌ في نيويورك تايمز أو واشنطن بوست أو وول ستريت جورنال أو أية صحيفة يومية أخرى، كما لم يظهر شيء في أي من قنوات التلفزيون أو في شبكات المعلومات عبر الكابل.

إنّ التناقض بين المعالجة الإعلامية في أوربا ونظيرتها في أمريكا علامة على أن دور شركة ICTS ليس مجرد تفصيل تافه. من الواضح أنه تم إصدار أمر بالصمت عن الموضوع، إما على شكل أمر مباشر من أجهزة الأمن الأمريكية أو على شكل غير مباشر عبر نظام الرقابة الذاتية في وسائل الإعلام، وهو لا يقل فعالية رغم كونه «طوعياً».

ما هو السبب المحتمل في إخفاء الدور الذي لعبته شركة ICTS؟

بداية، إليكم بعض الوقائع المتصلة بالموضوع: كانت الشركة مسؤولة عن ضمان الأمن في مطار باريس، شارل ديغول، حين صعد «الرجل ذو الحذاء» ريتشارد ريد (الذي أخفى متفجرات في حذائه) على متن طائرة متجهة إلى الولايات المتحدة في الثاني والعشرين من كانون الأول ٢٠٠١. كما كانت الشركة تضمن أمن نظام الحافلات اللندنية لحظة الهجمات الانتحارية بتاريخ السابع من تموز ٢٠٠٥. كذلك، كانت تشارك في تحمل مسؤولية الأمن في الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ في مطار بوسطن لوغان الذي انطلقت منه اثنتان من الطائرات الانتحارية الأربعة التي حولت مسارها والتي أدت إلى الاعتداءات.

أقل ما يمكن قوله، هو إنه توجد مصادفات غريبة، لاسيما بالنظر إلى الخبرة المزعومة لأجهزة الأمن الإسرائيلية في رصد الهجمات الإرهابية ومنعها. كان العاملون في شركة ICTS موجودين في مكان وقوع الهجمات الإرهابية الأربع الأسوأ في السنوات العشرة الماضية، وفي كل مرة، لم ينجحوا في فعل شيءٍ لإيقاف الإرهابيين.

خلال ثمانية وعشرين عاماً من الخدمة، استقرت الشركة في ٢٢ بلداً لضمان الأمن في مطارات فرنسية وبريطانية وإسبانية وهنغارية ورومانية وروسية، مستخدمة أكثر من ١١ ألف عنصر أمن. كانت الشركة تحوز على عقود في مطارات أمريكية عديدة حتى الحادي عشر من أيلول، حيث تم سحب فحص المسافرين من أيدي القطاع الخاص لتوكل إلى إدارة أمن وسائل النقل (TSA) التي تمّ إنشاؤها حينذاك.

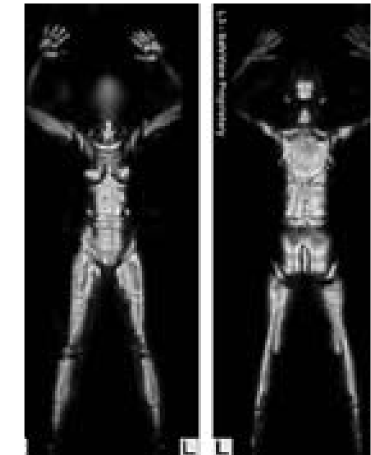
إن الصمت عن الدور الذي لعبته شركة ICTS ليس سوى المظهر الأكثر غرابة في قرار وسائل الإعلام بعدم إجراء تقارير عن سياق محاولة التفجير على متن الرحلة رقم ٢٥٣ لشركة نورثويست. كانت هنالك أصلاً إرادة الابتعاد عن تحقيق عن الحادث الذي حصل يوم عيد الميلاد، قبل أن يأتي الزلزال في هاييتي فأصبح، وهذا أمر مشروع، الموضوع الرئيسي الذي تصب وسائل الإعلام اهتمامها عليه.

الرواية الرسمية لرحلة شركة نورثويست رقم ٢٥٣، مثلما قدمها بيت أوباما الأبيض ووكالات الاستخبارات الأمريكية، غير قابلة للتصديق إلى حد أنه يبدو أن هناك جهداً منسقاً لإهمال الموضوع وصرف اهتمام الجمهور إلى وجهات أخرى. في هذا السياق، لا يزال الصمت الكلي عن دور الشركة الأمنية الإسرائيلية يستثير مزيداً من الأسئلة حول الدور الذي لعبته وكالات الاستخبارات الأمريكية أو غيرها في أثناء الفترة التي سبقت حادث يوم عيد الميلاد، والذي كاد يكلّف نحو ٣٠٠ شخص حياتهم.

■■

إضافة أمريكية نوعية من تفاعلات طائرة «ديتريوت»

تفتيش مؤخرات المسافرين العرب إلى أمريكا



تسلمت هيئات الطيران المدني في ١٤ دولة من المصنفة «راعية أو عرضة للإرهاب» من السلطات الأمريكية قائمة جديدة من المحظورات التي ينبغي تطبيقها على الراغبين في السفر إلى المطارات الأمريكية.

و جاء قرار تفتيش مؤخرة الراكب يشمل مواطني الجزائر- لبنان- ليبيا- العراق- نيجيريا- باكستان- السعودية- السودان- نيجيريا- أفغانستان- الصومال- سوريا- اليمن- إيران- كوبا.

وتشمل المحظورات المنع من دخول دورات المياه للركاب المنتمين لهذه الدول قبل ساعة من وصول الرحلة إلى أي من المطارات الأمريكية مع منعهم من تغطية أجسامهم بالبطانيات خلال الرحلة.

وتقضي التعليمات بضرورة خضوع المسافرين لعمليات التفتيش العشوائي اليدوي الذي يشمل مؤخرة الراكب والمناطق الحساسة في جسده.

و تحظر التعليمات على قائدي الطائرات بإبلاغ الركاب عن معالم المدن الأمريكية أو تحديد موقع الطائرة أو تحديد اتجاه قبلة الصلاة مع مراقبة أي راكب يذهب إلى دورة المياه خلال فترة الإقلاع أكثر من مرة ومنع دخول السوائل بشكل مطلق إلى الطائرة.

وتتضمن إجراءات التفتيش استخدام أجهزة إشعاعية تظهر جسد المسافر عارياً مع إضافة مراقبين أمنيين إلى صالات الطيران لمراقبة تحركات الركاب ومراقبة المناطق الخفية في المطار خاصة دورات المياه

■■

نيابة «أمن الدولة» تطلب إعدام «خلية حزب الله»

طالب الادعاء المصري عبر ممثل نيابة أمن الدولة العليا في مرافعته بقضية «خلية حزب الله» بإعدام المتهمين، استنادا لأحكام قانون العقوبات، وذلك في ختام مرافعته بالقضية التي تشمل ٢٦ شخصاً متهمين بـ«تشكيل تنظيم إرهابي في مصر يتبع حزب الله».

وحسب وكالة يونايتد برس الدولية فقد قررت محكمة جنايات أمن الدولة العليا طوارئ تأجيل النظر في القضية إلى جلسة ٢٠ شباط المقبل للاستماع إلى مرافعة الدفاع عن المتهمين الذين تم اعتقالهم في نيسان ٢٠٠٩، بدعوى تشكيل خلية يديرها حزب الله.

وتضم مجموعة المتهمين سودانياً واحداً، ولبنانيين (اثنين)، وخمسة فلسطينيين، و١٨ مصرياً، وتجري محاكمة معظم المتهمين حضورياً، وأربعة منهم غيابياً.

واتهمت النيابة أعضاء الخلية، وبينهم خمسة ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين في مصر، بـ«التخابر لمصلحة منظمة أجنبية، والتخطيط لتنفيذ عمليات إرهابية على الأراضي المصرية».

وتقول السلطات المصرية إن أعضاء الخلية اشتروا فيلات ومحال خاصة في منطقة قناة السويس لرصد حركة السفن الإسرائيلية والأمريكية.

كما تحدثت التحقيقات مع أعضاء الخلية عن «القيام بعمليات رصد وتجهيز وإعداد وتأجير منازل ومتاجر في عدة مناطق، لاستخدامها في تنفيذ عملياتهم باستهداف أفواج سياحية وسفن».

الأطماع الأمريكية في اليمن: ماذا يتوارى خلف شعار «الحرب ضد القاعدة»؟

◄ محمد حسن❖
ترجمة قاسيون

بنطال يحترق في طائرة قرب ديترويت، وصواريخ تمطر اليمن: أهو مفعول الفراشة؟ بالنسبة لمحمد حسن، التهديد الإرهابي ليس سوى ذريعة.. فالرهان الحقيقي في اليمن: محاربة أية احتمالات لظهور بذور للديمقراطية في الخليج، وذلك بهدف الاحتفاظ بالسيطرة على النفط!.



الذريعة الكلاسيكية

منذ الاعتداء الفاشل على طائرة أمستردام - ديترويت، احتل اليمن العناوين الرئيسية في الصحف، إذ يقال إنّ الإرهابي النيجيري قد تدرّب هناك. كيف أصبح هذا البلد، حليف الولايات المتحدة، ملاذاً للقاعدة؟

بدايةً، علينا أن نلاحظ هذه الظاهرة المتكررة: كل مرّة يتم فيها تهديد نظام تدعمه واشنطن، يظهر إرهابيون. في حالة البلدان الإسلاميّة، يقع الاختيار على القاعدة. تظهر هذه المجموعة الإرهابية الشبحية في كل مكان تزعزع فيه حركاتٌ قوميةٌ أو مناهضة للإمبريالية حكومات عمًيلة تدعمها الولايات المتحدة. وهذا ما يجري اليوم في اليمنً. يحكم هذا البلد نظامٌ فاسدٌ حليفٌ لواشنطن. لكنّ حركات مقاومة تهدده.

وهكذا، يظهر هذا النيجيري الشاب الذي يصعد على متن طائرة باتجاه ديترويت وهو يحمل متفجرات. لا معنى لهذا. كان هذا الإرهابي المزعوم موضوعاً في قوائم المراقبة منذ أن حذّر والده السلطات الأمريكية. فضلاً عن ذلك، تتوافر لدى الولايات المتحدة ترتيبات أمن مهمة ومعداتٌ متطورة: فبفضل أقمارها الصناعية، تستطيعً أن تقول إن كنت تأكل شطيرةً بسمك التونة أو بالدجاج! حكاية الإرهاب هذه أشبه بمطبخ داخلي يظهر أنّ الوضع في اليمن يخرج عن سيطرة الولاياتً المتحدة وأنّ مصالحها عرضةٌ للخطر.

أهمية اليمن في نظر واشنطن

يتربع الرئيس اليمني علي عبد اللّه صالح في قمة السلطة منذ ثلاثين عاماً. نظامه فاسد، لكنّه منحازٌ لسياسة الولايات المتحدة. تهدد مجموعةٌ من المقاومين شمال البلاد وانفصاليون في الجنوب استقرار الحكومة. إذا أطاحت حركةٌ ثوريةٌ بصالح، ربما يكون لذلك تأثيرٌ على المنطقة بأكملها ويشجّع المقاومين الذين يناضلون في الدول المحابية للإمبريالية في المنطقة. بصورةً خاصة ضد النظام الإقطاعي السعودي.

كذلك، حين اندلعت المعارك مع المقاومين شمالي اليمن، شجبت جامعة الدول العربية، التي تديرها مصر، المتمردين على الفور وقدّمت دعمها للحكومة اليمنية. مازلت أنتظر أن تشجب هذه الجامعة اعتداءات إسرائيل على لبنان وقطاع غزة. كما أدان مجلس التعاون الخليجي، وهي منظمة مرهونة للمصالح الغربية تجمع بعض البلدان المنتجة للنفط، المقاومين في اليمن. بالنسبة للولايات المتحدة، التي تعاني من الانحسار الشديد، لا يمكن أن تقوم حركات مقاومة بتهديد مستعمرتها السعودية. وبالفعل، تقدّم المملكة العربية السعودية جزءاً مهماً من النفط لواشنطن وتشكّل حليفاً ثميناً في الخليج. إذا تزعزع استقرار المنطقة، ربما يكون لذلك عواقب اقتصادية خطيرة على الولايات المتحدة.

شمالي البلاد، تواجه الحكومة منذ عدة سنوات مقاومةً مسلّحةً من الحوثيين، الذين يعود اسمهم إلى مؤسس هذه الحركة، حسين الحوثي. توفي هذا الأخير في المعركة منذ أربع سنوات، وحلّ أخوه محله. على مثال غالبية اليمنيين في الشمال، الحوثيون زيديون. وكما هو معروف، ينقسم الإسلام إلى عدة تيارات كالسنّة والشيعة، وتتفرّع هذه التيارات بدورها إلى عدة فروع، والزيدية أحد فروع الشيعة.

الرئيس صالح زيدي، غير أنّ الحوثيين لا يعترفون بسلطته. في الحقيقة، اليمن بلدٌ فقيرٌ جداً: يستند اقتصاده بصورة رئيسية إلى زراعة متدهورة وبعض العائدات النفطية والقليل منً الصيد، كما يستنًد إلى المساعدة الدولية والأموال التي يرسلها العمال المهاجرون. ومع هذا كله، وحدها حفنةٌ من الأشخاص في محيط الرئيس تستفيد من بعض ثروات البلاد في حين يزداد فقر السكان. غالبية اليمنيين تقلّ أعمارهم عن ثلاثين عاماً، لكن ما من منظور في الأفق: بلغت البطالة ٤٠ بالمائة في العام ٢٠٠٩. قام الحوثيوًن بمساءلة الحكومة على نقص تنمية المنطقة ونقص المياه ومشكلات البنى التحتية، لكنّ الرئيس صالح لم يستجب لندائهم، فشنّوا نضالاً مسلحاً. معقلهم هو مدينة صعدة. وهذا أمرٌ بالغ الرمزية، ففي هذه المدينة استقر منذ أكثر من عشرة قرون مؤسس الزيدية اليمنية.

- كل مرّة يتم فيها تهديد نظام تدعًمه واشنطن، يظهر إرهابيون. في حالة البلدان الإسلامية، يقع الاختيار على القاعدة. تظهر هذه المجموعة الإرهابية الشبحية في كل مكان تزعزع فيه حركاتٌ قوميّةٌ أو مناهضة للإمبريالية حكومات عميلة تدعمها الولاياتُ المتحدة.

حقيقة دور إيران

اتهام الحكومة لإيران بدعم المتمردين باطل. غالبية الإيرانيين من الشيعة، لكنّ زيديي اليمن، بطريقة أدائهم للصلاة وبأمور أخرى عديدة، هم أقرب في واقع الأمر من السنّة. إذا كان لدًى المقاومة الحوثية ما يكفي من السلاح لمواصلة القتال في السنوات العشر القادمة، فلأنها تستفيد من مساعدة جزء من الجيش اليمني. وبالفعل، ينتمي العديد من الجنود والضباطً إلى الزيدية. لقد أدّت المعارك في المنطقة إلى أكثر من ١٥٠ ألف لاجئ، ويرى العسكريون الزيديون إخوتهم وهم يعانون، بل إنّ بعضهم ينضم إلى المقاومة.

يتوجب إذاً على الرئيس صالح تحريض السنّة الانتهازيين في الجيش لمقاتلة المقاومة في الشمال. ولا يخلو هذا الأمر من عواقب: فهذا الرئيس الزيدي، الذي استغل قناعاته الدينية لتحريض السكان والجيش، ينادي اليوم السنة لقتال زيديين آخرين. وبالتالي فصالح في طريقه إلى فقدان كل الدعم الذي كان قد تبقى له شمالي البلاد.

لمحة تاريخية..

لابدّ من العودة إلى تاريخ اليمن لفهم ما يجري اليوم. لقد ولد البلد في شكله الحالي من اندماج جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب والجمهورية العربية اليمنية في الشمال في العام ١٩٩٠. وقد كان لكل من هاتين الدولتين مسارٌ مختلف..

يعود تأسيس الشمال إلى أكثر من عشرة قرون مع وصول الزيديين إلى صعدة. لكن في العام ١٩٦٢، اندلعت ثورةٌ للإطاحة بالنظام الإقطاعي وإقامة جمهورية. وقد قام جمال عبد الناصر، الرئيس المصري المدافع عن الاستقلال العربي، بدعم الحركة الثورية. من جانبها، أرسلت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والمملكة العربية السعودية وشاه إيران مرتزقةً لإغاثة العناصر الرجعية في النظام الإقطاعي القديم وإضعاف عبد الناصر. أفضى النزاع إلى حرب رهيبة فقد فيها أكثر من عشرة آلاف جندي مصري حياتهم. في نهايةً المطاف، لم تتم الإطاحة بالحكومة الجمهورية، لكنّها خرجت ضعيفةً جداً من النزاع، ولم تكن لديها إمكانية بدء ثورة ثقافية، ولا إشاعة الديمقراطية في كامل أرجاء البلاد، ولا تصنًيعها. وعلى الرغم من هرب الإمام - الملك الذي كان يحكم البلاد إلى المملكة العربية السعودية، فقد بقي جزءٌ كبير من اليمن الشمالي يخضع للوضع الإقطاعي.

أما اليمن الجنوبي فكان له مسار مختلف، إذ استعمره البريطانيون للجم توسع الفرنسيين الذين استولوا على جيبوتي والروس الذين كانوا يتوسعون حتى آسيا الوسطى، لكنّ الأمر تعلّق أيضاً بالحفاظ على السيطرة البريطانية على الخليج العربي وعلى المعبر الاستراتيجي، مضيق هرمز. بريطانيا العظمى هي التي بنت مدينة عدن الشاطئية في اليمن الجنوبي. وقد أصبحت هذه المدينة بالغة الأهمية للإمبراطورية البريطانية. بالإمكان القول إنها كانت هونغ كونغ أو ماكاو تلك الحقبة. كما تمّ إرسال العديد من الأجانب إلى المنطقة.

الهرم الاجتماعي في ذلك المجتمع الاستعماري كان كما يلي: في الذروة، يتربع المستعمرون البريطانيون؛ تأتي بعدهم الجاليات الهندية والصومالية التي مثّلت نوعاً من الحاجز الوقائي مع الطبقة الأخيرة، ثم اليمنيون. كانت تلك استراتيجيةً كلاسيكيةً للمستعمرين البريطانيين: استخدام مجموعة أفراد ضد مجموعة أخرى للحفاظ على نفسها. بذلك، كان يتمّ نفي كل الأشخاصً الذين عدّتهم بريطانيا العظمى خطيرين في مستعمرتها الهندية - كالقوميين أو الشيوعيين - إلى اليمن.

ما بعد الاستعمار القديم

دفعت حركاتٌ استقلالية المستعمرين البريطانيين إلى الهرب في العام ١٩٦٧، ورأت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية النور بعد عامين من ذلك. حكمها الحزب الاشتراكي اليمني: تحالفٌ لمختلف العناصر التقدمية الموروثة جزئياً من سجناء عدن، نجد فيه شيوعيين وقوميين وليبراليين وبعثيين أتوا من سورية أو من العراق.. توحّد كل هؤلاء الفاعلين تحت راية الحزب الاشتراكي.

أصبح اليمن الجنوبي حينذاك أكثر البلدان العربية تقدميةً في المنطقة، وعرف أجمل سنواته مع إصلاح زراعي، مساواة بين الجنسين، الخ.. غير أنّ الحزب الاشتراكي بقي مؤلفاً من عناصر عديدة متنوعة الأصول. أحاط الشيوعيون بالحزب وأبقوا تماسكاً معيناً، لكن في كل مرة توجّب فيها مواجهة رهان ذي قيمة، كانت التناقضات تبرز إلى النور. بسبب نقص القاعدةً العسكرية والطابع البرجوازي الصغير للتحالف، أفضت تلك التناقضات إلى اغتيالات. لقد اقتتل الأعضاء بمعنى الكلمة! هكذا عرف الحزب ثلاث ثورات داخلية دامية. وقد مثّلت الثورة الأخيرة مقتله. فمعظم الكوادر الفكريةً التي كانت تقود الحزب تمّ اغتيالهم، وترأّس الجناح الليبرالي الحركة. وحين تمّت إعادة توحيد اليمن في العام ١٩٩٠، كان الحزب الاشتراكي الحاكم لليمن الجنوبي بالغ الضعف. وعلى الرغم من أنّ مسار القسمين الشمالي والجنوبي كان مختلفاً، فقد كانت إعادة توحيد البلاد تظهر في أدبيات كلٍّ منهما.

أما في الشمال، فكانت الدولة شديدة الضعف منذ الحرب، وكان يقودها ليبراليون مجردون من الأفكار الثورية الحقة، وتسيطر عليهم بلدان الخليج، لاسيما المملكة العربية السعودية. وبالفعل، كان الجار السعودي يزوّد الطبقة الإقطاعية بالأسلحة والمال لإضعاف الحكومة المركزية. بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإنّ ضعف اليمن يسهّل إدارته. في المقابل، كان الجنوب قد أصبح قلعةً للأفكار التقدمية. في أوج الحرب الباردة، كان يعدّ عدواً للمنطقة وينبغي عزله.

لكن في العام ١٩٩٠، تغيّرت الأمور. بدايةً، كان الاتحاد السوفييتي قد انهار، والحرب الباردة قد انتهت. فضلاً عن ذلك، لم يعد الحزب الاشتراكي اليمني يمثّل تهديداً كبيراً. وبالفعل، تمّت تصفية زعمائه الفكريين أثناء الثورة الداخلية الثالثة في الحزب. بالنسبة لبلدان المنطقة والمصالح الاستراتيجية الغربية، لم يعد توحيد اليمن يمثل خطراً كبيراً. ترأّس البلاد علي عبد اللّه صالح، الذي كان رئيس الجمهورية العربية اليمنية منذ العام ١٩٧٨. وهو لايزال في السلطة حتى اليوم.

التأرجح السياسي.. ومصالح الجوار

لم تكن معارضة اليمن للحرب على العراق ثمرة سياسة صالح، بل سياسة أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني القديم الذين كانوا يحتلون بعض المناصب المفتاحية في الحكومة الجديدة. لكن، وعلى الرغم من أنّ الحزب الاشتراكي قد تمنى دائماً إعادة توحيد اليمنين على أساس تقدمي، فقد كان أضعف بسبب ثوراته الداخلية من أن يمرّر سيًاسته بالكامل. إضافةً إلى ذلك، جعلت المملكة العربية السعودية، حليف الولايات المتحدة الوفي، اليمن يدفع غالياً ثمن هذا الموقف من الحرب على العراق. وبالفعل، فقد طردت المملكة العربية السعودية مليون عامل يمني كانوا يستفيدون من وضع خاصٍّ للعمل بحرّية على الجانب الآخر من الحدود. وقد أدىّ ذلك إلى أزمة اقتصادية خطيرة في اليمن وأرسل رسالةً قويةً للرئيس صالحً.. هكذا راجًع صالحً سياسته ليصبح تدريجياً ألعوبة الإمبريالية الأمريكية التي نعرفها اليوم. ولكن كيف سمح له العناصر التقدميون الجنوبيون أن يفعل ذلك؟ لقد كانت الوحدة خيبة أمل كبيرة بالنسبة للقادة الجنوبيين، فقد انطلقوا في هذه العملية دونً استرًاتيجية حقيقية، وكما رأينا، كان الحزب الاشتراكي بالغ الضعف، فانتقلً مركز ثقل السلطة إلى الشمال حول الرئيس صالح. كان النظام فاسداً، واستثار طرد اليمنيين العاملين في المملكة العربية السعودية أزمةً كبرى، وأخذ الوضع الاقتصادي يتدهور.

لقد أدت هذه العوامل مجتمعةً إلى أن يطلب اليمن الانشقاق في العام ١٩٩٤. وكانت المملكة العربية السعودية تدعم الانفصاليين لأنها تفضل أن ترى جاراً منقسماً وضعيفاً لعدة أسباب. بدايةً، بسبب وجود تناقضات مع جارها حول ترسيم الحدود: كان اليمن يطالب ببعض المنًاطق الواقعة في المملكة العربية السعودية. ثانياً، لأنّ اليمن الموحد ذا القيادة الصالحة ربما يستثير مشكلات للطبقات الإقطاعية في بلدان الخليج مثل المملكة العربية السعودًية.

واليوم، وبعد خمسة عشر عاماً، يطلب الجنوب الانفصال مجدداً، فهل سينجو الرئيس صالح هذه المرة أيضاً؟ بطبيعة الحال، لا. يتوجب على صالح مواجهة مشكلات من كافة الأرجاء. يطالب الجنوب مجدداً بتقاسم عادل للسًلطة بعد أن أعادت هذه الحكومة الفاسدة البلاد عملّياً إلى الوضع الإقطاعي. بالنسبة لليمنيين الجنوبيين ذوي الماضي التقدمي، الوضع غير مقبول، لكنّه غير مقبول أيضاً بالنسبة لحوثيي الشمال. وفي هذه الحالة، لم يعد الرّئيس صالح قادراً على تجنيد جزء كبير من السكان والجيش حول قناعاته الدينية: الحوثيون زًيديونً هم أيضاً! في واقع الحال، سمحت المقاومة الحوثية بتعرية السياسة الحقيقية لهذه الحكومة مثلما لم يكن بوسع أيّ باحث استراتيجي فعله في مثل هذا الزمن القصير. السكان يكتشفوًن ما يجري حقاً والاستياء يزداد تدريجياً.

الشعب اليمني

الغضب الشعبي اليمني له سببان أولهما الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ففي حين يستفيد النظام من الثروات، يفتقر الشعب أكثر فأكثر.. وثانيهما تحول اليمن إلى قلعة للإمبريالية الأمريكية وانحياز صالح إلى واشنطن في حربها علًى الإرهاب، إذ يرى اليمنيون ما يجري في أفغانستان وباكستان والعراق، على أنها حربٌ على المسلمين.

- الغضب الشعبي اليمني له سببان أولهما الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ففي حين يستفيد النظام من الثروات، يفتقر الشعب أكثر فأكثر.. وثانيهما تحوّل اليمن إلى قلعة للإمبريالية الأمريكية..

فضلاً عن ذلك، لم تعد الحكومة اليمنية قادرةً حتى على حماية مواطنيها. فبعد اعتداءات الحادي عشر من أيلول، تمّ اختطاف واحتجاز بعضهم دون سبب. حدث ذلك لزعيم يمني ديني بارز. فأثناء سفره إلى الولايات المتحدة لزيارة ابنه، تمّ توقيفه وإرساله إلى غوانتانامو دون مسوّغ مقبول. وبعد عشر سنوات من الاحتجاز، تم إخلاء سبيله في نهاية المطاف. لكنّه توفي بعًد ثلاثة أسابيع من ذلك، لأنّه مرض بسبب احتجازه. هذه الحرب على الإرهاب لا تتمتع حقاً بالإجماع في صفوف الشعب اليمني!

أخيراً، اعترف صالح بالحدود مع المملكة العربية السعودية في الخلاف بين البلدين. كما سمح للقاذفات السعودية بالتحليق فوق المنطقة التي استقر فيها المتمردون الحوثيون. بالنسبة لليمنيين، هذا الوضع غير مقبول. يجلس صالح على كرسيٍّ قابل للقذف. لهذا، فهو يحتاج لدعم الولايات المتحدة التي تلوح بفزاعة القاعدة لتتمكن من التصرف بحرية في البلاد.

بعد أفغانستان والعراق.. اليمن هو الجبهة الثالثة!

لقد أصبح اليمن الجبهة الأمريكية الثالثة بعد العراق وأفغانستان، فقد أرسل الجيش الأمريكي صواريخ وقوات خاصة إلى هناك، كما أنه يزود اليمن بالكثير من المعدات، لكنٍّ جزءاً كبيراً منها يذهب إلى أيدي المقاومين بسبب الصلات التي يقيمونها مع زيديي الجيش اليمني!.

منذ ستة أشهر، طلب صالح تعزيزات من الجيشين السعودي والأمريكي، ولن أصاب بالدهشة إذا انضًمت إسرائيل قريباً إلى الحفل. لكن على الرغم من كل شيء، فلن يتمكنوا من القضاء على المقاومة الحوثية. فهذه الأخيرة مستقرةٌ في منطقة جبلية، مثلها في ذلك مثل الطالبان. ونحن نعرف كل مصاعبً مقاتلة متمردين في مثل هذا الميدان. علاوةً على ذلك، يحوز الحوثيون على ما يكفي من الأسلحة للقتال فترةً أطول.

يبدو أن الفشل الذريع بانتظار الولايات المتحدة وكأنّ التاريخ يتكرر. فعلى الرغم من أنّ مسلماً سابقاً يحكم هذا البلد، لم تتغير سياسته. كما يمكن أن يبدو خطاب أوباما شديد الشبه بخطاب جورج دبليو بوش. فهو يسمح بمحاصرة الإرهابيين أينما كانوا. تلوّح واشنطن بفزّاعة القاعدة لمقاتلة المتمردين القابعين في جبال اليمن؟ لقد فعل بوش الأمر ذاته قبل أكثر من ثماني سنوات بالنسبة لأفغانستان ولم تنته هذه الحرب بعد.

تتمثل القضية في معرفة كم سيدوم ذلك بعد. لقد كشف المؤرّخ بول كيندي أنّ التفاوت بين القاعدة الاقتصادية وبين التوسع العسكري هو أحد العوامل الرئيسية لأفول الإمبراطورات الكبيرة. حين يتباطأ اقتصاد قوة عظمى في حين تزداد نفقاته العسكرية، فهذه القوة العظمى مرًهونةٌ للغرق وللضعف الشديد. هذا هو وضع الولايات المتحدة اليوم.

■ تكثيف لمقابلة قام بها: غيرغوار لاليو وميشيل كولون..

❖محمد حسن اختصاصي في شؤون العالم العربي ولد في أديس أبابا (إثيوبيا) ودرس العلوم السياسية في مصر ثم تخصص في الإدارة العامة في بروكسل شارك في تحرير كتاب: العراق تحت الاحتلال (إيبو، ٢٠٠٣)، كما ساهم في أعمال حول النزعة القومية العربية والحركات الإسلامية، وحولً النزعة القومية الفلامندية

أدب الطفل الإسرائيلي.. صناعة السفاحين تبدأ من هنا..

◄ جهاد أبو غياضة

للأدب في سياق حياتنا أهمية خاصة تنبع من كونه المرآة العاكسة لجملة العوامل المعرفية المكونة لثقافة مجتمع ما، وتمايز هذه الثقافة اتجاه الأغيار، على اعتباره أداة التثقيف ونشر الفكر الرئيسية.

ومن هنا جاء الاهتمام الكبير بالأدب، وخصوصاً أدب الأطفال الذي وصل إلى درجة عده أهم أنواع الأدب وأخطرها، لأنه يعمل على التوجيه في مرحلة مبكرة من الحياة، وهي المرحلة التي ستحدد المعالم الرئيسية لشخصية الطفل، فما يكتسبه الطفل في سنوات عمره الأولى يؤثر في تركيب الشخصية وتكوين أفكاره وقناعاته واتجاهاته في المستقبل. ونظراً للدور الكبير الذي يضطلع به أدب الطفل في سياق العملية التربوية، فقد أولته الدول والمؤسسات التعليمية فيها عنايتها القصوى واعتمدت عليه تاريخياً في إنشاء جيل مؤدلج عاكس لثقافة تلك الدول وأنظمتها الحاكمة على تنوع مقاصدها، وهذا الأمر ما كان ليغيب عن فكر الحركة الصهيونية العالمية التي اعتمدت منذ نشأتها على المفكرين والمثقفين الصهاينة لرسم سياستها الاستعمارية العالمية.

يسجل التاريخ أن أول ظهور ممنهج لأدب الأطفال عند الحركة الصهيونية كان عام ١٩٠٥م من خلال مجموعات من القصص القصيرة التي كانت مصادرها دينية بحتة، ومفعمة بالقيم اليهودية العرقية، وما يتصل بها من عادات وطقوس وأعياد، من أجل تنشئة الأطفال تنشئة سياسية في أطار ديني صهيوني تاريخي يهدف لخلق الإيمان بفكرة الشعب اليهودي الواحد.

ومع تطور الحالة السياسية العالمية، وما قيل أن اليهود قد شهدوه من اضطهاد عرقي على يد النظام النازي في ألمانيا وأوروبا بشكل عام، وهو ما سمي بـ«الهولوكست». ظهرت إلى العلن قصص الأطفال المركزة على هذا الاضطهاد العالمي لليهود، لمجرد أنهم يهود، بما حوته من تهويل للحوادث، ثم التنظير لفكرة أرض الميعاد وهي فلسطين التي وعد الله بها (إسرائيل) إسحاق عليه السلام ليقيم بها مملكة الرب لشعبه المختار وهم اليهود، والتركيز على ضرورة العودة/ الهجرة إلى (إسرائيل) لان تعاليم التوراة لا يمكن تنفيذها كاملة إلا فيها، حيث صوروا السكنى فيها على أنها دليل الإيمان، ومن يقيم خارجها فهو كافر.



ومع إنشاء كيانهم الغاصب المسمى (إسرائيل) على أرض فلسطين أخذ أدب الأطفال منحى آخر، فصار يركز على ذكر الشخصيات اليهودية المستوحاة من التوراة في مرحلة التيه ودخول أرض كنعان لتلهب حماس الأطفال لبناء دولة جديدة تصل تاريخ اليهود الماضي بحاضرهم، مستخدمين رموزاً دينية كثيرة أشهرها «داود وقتله لجالوت الجبار»، و«الشمعدان السباعي»، و«الدرع المقدسة»، واعتمادهم على إيراد الكثير من مفاهيم الثقافة العسكرية، والاستخدام المفرط للفظ الحرب وتصويره على أنها الحل الوحيد للدفاع عن وجود الدولة اليهودية المحاصرة بالأعداء الذين لا يمكن التعايش معهم، ولا سبيل لدى (الإسرائيليين) سوى الحرب، لكي يغرسوا في عقول الصغار تقبل ضمني لفكرة الخدمة العسكرية وبالتالي عسكرة المجتمع ككل.

وللعرب في مجمل أدب الأطفال الإسرائيلي حضور من قبيل المفارقة التاريخية، فالعرب موجودون من أيام كنعان مغتصبون للأرض التي وعد الله بها اليهود، وبعد زوال ممالك (يهودا وإسرائيل) عقب السبي البابلي هم مستوطنون للأرض بحكم فراغها من اليهود، فالوجود العربي على ارض إسرائيل وجود طارئ، وغالباً ما يصوِّرونهم بأشكال مفزعة قبيحة المنظر يقطر من عيونها الخبث والمكر، لهم لحية كلحية التيس بملامح دون إحساس، وبأنهم جبناء مقارنة مع اليهودي الشجاع الذي لا يهزم، حيث يكثر في القصص سرد أخبار الأبطال الأسطوريين اليهود، ويرد بأغلب القصص نعت العرب بأوصاف مقززة كالمكر والخديعة والسرقة والجشع والقذارة لغرس قيم الكراهية والحقد الأعمى تجاه كل ما هو عربي.

أدب الأطفال الإسرائيلي هو أدب مؤدلج موجه بامتياز، لا يمت لصيغة العملية التربوية بشيء اللهم من قبيل بناء جيل حاقد دموي لا يقبل الأخر، يمجد التفوق على الأساس العرقي الديني وباختصار هو أفضل الطرق وأنجعها لصناعة سفاحين عنصريين منذ الصغر.

Jihad-ag@hotmail.com

ربما..!

عن الكتابة وفيها ومنها

أنتمي لهامش غريب وفريد من نوعه هو المخيم، مخيم خان الشيح (٢٥) كم جنوبي دمشق. منذ الطفولة أفهمنا الأهل أننا سكّان مكان مؤقت، لأننا جميعاً سنرجع إلى فلسطين، فردوسنا المفقود.. في المدرسة نكتب مواضيع إنشاء عن عرس العودة الكبير، في الأعراس نغنّي لفلسطين.. دائماً ثمة فلسطين كحكاية نلملم تفاصيلها. لكن المشكلة الكبرى أننا لا نزال معلقين على مقاعد المحطة دون أن تفضي بنا إلى برّ الوطن، والمشكلة الأكبر أننا خلال هذا الانتظار المتوارث بدأنا نألف المخيم، المنفى، اللا مكان، المؤقت، الطارئ، فالمساحة التي استطعنا أن نبنيها فيه هي أقصى ما يمكن أن نطمح إليه، وقد قدم الشاعر الفلسطيني غسان زقطان عن هذا الاختلال المريع في العلاقة مع المكان واحداً من أجمل التعبيرات الممكنة في ديوانه «كطير من القش.. يتبعني». لن أقول إن هذه الحالة لا مهرب منها، فبإمكان الضعيف الانسلاخ عن الواقع، بل سأقول إنها موجودة في الجينات كمكوّن للشخصية الفردية، وتالياً للشخصية الجمعية.

أيضاً نحن الفقراء بلا ذنب، لأننا نعمل فوق ما نستطيع ونقدّم ما هو فوق طاقتنا، ولا نحصد وقت الحصاد إلا النزر الشحيح، ليس في مكنتنا أن نكون ضد أنفسنا في الكتابة، وأعتقد أن تصويرنا للخراب الذي عشناه هو إدانة لمتهمين معروفين، ومرافعة ضد جور العالم. على أن هذا لا يمنع من أن نقول: كنا سعداء في هذه الهوامش، وكانت لدينا من الأوقات الجميلة ما يضاهي السعادة في أي مكان آخر، ليس من باب المناكفة وحسب، وإنما كتأكيد على روح المحبّة التي جعلتها رغبة قهر القهر ترفرف فوقنا على الدوام.

أعتقد أن السر في الانتماء، وأن على الكاتب الجديد أن يشتغل على المعنى الذي يخص وجوده، وحين يكتب ما هو عليه حقاً فذلك يعني أنه في صميم تجربة الكتابة، ولعل استعار اللا شيء في الكتابات الجديدة إنما نابع من خيانة الذات والواقع.

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

مجلة «نثر»:
خطوة أولى من الحلم

تأتي مجلة «نثر» الفصلية لتقدّم مقترحاً جديداً لمنبر ثقافي شبابيّ يحاول سد الفراغ الذي تشهده الصحافة الثقافية الورقية المتراجعة، وبصدور العدد الأول من المجلة التي حمل عبئها التحريري والمادي شباب عراقيون تكون الخطوة الأولى من الحلم.



تضمن العدد الأول في أبوابه عدداً من المقالات والدراسات والقصائد لكتّاب وشعراء عراقيين وعرب، إضافة إلى بعض الترجمات من كتّاب المجلة الأجانب، تضمّن الباب الأول «جدل» ملف عن الثقافة العراقية كتب فيه كل من: صفاء خلف رئيس تحريرها «لعبة الملك الفاسد- مشاهد الثقافة العراقية.. المشروع والواقع»، وعلي حسن الفواز «موت وصايا الملك الفاسد»، وعامر الربيعي: «المشروع الثقافي العراقي- هيمنة صورة الفقيه والسياسي»، ومقالات أخرى لكل من: جاسم العايف ود.حيدر سعيد. وتضمن الباب الثاني «تضاد» مقالة مترجمة للكاتب فيتولد كومبروفيتش، ومقالة لمحمود حمد «النثر.. حرف مجنح يفكك سلطة أصنام الشعر». يأتي الباب الثالث بعنوان «على الهوية» ضمّ نصوصاً للقاص العراقي عبد الكريم العبيدي وعبد اللّه الكباريتي ونصوصاً أُخرى، والباب الرابع «ديوان نثر» ضم قصائد جديدة للشاعر العراقي عبد العظيم فنجان، وهذا الباب ستعمل نثر عليه بكل أعدادها حيث سيضم مجموعة شعرية غير منشورة لشعراء عرب وأجانب. الباب الخامس «نقطة حديث» جاء فيه حوار مع المترجم أمير الدوشي، والباب السادس «الطواسين» ضمَّ قصائد لشعراء عرب منهم شاكر لعيبي ويونس بن ماجن وعبد الوهاب الملوح، والباب السابع «عين نثر» ضم مقالة للناقدة السينمائية رانيه عقله حداد ومقالة للناقد التشكيلي خالد خضيّر، والباب الثامن «جغرافيا نثر» ضم سيرة يومية للشاعر اللبناني فيديل سبيتي أثناء رحلته لفرنسا. والباب التاسع «قنص» وهو باب النقد كتب فيه الناقد علي شبيب الورد والشاعر والمترجم مزاحم حسين والشاعر رائد وحش، والباب العاشر «نثر من ياسمين» وهو للقصائد النسوية حيث ضمَّ قصائد للشاعرة عهود السعيد. وقد خصصت قصائد لنثر ناهدة عبد اللطيف وقصيدة لفيء ناصر، والباب الحادي عشر «خطيئة حرف» وهو للنص المترجم حمل قصائد لكل من إل سكوت، وإركوت تكومان ممثل نثر في تركيا، وسونيت موندال. وجاء في الباب الأخير ملف عن قصيدة نثر وبضع شهادات لكتابها «نثر على جنح كلام».

وقد جاء في كلمة المجلة: «نثر المجلة ورشة عمل مفتوحة كونية، تعمل بجد على الحداثة وما بعد الحداثة، تركز على الهموم الإنسانية العظيمة مثلما تشتغل على هوامش الحياة بوصفها أدوات صناعة الحياة».

وأعلنت المجلة عن ملفاتها القادمة، حيث سيتضمن الملف السيسيو ثقافي عدة محاور منها «ثقافة العقل الديني- نص التفكير مقابل نص التكفير- تابوهات القمع الديني»، بينما سيتضمن الملف الثقافي مشروع الجيل الشعري الجديد في العالم العربي وسيتضمن محاور منها: «هل باستطاعة القصيدة الجديدة الانعطاف نحو آفاق مغايرة عما هو سائد- كيف يتعاطى الجيل الجديد مع النتاج الذي سبقه».

وقد رافق النصوص لوحات وفوتوغراف عرب وأجانب.

يُذكر أنه يترأس تحرير مجلة نثر الشاعر والناقد العراقي صفاء خلف، ويدير تحريرها الشاعر العراقي عمر الجفال، ويمثلها في تركيا إيركوت توكمان وفي الدنمارك عهود السعيد وفي الفلبين ارنستو بانجيلينان سانتياغو. وتوزع المجلة في كل من العراق ولبنان ودمشق وبعض الدول الأوربية.

«قصر شمعايا»:
الأرابيسك الدمشقي بنكهته الإنسانية



وقّع الكاتب الفلسطيني علي الكردي روايته «قصر شمعايا» (صدرت عن دار كنعان ٢٠١٠) في غاليري «عالبال» في دمشق القديمة، بحضور عدد من الكتاب والمهتمين. وكانت كلمة التقديم للكاتب المعروف إبراهيم صموئيل الذي تحدّث عن علاقته بالكاتب وعن مخاضاته الطويلة.

نشأ بطل الرواية الفلسطيني أحمد الشيخ طالب مع العائلات الفلسطينية التي سكنت بعد التهجير في «قصر شمعايا» في حي «الأمين»، وفي هذا المكان من دمشق القديمة تتقاطع شبكة واسعة من الأديان والمذاهب لتشكل نسيجاً فريداً للمدينة. ومن تناوب السرد على لسان أحمد وصديقه جورج بغدان نعاين منطقة لم يسبق تناولها أدبياً من قبل، ونطل على سير الفلسطينيين خارج مخيمات اللجوء، في سرد حداثي ممتع.

ركن الوراقين

هكذا تكلّم محمود درويش

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «هكذا تكلّم محمود درويش» دراسات في ذكرى رحيله لمجموعة من الباحثين، تحرير الدكتور عبد الإله بلقزيز. وبمشاركة منير العكش، فيصل دراج، محمد جمال باروت، مارسيل خليفة، محمد دكروب، شوقي بزيغ، فخري صالح.. يتضمن الكتاب مجموعة من الدراسات منها التي تناولت تاريخ قصيدة محمود.. وقد جاء في المقدمة التي كتبها بلقزيز: تاريخ قصيدة محمود هو، من وجه آخر، تاريخ أمكنتها. ولدت القصيدة في مكان، ونمت في مكان، وأينعت في أمكنة.

الجميل في فن النغم

يقول مترجم الكتاب د. غزوان الزركلي: « كتاب إدوارد هانسليك «الجميل في الموسيقى» ذو أهمية خاصة، إذ أنه أعطى أسساً نظرية متينة، لم تتقوّض و لم تهتز خلال القرن والنصف الماضيين، تدافع عن الموسيقى الآلية التي لا تدخل في بنائها الكلمة الأدبية. فعندما تدخل الكلمة يصبح «تأويل» الموسيقى أسهل على التناول وتصبح الموسيقى أقل تجريداً. و ما أكثر الأجوبة التي يعطيها هذا المؤلف عن أسئلة بالغة الأهمية ، تراود ذهن كل صديق للتأليف الموسيقي عموماً»..

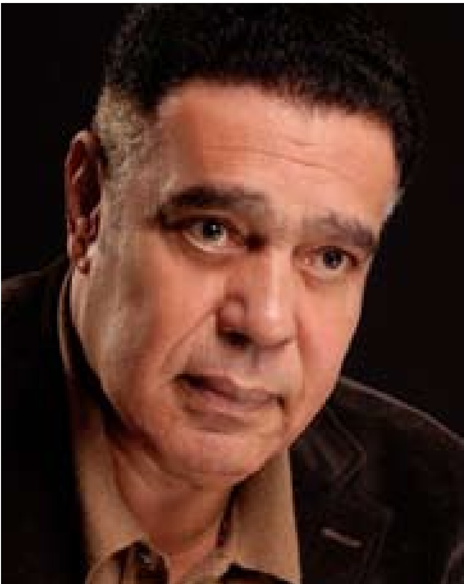
يتكون الكتاب من سبعة فصول وقد صدر عن «الهيئة العامة السورية للكتاب».

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/1/27) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

بارانويا الثقافة الجديدة في مصر مبارك..

◄ قيس مصطفى

لا يصدق بعض (المثقفين) المصريين أنّ هناك شعوباً غير شعبهم، ولا ثقافة إلا ثقافتهم، ولا رياضة إلا رياضتهم. هكذا يشن الفنانون المصريون المستزلمون لنظامهم، حروباً ضد الجميع، (طبعاً ليس هذا كل ما لدى المصريين إذ ثمة بالتأكيد أفواه مكممة).





لا يمكن نسيان كرنفالات العبث والجنون التي قام بها نخبة من الممثلين والكتاب المصريين ضد الجزائر لأن منتخبهم خسر مباراة لكرة القدم. كرنفالات لم تكن متوقعة في أسوأ الأحوال، هكذا تكون البارانويا الثقافية على أصولها، واحتقار المصريين لكل ما هو ليس مصريا يظهر كل يوم بشكل لم يعد مقبولا. جائزة البوكر للرواية العربية يجب أن تكون للمصريين- حصلوا عليها مرتين- وهم الآن إما أن يأخذوها أو يتكتلوا ضدها. يمكن مراجعة احتجاجات الأستاذة الناقدة المصرية شيرين أبو النجا وإسهاباتها ضد ترشيح الروائيين العرب. ومنطق هؤلاء الخفي في هذا الأمر هو أن جوائز الدنيا لا بد أن تعود إلى أم الدنيا. أما جائزة نجيب محفوظ للرواية العربية - حصل عليها الزميل خليل صويلح هذا العام- فهي تمنح بالتناوب، سنة لمصري والسنة التي تليها لعربي، وبهذا لا يتنافس المصري مع أحد لأنه فوق الجميع نهائيا وأبدا. البعض يتصور سليل الفراعنة حكام مغارب الأرض ومشارقها. إنها الفرعونية إذا، تلك النزعة التي وقع الشعب المصري بين براثنها، نتيجة لما يمارسه النظام المصري من تجويع للشعب المصري، وهضم لحقوقه الوطنية والقومية خصوصا بصفقات الغاز مع الكيان الإسرائيلي الغاصب. تلك الصفقات التي يدفع ثمنها الشعب المصري جوعاً وحرمانا. والتي يبيع النظام المصري فيها غاز الشعب المصري بخسارة فادحة لاقتصاده وقدرته على الصمود.

يصرح الفنان والمنتج «سامي العدل» ضد الفنانين السوريين من على «إم بي سي» لمجرد أن الدراما السورية في طور الصعود إن لم تكن قد تقدمت على الدراما المصرية، وينظر العدل للمخرجين السوريين باستعلاء غير مبرر، فهو يرى العاملين في الدراما السورية مجرد «أناس رخيصي الأجر» لأنهم يتقاضون أجرا أقل من أجور نظرائهم المصريين. لم يعد الفنان المصري يقبل ألا تكون الهوة واسعة بين الطبقات. فعندما جمع الفنانون المصريون ثرواتهم الطائلة كانت حكومة بلادهم ترضخ للسياسات الأمريكية وتتلقى أطنان القمح على هيئة مساعدات من بلاد العم سام. من أجل إطعام الثمانين مليونا من أحرار المصريين المظلومين من نظام حسني مبارك، وخليفته القادم جمال. وياللمفارقة بين الجمالين، عبد الناصر الخالد في ضمير الشعب العربي، ومبارك الفتى الذي يتسلط ويضرب بيد من حديد على أيدي العباد. ولكن «مصر خير كلها رغم الزمان الغادر المتصرّم» باستثناء متأمركيها الجدد من النخب التي بدأت أصواتها تعلو هنا وهناك.

ينظر «سامي العدل» إلى الفنان السوري على أنه رخيص الثمن، ومع ذلك يتناسى ذلك الطابور الطويل من المصريين العاملين في دول الخليج العربي على أنهم «عمالة رخيصة» إذ لا تصح مقارنة الفنان بالعامل، لتعاسة المقارنات هذه الأيام. رغم أن الممثلين هم أسوأ أشكال العمال. يتناسى منتج «ماشفش حاجة» طابور المصريين في الدول التي تمنع النساء من قيادة السيارات. هناك حيث يطلق على العرب من مصريين وسوريين وأردنيين صفة الوافدين، من أجل إلصاق التهم الجنائية بهم، وهكذا نقرأ في صحافة الربع الخالي أن وافدا اعتدى، ووافدا سرق.. إلخ. حيث لا يقوم أمراء الصحراء هناك إلا بإنفاق ملايين الدولارات من أجل قضاء ليلة واحدة في يخت يجمعهم بحسناء من حسناوات هذا العالم البائس. دول يرقصون بها بالسيوف مع القتلة.

لا يشتم الفنانون السوريون نظراءهم المصريين. ولكن معظم مصريي النظام لا يتوانون عن ذلك. «فالمثقف» المصري المعاصر عموما يتغاضى عن الجدار المصري الخانق للفلسطينيين في غزة، ولكنه في الوقت ذاته لا يفوت فرصة ليقيم الدنيا ويقعدها من أجل كرة منفوخة من الجلد. ربما كانت المسألة بحاجة إلى نقاش مستفيض يفند هذه الحالة التي بدأت تستشري بشكل لم يعد مستساغا. أما عادل إمام صاحب «السفارة في العمارة»، والذي رفض في يوم من الأيام تقديم عروض إحدى مسرحياته بحضور السفير الإسرائيلي، فإنه انقلب اليوم، كرمى عيون جمال مبارك، وصار يرى في قوافل العون التي يبعث بها العالم إلى غزة مصدرا لمشاكل المصريين. يرى الفنان المحبوب الذي سكن العمارة عن سبق الإصرار والترصد هذه الأيام، أن غزة هي مبعث لمشاكل الشعب المصري، لكنه لا يرى عيبا في طاغية شرم الشيخ ومؤتمراتها المتعاقبة التي يتآمر فيها مع الإسرائيليين على الدم الفلسطيني. وتمادى ليصل به الأمر حد تنظيم حفلة طقوسية (سماها حملة) يبرهن فيها على أن الشعب المصري يؤيد بناء جدار الفصل العنصري الجديد حول غزة. وبهذا ينصب نفسه ناطقا باسم الشعب المصري الذي لم يعرف العرب عنه إلا الفداء والتضحية. هكذا أصبحت التضحية مجرد مزاودات، وأصبح دعاة التضحية مزاودين. يالهذا الزمن الرديء!! المزيد من الجدران لخنق الفلسطينيين والمزيد من المداميك يبنيها (مثقفون) كان أجدر بهم تنظيم حملات لتنظيف المدن، ولإغاثة سكان المقابر وأحياء الصفيح. ولكنها الثقافة، تعمي أصحابها، وتجعلهم ليبراليين إلى الحد الذي يهدرون فيه كرامة الآخرين وحقهم بالعيش. هكذا يستطيع حسني مبارك هدم الأنفاق، ولكن التاريخ الذي يكتبه أحد ما في مكان ما، لا بدّ أن يسجل كل هذا (الخواء) ويمكن للساخطين كثيرا استبدال الواو براء. لأن ذلك التوصيف الحقيقي لهذه المرحلة.

لماذا يا زيدان؟!

يوسف زيدان رئيس قسم المخطوطات في مكتبة الإسكندرية، الباحث الرصين في التاريخ الإسلامي، صاحب الدراسات المتميزة عن العرفان الصوفي، والحاصل على جائزة البوكر العربية عن روايته المميزة «عزازيل»... باختصار صاحب هذه المكانة المرموقة معرفيا وأدبيا وثقافيا، لم يستطع إلا أن يلتحق بذلك الركب الهزيل؛ ركب انحدار الثقافة المصرية التي كانت في يوم من الأيام مركز الثقل والتأثير والجذب الفكري لكل الناطقين بلسان الضاد، والتي قدمت فيما مضى عشرات المثقفين النقديين الذين بدلوا الكثير من المفردات الجامدة للثقافة العربية.

يوسف زيدان الذي نتحدث عنه الآن هو صاحب مقالة «ذكريات جزائرية» التي قذف فيها شعباً عربياً بأكمله بأقذع النعوت، واتهمه بالهمجية والتخلف والانحطاط. صديقنا زيدان الذي وضع على لسان «هيبا» بطل روايته الشهير أكثر الأسئلة حساسية ومحورية، حتى جعله مسائلاً لعصر تاريخي بأكمله، لم يكلف نفسه حتى مشقة طرح أسئلة أجوبتها شديدة الحضور والوضوح: لماذا تم التلاعب بعواطف الشعب المصري وتهييجه بشدة من أجل مجرد مباراة كرة قدم لا تساوى شروى نقير (وخصوصاً بالنسبة لباحث كبير غارق بين مخطوطاته العتيقة)؟ ولماذا اندفعت «النخب» المصرية للمشاركة في هذه المهزلة الكبرى بدلا من أن تلعب الدور المفترض بها في الدعوة إلى التعقل والهدوء؟

أسئلة لن تصعب إجابتها على من هو بمكانة زيدان، فهل عجز حقا عن الإجابة؟ أم أنه اندفع في حماقته المخجلة رغم معرفته بالجواب؟

سنغلق آذاننا وعقولنا كما فعل زيدان كي لا نسمع ولا نعي الإجابة المخجلة لهذين السؤالين.

اللاعب رقم ٩

◄ عتاب لباد



إذا كان فيلم «مارادونا» للمخرج الصربي أمير كوستوريتسا الذي استعرض مقاطع من السيرة الذاتية للأسطورة مارادونا، هو الأبرز في توثيق بعض أهم نجوم كرة القدم سينمائيا، فإن النجم البرازيلي الأسطورة رونالدو سيتجاوز ذلك عبر حضور فعّال كممثل من خلال مشاركته ببطولة فيلم روائي تدور أحداثه في فلسطين المحتلة.

والمهم هنا، أنها المرة الأولى التي نرى نجماً بحجم رونالدو، يشارك في فيلم سينمائي يتعرض لقضية شائكة وكبيرة بحجم القضية الفلسطينية، فعلى الرغم من خطورة هذه المغامرة على نجومية اللاعب البرازيلي العالمية، وخصوصا لدى المجتمعات الغربية المؤيدة لإسرائيل والمتأثرة بالإعلام الصهيوني، إلا أن المعطيات المتوفرة حتى الآن تثبت أن رونالدو متحمس للفكرة، وربما يريد أن يثبت بإقدامه على هذه الخطوة أنه مؤيد للشعب الفلسطيني، وأنه يرى الحقيقة جيدا، وأنه يمكن أن يكون لأبطال كرة القدم مواقف إنسانية، بل وسياسية محددة تحسب لهم وعليهم.

فمؤخرا وقع نجم كرة القدم العالمي البرازيلي، رونالدو عقد فيلم يحمل عنوان «رقم ٩» مع جهة إنتاجية إيرانية.

يحكي الفيلم قصة «رشا»، وهي طفلة فلسطينية في العاشرة من عمرها تحب كرة القدم وتعيش في أحد الاحياء الفقيرة في رام الله، ولولعها وبراعتها بهذه اللعبة فإن جميع أبناء الحي يتعاركون على أن تكون «رشا» في فريقهم، وينادونها باسم (رونالدو) بسبب حبها الكبير لهذا اللاعب البرازيلي الشهير، ولكن فقرها الشديد حال دون قدرتها على شراء قميصه، لذلك فإنها تعمل على تطريز رقم «٩»، على قميصها الرياضي الرث، ثم ترتدي القميص بشكل دائم..

ولرشا مساعدة، وهي مديرة برامجها أيضاً، واسمها هدى، ويصادف في هذه الفترة أن يأتي اللاعب الشهير «رونالدو» بصفته سفير السلام، إلى فلسطين، وحين تسمع هدى بالخبر، تخبر رونالدو الصغيرة (رشا)، فتقرران أن تلتقيا برونالدو الحقيقي، ولكن بسبب الزحمة وعدم حضور رونالدو في ذلك اليوم تقرر رشا وهدى أن تكتبا رسالة له، وتسليمه إياها باليد وهو يمر في الطريق.. تقف رونالدو الصغيرة وهدى على الطريق التي يفترض أن يمر منها نجمهما الرائع، ولكن يحدث حدث آخر في ذلك اليوم يجعل كل شيء يسير في اتجاه آخر...

الفيلم من إنتاج إيراني، وهذه ليست المرة الأولى التي يقدم فيها منتجون إيرانيون على تقديم أفلام تحكي عن القضية الفلسطينية.

فيلم «رقم ٩» من إخراج: «محمد حسين لطيفي» وإنتاج «منصور سهراب بور» الذي أنتج في العام الماضي فيلم «اليقظة» أو «السهاد»، و هو عمل مشترك بين إيران و سورية، تم تنفيذه العام الفائت.

بين قوسين



شاعر البلاط المعاصر جداً..

◄ جهاد أسعد محمد

الحصول على لقب «شاعر البلاط» تاريخياً، لم يكن أمراً سهلاً، بل كان «تشريفا» من الحاكم العربي متنافسا عليه بين كوكبة من النظراء المتقاربين بالموهبة والذكاء وسعة المعرفة والكاريزما العامة، ومشروطا أساسا بمدى الجدارة والنجاح بتأدية الدور الوظيفي، السياسي والإعلامي والترفيهي، المطلوب القيام به في خدمة صاحب الأمر، سواء كان خليفة أو واليا أو ملكا أو سلطانا ... ضمن تقاسم وظيفي دقيق مع آخرين يعملون في الإطار ذاته.. وبالتالي فإن «شاعر البلاط» بهذا المعنى، لا يقل أهمية عن «داعية البلاط»، وقائد الجيش، والمستشار، والوزير الأول...

بعد انهيار الخلافة العباسية في المشرق، والخلافة الأموية ومن ثم دول الطوائف في الأندلس والمغرب، فقد شاعر البلاط بالتدريج وظيفته ومكانته، فالحاكم لم يعد عربيا، وهو على الغالب لا يفهم من لغة قريش إلا ما يلزمه لإصدار الأوامر والمراسيم، ومن ثم «الفرمانات»، فكيف الشعر؟ وهكذا، ونتيجة جملة ظروف موضوعية تاريخية أخرى، ساد ما يُعرف أدبيا بـ«عصر الانحطاط» الذي استمر عدة قرون، وامتد حتى ما يُطلق عليه اسم «عصر النهضة» أو «اليقظة العربية»، حيث انتعش الشعر، فعاد «شاعر البلاط» للظهور مجددا في بعض القصور ليؤدي دوره الكلاسيكي نفسه، وإن بدا هذه المرة محملاً ببعض الأفكار الإصلاحية لأسباب فرضتها طبيعة التغيرات الاجتماعية..

ومع ظهور الدول السايكسبيكوية «الوطنية المستقلة»، ووصول حكام محليين مطلقي الصلاحيات في كل دولة إلى سدة الحكم بعد فترات فوضى، وتزامن كل ذلك مع تطور وسائل الدعاية والسيطرة الحديثة، حدث تغير جذري في مفهوم «شاعر البلاط»، فقد حافظ هذا الشاعر على وجوده شكلاً، ولكن خسره مضموناً، إذ لم يعد ركنا من أركان السلطة له دور محدد يؤديه للمحافظة على استقرارها ومقارعة ومناظرة خصومها، بل اقتصر عمله «التراثي» على الإفراط في مديح الحاكم، وتعداد إنجازاته التي لم ولن يحققها يوما، ولم يعد مطلوبا منه أن يكون فائق الموهبة واسع الاطلاع، رائدا ومجددا كسلفه القديم، بل لا ضير أن يراه الجميع، بمن في ذلك الحاكم نفسه، مسخا أو مهرّجا مهمته الترفيه والتسلية.

اللافت اليوم، أن «شاعر البلاط» قد عاد إلى الظهور بقوة ليخدم حكام النظام العالمي الجديد المولعين بـ«الاعتدال»، ولكن دون شعر هذه المرة، فـ«شاعر البلاط» المعاصر جدا، تجلى على صورة نجم مسرحي وسينمائي جمع المستحيلين: محبة الناس وثقة البلاط، وقد حسب في لحظة مخادعة بعد أن أغواه الحاكم وحلفاؤه وأعمته العظمة، أنه سيبقى الأكثر جذبا والأبعد تأثيرا حتى وإن انزلق إلى الهاوية، وحاول أن يسحب محبيه معه إليها، ولم ينتبه لحقيقة كان يدركها دائما جميع شعراء البلاط السابقين ولا يعبثون بها أبدا لترسخها في الضمير العام، وهي أن العدو عدو، وكل من ينحاز إليه ويقف في صفه يصبح خائنا .. حتى لو كان اسمه عادل إمام!!

mjihad@kassiou.org